

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية

أثر التصحيح الميكانيكي على المديونية
الخارجية في الجزائر

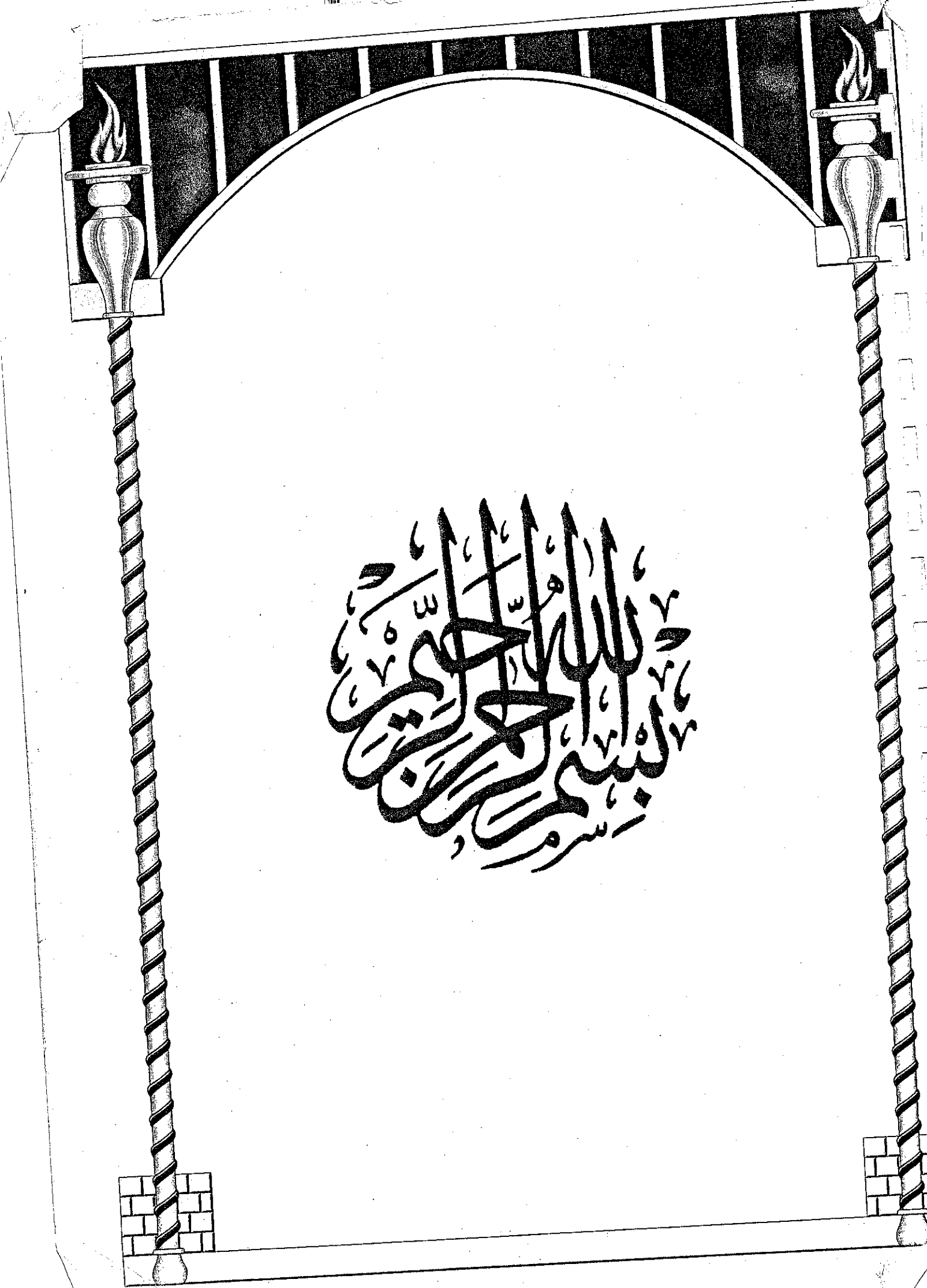
إعداد الطالب:

فيصل بوطيبة.

أعضاء المناقشة:

- | | | |
|---------|----------------------|---------------------------|
| رئيساً | أستاذ التعليم العالي | 1- البروفسور شعيب بونوة |
| مشرفاً | أستاذ التعليم العالي | 2- البروفسور قويدر بوطالب |
| ممتحناً | أستاذ محاضر | 3- الدكتور أحمد طويل |
| ممتحناً | أستاذ محاضر | 4- الدكتور محمد بن بوزيان |

السنة الجامعية: 2003-2004



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَىٰ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
وَأَجْمَلِهِمْ أَجْمَعِينَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الهدايا

أهدي هذا البحث إلى:

- أمي، التي شجعتني صغيرا وكبيرا على الاجتهاد في طلب العلم.
- أبي، الذي علمني داخل المدرسة وخارجها أن العلم هو السبيل الوحيد
لبلوغ مراتب الشرف.

- إخوتي: عبد الغني، محمد، نصر الدين، سيد أحمد، أمين، بشرى،
والتوأم: مراد وأسامة.

- جميع زملاء، خاصة: عبد الله أبه ولد سيداتي، عبد الكريم برويات
وسمير سحنون.

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف البروفسور "قويدر بوطالب" الذي
أمدني من تواضعه وعلمه الشيء الكثير، والذي اعتبره دوما مثلي الأعلى
في الجد والإخلاص لخدمة العلم.

كما أتقدم بكامل الشكر إلى أساتذتي الكرام: البروفسور "شعيب بونوة"، الدكتور
"طويل أحمد" والدكتور "محمد بن بوزيان" على تفضلهم مناقشة هذه الرسالة، دون
أن أنسى فضلهم الكبير في تكويننا خير تكوين على مستوى التدرج وما بعد
التدرج.



THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS

المقدمة

- مع مطلع ثمانينات القرن الماضي برزت على صعيد الاقتصاد العالمي أزمة المديونية الخارجية والتي كانت بدايتها من أمريكا اللاتينية وتحديدًا من المكسيك في أوت 1982 ، حيث أعلنت عجزها المطلق على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، ثم ما لبثت أن تعالت الأصوات من داخل العالم النامي المثقل بالديون مُشهرة إفلاسها التام إزاء خدمة الدين الخارجي . لقد كان وقع الأزمة عميقا على العالمين المتقدم والمتخلف على حدّ سواء ، ذلك أنّ توقّف المدينين عن سداد ديونهم كان سببا كافيا لجعل النظام المالي الدولي قاب قوسين أو أدنى من إفلاس مؤكّد .

هذا الموقف الحرج دفع بالاقتصاديين للبحث جديًا في طبيعة الأزمة رغبة منهم في تشخيص الداء قبل وصف الدواء . فانقسموا إلى تيارات شتى ؛ منهم من ذهب إلى إيعاز الأزمة لمشكلة نقص السيولة illiquidity في الدول المدينة ، ومنهم من اعتبرها مشكلة عدم القدرة على الوفاء insolvency ، أي أنّها مشكلة إفلاس المدينين . **مقدمة الفصل 3** - (في الواقع ، لم يكن ظهور أزمة المديونية على الواجهة حدثا عارضا ، إنّما كان ذلك - حسب الاقتصاديين - تحصيل حاصل جرّاء تراكم جملة من الأسباب بعضها داخلي وآخر خارجي .

تمثل الأسباب الداخلية في فشل التجارب التنموية التي خاضتها الدول النامية بُعيد استقلالها ، عدم ترشيد إنفاقها العمومي ، إضافة إلى معاناة هذه الدول من العجز الدائم في موازين مدفوعاتها وموازينها البغامة ، وكذا ارتفاع معدلات التضخم بها . كما أنّ سوء إدارة الدين الخارجي ، تفشّي الفساد Corruption وهروب الأموال للخارج لها وقعها الكبير على تفاقم مديونية الدول المدينة .

أمّا عن الأسباب الخارجية ، فهي أساسا الركود الاقتصادي الذي عصفت بالاقتصاديات المتقدّمة في الثمانينيات ، والذي انعكس سلبا على الموازين التجارية للدول المدينة بسبب ارتفاع قيمة وارداتها والتشديد على صادراتها . إضافة إلى تساهل البنوك في تقديم

القروض وارتفاع معدلات الفائدة خاصة بعد تدفق فوائض الدول النفطية (pétrodollars). كما أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتدهور شروط التبادل الخارجي إلى ذات المصير.

في خضم هذه الأزمة التي ألمت بالاقتصاد العالمي والتي بدأت تتوسّع في أرجاء البلاد النامية راحت الدول الدائنة تطرح أشكالا من الحلول عسى أن تجد مخرجا من عنق الزجاجة bottleneck. ولعل أهمها إعادة الجدولة وربطها بمشروطة التصحيح الهيكلي باعتبار الإجماع الذي أصبح عقيدة عند مؤسستي Breton woods والمتمثل في إلقاء اللائمة على الدول المدينة في بروز الأزمة نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية الداخلية ، لذلك كان لزاما - حسب فلسفة المؤسستين - وضع برنامج للدول المدينة على أمل ترشيد المسار الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية ، وهي أساساً برامج تتكوّن من جانبين ؛ جانب التثبيت ويسهر عليه صندوق النقد الدولي وجانب التصحيح ويسهر عليه البنك العالمي.

ولأنّ الجزائر لم تكن بمنأى عن أزمة المديونية الخارجية ، باعتبار الطابع الريعي لاقتصادها الوطني ، فقد لجأت هي الأخرى بحيرة إلى نادي باريس في جوان 1994 لطلب إعادة جدولة ديونها الرسمية حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة نصف الديون تقريبا ، وبالمقابل تبنّت برنامجا للتصحيح الهيكلي امتدّ لأربع سنوات بين 1994 و 1998 ، وذلك للقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية والنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد حيث أنّ الهدف الأخير هو التحول من اقتصاد مديونية إلى اقتصاد إنتاجي.

وبناء عليه يحقّ أن نتساءل : ما هو الأثر الذي خلفه التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر ؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث بالتركيز على هدفين هما :

1- تبيان الأثر الذي خلفه التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية ، من خلال تتبع انعكاسات الإجراءات العملية بشكل مفصّل.

2- تبيان الآثار غير المباشرة للتصحيح على المديونية ، والتي تعتبر أعراضا جانبية غير مقصودة في البرنامج.

هكذا يكتسي الموضوع محلّ الدراسة أهميّة خاصة مرجعها الرئيس إيماننا بأنّ المديونية الخارجية رغم تراجعها في بلادنا خلال الفترة السابقة ، فإنّها لا تزال مشكلة حقيقية تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. كيف لا ، والحال أنّها لا تزال إلى اليوم ترتبط عضويا بالريع البترولي الذي يتوقع البنك العالمي نفاذه بعد 25 سنة على أكثر تقدير. كما تكمن أهمية البحث في تركيزه في الأخير ، على بعض الحلول التي هي أصلا نتاج التصحيح الهيكلي والتي يمكن تفعيلها من أجل تخفيف عبء المديونية.

فيما يخص مناهج البحث ، فبالنظر إلى طبيعة الموضوع محلّ الدراسة ، قمنا باستخدام ثلاث مناهج معتمدة في حقل الدراسات الاقتصادية وهي المنهج التاريخي لاستعراض المراحل المختلفة لتطور المديونية الخارجية ثم المنهج الوصفي بغية وصف هاته المراحل وتحديد المرحلة الأخيرة غداة إعادة الجدولة ، وأخيرا المنهج التحليلي الذي من خلاله تسنى لنا تحليل طبيعة الأثر الذي خلفه التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية.

أما عن خطة البحث المعتمدة فقد جاءت على النحو التالي :

يشتمل البحث على ثلاثة أبواب رئيسية حيث ينقسم كل باب إلى جانب نظري وآخر تطبيقي.

يجمع الباب الأوّل المعنون بـ "أزمة المديونية الخارجية" بين فصلين ، أولهما نظري تحت عنوان إشكالية المديونية الخارجية ، والآخر تطبيقي عن تطور المديونية الخارجية للجزائر، حيث سنتعرض في الفصل الأوّل لكل من التعريف بالدين والمديونية وكذا تبرير اللجوء للاستدانة والجدوى الاقتصادية منها. كما سنحاول تبيان أهم الأسباب التي تسبق مرحلة التصحيح الهيكلي.

أما الباب الثاني المعنون بـ "إدارة أزمة المديونية" ، فستتطرق فيه إلى الترياق المقترح لعلاج الأزمة والمتمثل في التصحيح الهيكلي عبر قناة إعادة الجدولة. وعلى الرغم من كون ما يهمنا في بحثنا هو التصحيح إلاّ أنّه لا مفر من الحديث في فصل مستقل عن الجانب النظري لإعادة الجدولة قبل التطرق لفلسفة التصحيح وكذا مضمونه وأساليب تقييم نتائجه ؛ والتي تشكّل مجتمعة محتوى الفصل الثاني. أما الفصل الثالث، فسنخصّصه للجانب التطبيقي المتمثل

في الخطوات التي قطعتها الجزائر في تعاملها مع ناديي باريس ولندن وكذا مؤسستي
Breton Woods.

أخيرا في الباب الثالث المتعلق بـ "تقييم تجربة الجزائر في إدارة أزمة مديونيتها" ،
سنحاول الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية،
وذلك بالأساس في الفصل الأول الذي يحمل عنوان المذكرة ثم الفصل الثاني سنعرض لأحد
الحلول المطروحة المتمثل في تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات ، والذي له صلة ببرامج
التصحيح من حيث اعتماد هذه الأخيرة لسياسة الخصوصية التي تميز إمكانية تحويل الدين
الخارجي.

كتاب الأول

أزمة المديونية الخارجية



الفصل الأول
مائة وأربعون سنة

إشكالية المديونية الخارجية

المبحث الأول

الدين الخارجي والمديونية الخارجية

المطلب الأول: تعاريف.

مع بروز أزمة المديونية الخارجية على صعيد الاقتصاد الدولي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، أولى كثير من الاقتصاديين بالغ الاهتمام لموضوعها من حيث الدراسة والتحليل، ولكن بالرغم من ذلك لا يكاد يكون هناك إجماع Consensus حول مسألة تعريف المديونية الخارجية، لذلك يُمكن القول أنها "عملية أو حالة، أي ليست نتاج اللحظة ولكنها ناجمة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي إلى الحالة التي عليها الآن من عدم القدرة على السداد للالتزامات أو الحصول على الالتزامات الجديدة والعودة إلى التوازن المالي والنقدي والتشغيل"⁽¹⁾، وعلى أساس ذلك يُلازم غالبا مصطلح المديونية الخارجية External indebtedness مصطلح الأزمة Crisis، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية نظرا لهشاشة اقتصادياتها وضعف بناها الإنتاجية، والذي يُعتبر امتدادا لتراكمات ديونها الخارجية.

بالنسبة للدول المتقدمة، فالأجدر استعمال مصطلح "الدين الخارجي" External debt، لأن حجم المبالغ التي في ذمتها لا تُشكّل خطرا حقيقيا على اقتصادياتها باعتبار توفرها على مصادر مالية هائلة ومتنوعة تضمن لها تسديد ديونها دون أدنى مشكلة.

هذا وللمديونية الخارجية صفة "مخزون" Stock وصفة "تدفق" Flux⁽²⁾، فمن جهة هي مخزون من الالتزامات لاستحقاقات متعددة قامت بها الدولة في الماضي، ومن جهة أخرى، فالمديونية تدفق حيث ينجر عنها خدمة الدين (الأقساط + الفوائد).

وتجدر الإشارة إلى أنه في حقل الأدبيات الاقتصادية لا يكاد يوجد تمييز بين مفهوم المديونية ومفهوم الدين، فإذا كانت المديونية حسب التعريف السابق عملية، فإن الدين الخارجي هو مبلغ محدد Une somme حيث يُعرّف هذا الأخير على أنه "جملة القروض المتعاقد عليها مع غير

(1) محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، ط1، القاهرة، 1996، ص 98

(2) Elias Gannage, Économie de l'endettement international, PUF, Paris, 1994, p. 07

المقيمين مهما كانت طبيعة المقرض (دولة، مؤسسة خاصة أو عمومية...)، وغالبا ما يُسدّد الدين الخارجي بالعملة الصعبة (بعملة البلد الدائن أو عملة دولية كالدولار)⁽¹⁾.

لقد تمّ اعتماد تعريف المديونية الخارجية من قبل كلّ من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE حيث تمّ تعريفها على أنّها "في لحظة ما، مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدّية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه"⁽²⁾.

المطلب الثاني: أنواع الدين الخارجي

إن إدراك جانب من أبعاد أزمة المديونية الخارجية لدولة ما يقتضي معرفة هيكل ديونها المكوّن لها، بمعنى معرفة أنواع هذه الديون. ويُمكن تقسيمها على أساس عنصرين هما طبيعة الدائن والفترة الزمنية للدين.

1- حسب طبيعة الدائن:

تُقسّم الديون من هذا الجانب على اعتبار معيار الجهة التي تتولّى تقديم القرض وهي إمّا ديون رسمية أو ديون خاصة (تجارية).

1-1 الديون الرسمية:

وهي ديون تُقدّمها الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، ونظرا لكون العلاقات الاقتصادية والمالية بين الحكومات يغلب عليها الطابع السياسي عموما، فإنّ التدفقات المالية الرسمية تأخذ أساسا صورة القروض الميسّرة أي تلك التي لا تُقدّم وفق أهداف تجارية محضة⁽³⁾، ويتجسّد هذا التيسير في العناصر التالية:

- مدّة سداد القرض: حيث تتراوح ما بين عشرة، أربعين أو خمسين سنة.

- سعر الفائدة: الذي يكون منخفضا نسبيا يتراوح بين 1% و5%.

(1) Christian Jimenez et autres, Économie Générale, éditions NATHAN, Paris, 1992, p. 167

(2) Benoît de la Chapelle Bizot, La dette des pays en développement, 1982-2000,

La documentation Française, Paris, 2001, p. 13

(3) محمد عبد الشفيق عيسى، المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2002، ص 49

- فترة السماح: التي تستغرق ثلاث إلى خمس سنوات في الغالب.

وإذا كان هذا الصنف من الديون يتمتع بإيجابيات عدّة، فإنه لا يخلو من السلبيات، إذ أنّ هذه الديون غالباً ما تكون مقيّدة، بمعنى أنّها تُستخدم في الإنفاق على مشاريع محدّدة، وأنه يُشترط على الدولة المدينة شراء كلّ ما تتطلّبه هذه المشاريع من الدائن، إضافة إلى خضوعها إلى اعتبارات سياسية⁽¹⁾.

وتنقسم الديون الرسمية إلى ديون رسمية ثنائية بين الحكومات وديون متعدّدة الأطراف، وتُعرّف هذه الأخيرة على أنّها تُعقد بين المنظّمات الدولية متعدّدة الأطراف (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، البنوك الإقليمية، وكالات الأمم المتّحدة). وتُمثّل مجموعة البنك العالمي المركز الرئيس من ضمن هذه المنظّمات، ويتّسم عملها وكأنه مشروع استثماري يهدف إلى تعظيم أرباحه⁽²⁾، الأمر الذي يعني ضمناً الرغبة في إبقاء الدول المستضعفة اقتصادياً تحت رحمة الدول المتقدّمة التي تُدير البنك العالمي.

1-2 (الديون الخارجية) (التجارية):

الديون الخاصّة، والتي تُعرف أيضاً بالديون التجارية، هي "ديون مقدّمة من قبل المصارف التجارية، وتُعتبر الشروط التي تضعها هذه المصارف على القروض المقدّمة من قبلها شروطاً قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية"⁽³⁾، والأمر الذي من شأنه تفسير قساوة شروط هذه البنوك هو كون هذه الأخيرة تهدف بالأساس إلى تحقيق الأرباح، والعمل على ضمان أصولها.

تتمثّل الشروط في انخفاض كلّ من مدّة القرض وفترة السّماح وارتفاع سعر الفائدة الذي يرتبط أساساً بأسعار الفائدة في لندن (LIBOR)^(*) (وهي أسعار فائدة خاضعة للتقلّب باستمرار طبقاً لظروف عرض وطلب القروض).

وبالرغم من طبيعة الديون الخاصّة التي تفتقد لامتيازات الديون الرسمية، إلاّ أنّها تُشكّل ملاذاً آخر تلجأ إليه الدول المدينة لتغطية احتياجاتها المالية، إذ أنّ فرص الحصول على ديون رسمية ليست

(1) دريد كامل صالح الشبيب، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية، حالة الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2001، ص 23

(2) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 290

(3) محمد بن علي العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

1999، ص 16

(*) أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن LIBOR: London Interbank Offered Rate

دوما متاحة أمامها لأن القرار ليس بيدها، إنما بيد غيرها. لكن، ونظرا لطبيعة هذه القروض، فإنه يتوجّب على الدول المدينة ألاّ تتمادى في طلب الديون الخاصة التي تُشكّل خطرا كبيرا على اقتصادياتها، فبقدر ما يبدو أنها السبيل للخروج من عنق الزجاجة Bottle neck، فإنها قد تؤدّي إلى تأزيم الموقف وإغراق البلد المدين في جحيم المديونية.

2- حسب الفترة الزمنية:

يُمكن تقسيم الديون من حيث مدّتها إلى ديون قصيرة الأجل Short term debts وديون طويلة الأجل Long term debts⁽¹⁾.

1-2 وديون قصيرة الأجل:

يُمنح هذا الصنف من الديون من قبل البنوك التجارية، حيث لا تتجاوز مدّتها السنة مع إمكانية قيام هذه البنوك بتجديد هذه الديون، لكن ما يُميّز هذه الديون أساسا هو ارتفاع تكاليفها.

2-2 وديون طويلة الأجل:

تزيد مدّة هذه الديون عن السنة، حيث تتراوح في حال اللجوء إلى البنوك التجارية بين خمس إلى سبع سنوات، وتتراوح أكثر من ذلك في حال اللجوء إلى الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. إن ما يُميّز الاقتراض في الحالة الثانية هو تيسير التكاليف وفترة السّماح.

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية.

لغرض قياس عبء المديونية Indebtedness burden على اقتصاديات الدول المدينة، قام الإقتصاديون بابتكار جملة من المؤشرات التي تُمثّل نسبة مئوية ذات طابع إحصائي بحت. هذا ويُمكن التعرّف من خلال هذه المؤشرات على مدى الضغط الذي تُسببه الديون الخارجية على اقتصاديات الدول المدينة، وبالتالي معرفة مدى قدرة هذه البلدان على سداد ديونها الخارجية (Credit worthiness).

يُمكن تمييز خمسة مؤشرات أساسية على النحو التالي⁽²⁾:

(1) محمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص 15

(2) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 129

1- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:

يُعبّر هذا المؤشر عن نسبة مدفوعات خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إلى صادرات البلد المدين من السلع والخدمات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية حيث أنّ ما يحصل عليه البلد من عملة صعبة مقابل صادراته يُخصّص جزء معتبر منه لسداد خدمة الدين، والمتبقي قد لا يكفي لتمويل الواردات، ممّا يعني وقوع البلد في عجز مالي يدفع به للاستدانة من جديد أي الدخول في حلقة مفرغة، الدخول فيها أيسر بكثير من الخروج منها.

يتميّز المؤشر البسيط في محتواه بالإيجابيات والسلبيات التالية⁽¹⁾:

أ) (الإيجابيات):

قد يكون لدولة ما مستوى عال من الديون أو لديها مدفوعات عالية من خدمة ديونها دون أدنى مشكلة من السيولة Liquidity أو عدم الملاءمة Insolvency لكن باللجوء إلى مؤشّر خدمة الدين يُمكن التعرف على عبء هذه الديون من خلال معرفة مخصّصات العملة الصعبة لسداد خدمة الدين، كما يُساعد هذا المؤشّر في قياس الصلابة Rigidité وعدم المرونة Inflexibilité في المدى القصير لميزان المدفوعات. إضافة لذلك يُعبّر المؤشّر عن ضغط خدمة الدين على ميزان المدفوعات، وبذلك يُعطي الضوء الأحمر عن وضعية سيولة البلد.

ب) (السلبيات):

على المستوى الإحصائي، فإنه ليس من السهل تحديد المستوى الحرج لخدمة الدين حيث أنّ الإيرادات ذات طبيعة متذبذبة، كما أنّ الأعباء على ميزان المدفوعات (تغيّر إيرادات الصادرات، صلابة الواردات الاستراتيجية) تختلف من بلد لآخر، وعلى المستوى الاصطلاحي، يُعتبر معدّل خدمة الدين مقياساً ناقصاً إذ أنه لا يُراعي سوى جانب السيولة في المدى القصير، بينما الأصح مراعاة الدين الخارجي في كليته.

2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي:

يدلّ هذا المؤشّر على نسبة اقتطاعات الدائنين من الناتج الوطني الإجمالي للدول المدينة في شكل خدمة الديون الممنوحة لهم، وتتمثّل أهمية المؤشّر في تطوّره الزمني الذي يعكس مدى العبء

(1) Elias Gannage, Op.Cit, pp. 72-73

الذي يُشكّله على الاقتصاد ككلّ على عكس المؤشّر السابق الذي لا يُراعي إلاّ جانب الصّادرات. ويتجلّى مستوى الخطورة لحجم المديونية عندما يتعدّى معدّل نموّ هذه النسبة معدّل نموّ الناتج الوطني الإجمالي.

ما من شكّ، فالاقتطاع من الناتج الوطني الإجمالي قصد خدمة الدين له عواقب وخيمة على البلد المدين، وذلك على المستويين التاليين⁽¹⁾:

- يُمثّل الاقتطاع خصما متزايدا ومباشرا من الإيرادات التي كان من الممكن استغلالها لأغراض الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فإنّ هذا التسرّب من الأموال يُضعف من طاقة الاقتصاد المالية والإنتاجية.

- إنّ تصاعد نصيب الدائنين من الناتج الوطني والذي يأخذ شكل عوائد حقوق الملكية من شأنه تغيير توزيع هذا الناتج فيما يخصّ سياسة الأجر، إذ أنه من المحتمل أن يتحوّل الاقتصاد الوطني عبر الزمن إلى اقتصاد أجري يُسيّره أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية.

3- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

يقيس هذا المؤشّر ما يُمثّله "مخزون" هو الدين الخارجي المتراكم إلى "تدفّق سنوي" هو الصادرات، باعتبار هذا الأخير المصدر الرئيس للعملة الصعبة، والتي بها تُسدّد الديون. يتمتّع هذا المؤشّر بوظيفتين هما⁽²⁾: وظيفة وصفية Descriptive function ووظيفة تنبؤية Predictive function. حسب الوظيفة الأولى، يدلّ المؤشّر على تطوّر حجم الدين الخارجي، هيكل وتدرّج الافتراض السابق، وفي الظروف العادية تنمية اقتصادية فاعلة. إنّ هذا المؤشّر يعرف بداية تزايدا ثمّ استقرارا، ثمّ انخفاضاً، لكن بما أنّ أشواط التنمية الاقتصادية طويلة فإنّ مراحل المؤشّر تختلف من بلد لآخر وفقا للظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد. وحسب الوظيفة الثانية، فإنّ المؤشّر يُعتبر منبه خطر Warning signal في المدى البعيد، والجدير بالذكر أنه "كي لا يصل البلد مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية، فإنّ حجم الديون يجب ألاّ يتجاوز نصف حصيلة الصادرات، وألاّ يزيد معدّل نموّ الدين على معدّل نموّ الصادرات"⁽³⁾.

(1) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص 133-134

(2) Henry K.S Czubek, Can we learn something from the debt-to export ratio behaviour?, Economic Papers, Warsaw School of economics, n°25, Warsaw, 1993, p. 122

(3) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص 134

هذا وللمؤشر مؤشّران مكملان هما مؤشّر نموّ الدين $\frac{D}{D}$ ومؤشّر نموّ الصادرات $\frac{X}{X}$ ، حيث أنه من المفترض أن يكون هناك توافق بين المعدّل النسبي لنموّ الديون والمعدّل النسبي المتوقع لإيرادات الصادرات⁽¹⁾.

4- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون:

يقيس هذا المؤشّر نسبة مجموع ما يملكه البلد المدين من ذهب وعمليات صعبة إلى ديونه الخارجية، حيث كلّما ارتفع دلّ ذلك على قوّة وضعيّة سيولته الخارجية، وبالتالي قدرة البلد على مواجهة أعباء هذه الديون الخارجية في الأوقات الحرجة.

وإذا ما تمّ طرح الاحتياطات الدولية من إجمالي الديون الخارجية نحصل على ما يُسمّى "المديونية الصافية" Net indebtedness التي هي تعبير صريح عمّا تُمثّله من عبء حقيقي على اقتصاد البلد المدين.

إنّ الاحتياطات الدولية هي بمثابة الحصن المنيع للاقتصاد الوطني، والتي يقوم البلد من خلالها "بالمحافظة على سعر الصرف وعلى سياسته الاقتصادية وأهدافه الاجتماعية حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاته، فالبلد يُمكن أن يلجأ إلى هذه الاحتياطات لكي يستخدمها لمواجهة الظروف الطارئة أو الصعبة كبديل لإجراءات المواءمة القاسية التي ربّما يتطلّبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثّل في تخفيض Dévaluation سعر الصرف واتباع سياسات انكماشية"⁽²⁾، والتي بدورها قد تؤثر بشكل كبير على وضعيّة الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج، البطالة وغير ذلك.

5- نسبة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي:

هذا المؤشّر هو الأكثر استعمالاً إلى جانب نسبة الدين إلى الصادرات، نظراً لاحتوائه على متغيّر الناتج الوطني الذي يُمثّل المرآة لوضعيّة اقتصاد البلد، وكلّما ارتفع المؤشّر دلّ ذلك دلالة صريحة على مدى ارتباط البلد المدين بالخارج قصد تمويل الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك. غير أنّ الذي يؤخذ على هذا المؤشّر هو أنه يتضمّن تناقضاً وعدم انسجام⁽³⁾، أولاً من حيث الطبيعة، إذ أنّ

(1) Elias Gannage, Op.Cit, p. 67

(2) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص 135

(3) عبد الحميد بالودنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،

الديون هي بمثابة مخزون بينما الناتج الوطني هو تدفق سنوي، وثانيا من حيث العملة المعبر بها عن كل منهما، فالديون تُقيّم بالعملة الصعبة بينما يُقيّم الناتج الوطني بالعملة الوطنية.

المبحث الثاني

الاستدانة لتمويل التنمية

المطلب الأول: تبرير الاستدانة.

تلجأ الدول النامية للاستدانة باعتبارها الوسيلة التي تسمح لها بتعويض النقص المالي الذي تُعاني منه بسبب تدني مستويات الادخار المحلي لديها، وعلى ضوء هذه الفكرة، ظهرت عدّة نظريات تُحاول إعطاء تفسير علمية للاستدانة، ومن ذلك نموذج الفجوتين، الحلقة المفرغة، ودورة

هذا وقد قام الباحثان بصياغة هذه الأفكار صياغة رياضية في شكل معادلات تعريفية تنطلق من مبادئ المحاسبة الوطنية⁽¹⁾:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots(1)$$

حيث: Y: الدخل الوطني.

M: الواردات.

C: الاستهلاك الوطني.

I: الاستثمار الوطني.

X: الصادرات.

تُشير المعادلة إلى فكرة أساسية فحواها أن موارد البلد المكوّنة من الناتج الوطني والواردات تُستخدم في ثلاثة أغراض هي: الاستهلاك، الاستثمار والتصدير.
من المعادلة (1) نستنتج:

$$Y = C + I + X - M \dots\dots(2)$$

لكن الناتج الوطني Y يُستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري، وتكوين الادّخار S،

$$Y = C + S \dots\dots(3)$$

بالتعويض في المعادلة (1) ينتج:

$$I = S + M - X \dots\dots(4)$$

لكن $M - X$ يُعبّر عن عجز في الميزان التجاري والذي يُموّل خارجيا F

$$M - X = F \text{ أي}$$

وعليه يُمكن إعادة كتابة المعادلة (4) كما يلي:

$$I - S = M - X = F$$

(1) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 43

تُعبّر هذه المعادلة عن مغزى نموذج الفجوتين، وهو تطابق فجوة الموارد المحلية مع فجوة التجارة الخارجية في أيّ فترة سابقة وأنّ الاستثمار المطلوب الذي يزيد عن الادّخار المحلي يُموّل عن طريق إحداه فائض في الواردات، والذي يُموّل برؤوس الأموال المقترضة.

2- حلقة الفقر المفرغة:

تُشكّل الحلقة المفرغة ادّخار - استثمار جانبا من نظرية الحلقات المفرغة للفقر^(*) التي جاء بها Ragnar Nurkse في محاولة لدراسة الأسباب الجوهرية التي تكمن وراء تخلف الدّول الفقيرة. في إطار هذه الحلقة المفرغة، يرى Nurkse أنّ سبب الفقر هو ضعف الدخل أساسا وبالتالي ضعف الادّخار الذي يتسبّب في ضعف الاستثمار. هذا الأخير بدوره يؤدي إلى ضعف الإنتاجية الذي في النهاية لن يُحقّق إلاّ دخلا أقلّ وهكذا دواليك. وعلى أساس ذلك يخرج Nurkse باقتراح لكسر هذه الحلقة، والذي يتمثّل في "الاعتماد على الموارد الخارجية التي ستسمح بزيادة الاستثمارات والإنتاجية وبالتالي الدخل والطلب، الأمر الذي يدفع بالبلد للدخول في تنمية اقتصادية"⁽¹⁾. ومن هذه الموارد الخارجية الديون التي تضطلع بدور تمويل التنمية في الدول الفقيرة والنامية على أوسع نطاق.

لكنّ هذه السهولة في الطرح تجعل الفكرة لا تخرج عن نطاقها النظري المحض لأنّها لا تصل إلى واقع اقتصاديات هذه الدول المعقّد وترابط جملة من المتغيّرات إن على مستوى الجانب الاقتصادي أو بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتاريخية وغيرها، بمعنى أنّ عزل علاقة ثنائية ادّخار-استثمار في نسيج من العلاقات الاقتصادية، وبالتالي تشخيصها واقتراح الحلّ من زاوية وحيدة إنّما هو عمل منقوص النتائج.

إنّ النهوض باقتصاديات هذه الدول إنّما يتطلّب تكاثف جهود على كثير من الصّعد وتناسق فيما بينها، فلكي يُحقّق البلد مراده من الاستدانة يتطلّب ذلك الانتباه إلى كثير من المتغيّرات التي تمسّ إن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الجدوى الاقتصادية من الديون الخارجية، فمثلا إذا كان البلد المدين يغرق في البيروقراطية والفساد ويُطبّق سياسات اقتصادية غير ملائمة،

^(*) تشمل نظرية الحلقات المفرغة إلى جانب هذه الحلقة المفرغة حلقتان مفرغتان هما: سوء التغذية - ضعف الإنتاجية وأيضا الاستهلاك - الاستثمار، والأمر الذي يجمعها هو انطلاقتها ووصولها عند نقطة واحدة هي ضعف الدخل.

⁽¹⁾ Christian Jimenez, Op.Cit, p. 152

ولا يعتني بالتعليم فلا يُمكن أبدا الحديث عن كسر الحلقة المفرغة ولو توفرت حاجة البلد من التمويل الخارجي الكافي.

3- دورة الدين — Avramovic:

ترمي هذه النظرية إلى تتبع الدين الخارجي⁽¹⁾ L'itinéraire de la dette، وذلك من لحظة نشأته إلى لحظة استيفائه في إطار تمويل التنمية، والمفترض، حسب النظرية، أن يؤدي استخدام هذا الدين في آخر المطاف إلى مرحلة التمويل الذاتي، حيث يكون بمقدور الاقتصاد الوطني الاعتماد على موارده المحلية وبالتالي تجاوز خطر الوقوع في أزمة المديونية. يُكوّن هذا المسار ثلاث مراحل هي كالاتي:

1-3 المرحلة الأولى لنمو الدين (الخارجي):

في هذه المرحلة، لا يكفي الادّخار الوطني لتمويل الاستثمار، وبالتالي فإنّ الاستخدام العقلاني والأمثل للديون الخارجية سيعمل على رفع مستوى الدخل الوطني، ومن ثمّ زيادة الادّخار الوطني، الأمر الذي سيُسَهّل خدمة الدين، والتي تكون في بادئ الأمر خدمة متواضعة. ما يُميّز هذه الفترة، في الواقع، هو الميل نحو ارتفاع الديون (L'encours de la dette).

2-3 المرحلة الثانية: نمو أقل للدين (الخارجي).

يكون الادّخار الوطني في هذه المرحلة متوقّراً بشكل كاف لتمويل الاستثمار، وتدرّجياً يتجاوز مستوى الادّخار مستوى الاستثمار، ولو أنّ فائض الادّخار يبدو في البداية غير كاف لخدمة الدين إلاّ أنه في نهاية المرحلة سيبلغ مستواها، كما أنّ مستوى الديون المسدّدة سيصل إلى ذروته.

3-3 المرحلة الثالثة: تناقص حجم الدين (الخارجي).

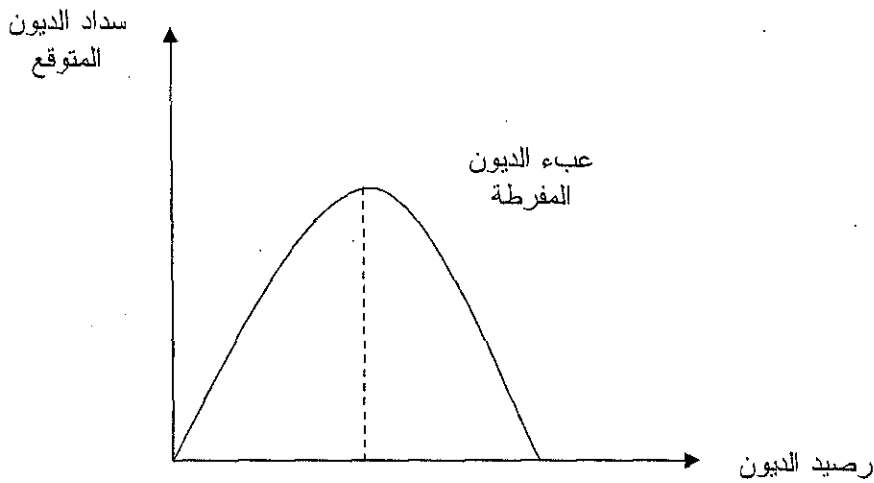
يتناقص حجم الديون خلال هذه المرحلة حتى يتمّ استيفاءه بشكل نهائي، كما أنّ الادّخار المحلي يتجاوز احتياجات التمويل للاستثمار المخطّط، وسيستمر في التزايد ممّا يسمح بخدمة الدين حتى استيفائه. وفي نهاية المرحلة، يكون البلد قد سدّد كلّ ديونه، ويكون عليه أن يبحث في الطريقة التي يستخدم من خلالها فائض الادّخار المحلي.

(1) Sanchez Arnau et autres, Dette et développement, OPU, Alger, 1982, p. 22

لقد توصل صاحب النظرية إلى أن دورة الدين الخارجي تدوم 36 سنة، 15 سنة بالنسبة للمرحلة الأولى، 9 سنوات بالنسبة للمرحلة الثانية و12 سنة بالنسبة للمرحلة الأخيرة. بيد أن عرض النظرية بهذا الشكل إنما هو عرض تاريخي محض، شأنه في ذلك شأن نظرية Rostow التي تعرض لمراحل النمو الاقتصادي وبالتالي فإن نظرية دورة الدين تبقى عمليا بعيدة عن الواقع.

المطلب الثاني: الجموع الاقتصادية من الاستدامة.

إنّ المعيار للحكم على الجدوى من عملية الاستدانة هو ما إذا كانت هذه العملية ستسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثمّ تحقيق نمو اقتصادي يضمن فعليا خدمة الدين دون أن يؤثر ذلك على النمو. لكنّ الخطر يكمن في تراكم الديون وبالتالي إضعاف قدرة البلد على السداد، الأمر الذي من شأنه التأثير سلبا على النمو. فحسب نظريات عبء الديون المفرطة "إذا كان هناك بعض الاحتمال بأن يكون الدين المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، فإنّ التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثمّ تضرّ بالنمو"⁽¹⁾. وهو الأمر الذي يظهره منحني Luffer للديون، حيث أنّ سداد الديون يتماشى وتزايد رصيد الديون في شكل علاقة طردية إلى حدّ معيّن، وبعده مباشرة وباستمرار تزايد الديون، فإنّ قدرة البلد على السداد ستضعف، ممّا يعني أنّ البلد يدخل أزمة مديونية لأنّ الديون المتراكمة بدأت تؤثر سلبا على النمو.



(1) كاثرين باتللو وآخرون، الدين الخارجي والنمو، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002، ص 33

وبصياغة رياضية للحدوى من الاستدانة، غالبا ما يُستخدم معيار Simonsen⁽¹⁾، الذي بواسطته تتم المقارنة بين معدّل نموّ الصادرات الصافية (الفائض التجاري) ومعدّل الفائدة على الدين الخارجي. حيث أنه كلّما كان المعدّل الأوّل أعلى من الثاني، دلّ ذلك على أن البلد يتمتع بقدرة على الوفاء بدينه Solvabilité.

ويُعبر عن ذلك رياضيا بالمتراجحة التالية:

$$D_0 \leq \sum (X_0 - M_0)(1+x)^t / (1+r)$$

حيث: D_0 : الدين في الفترة $t=0$.

x : معدّل نموّ الفائض التجاري.

$X_0=M_0$: الفائض التجاري في الفترة $t=0$.

r : معدّل الفائدة.

وعموما يكون الدين مقبولا عندما يكون أدنى من مجموع الإيرادات الصافية بالعملة الصعبة "مُحيّنة" Actualisé إلى معدّل الفائدة.

من جانب آخر، يجب الإشارة إلى أمر مهمّ يتعلق بأثر بعض المكونات الرئيسية في ميزان المدفوعات على قدرة البلد على الوفاء بدينه، وهي عبارة عن عوامل ذات طبيعة متباينة تتفاوت درجات تأثيرها على خدمة الدين.

1- العوامل المتذبذبة:

تتضمّن الصادرات، تدفّقات رأس المال، الطوارئ، التضخّم المتأثر بأسعار الواردات.

2- العوامل الإصلاحية:

تشمل الاحتياطات الخارجية، التمويل التعويضي وضغط الواردات.

3- العوامل الجامدة:

تشمل الحدّ الأدنى من الواردات وخدمة الدين الخارجي.

(1) Thierry Montalieu, économie de développement, Bréal, Paris, 2001, p. 162

1- العوامل المتذبذبة:

1-1 حصيلة الصورات:

إنّ من أهمّ ما يؤثر على توازن ميزان المدفوعات هو اللااستقرار Instability الذي يُميّز صادرات الدول النامية، خاصّة وأنها تعتمد على سلعة أو عدد محدود من المواد الأولية. ونظراً لخضوعها بشكل كبير للأسواق الخارجية أين يتمّ تحديد أسعارها وكميّتها المطلوبة، فإنّ قضية تذبذب إيراداتها من العملات الصعبة يبقى أمراً خارج نطاق سلطة هذه الدول المستضعفة ممّا يُشكّل في الأخير تهديداً مباشراً لقدرة هذه الدول على سداد ديونها لذلك يبقى على كاهل هذه الاقتصاديات أن تعمل على تنويع مصادرها من العملة الصعبة كيما تتجنّب الأثر السلبي للاعتماد الكلي على مصدر وحيد يجعلها تحت رحمة الأسواق الخارجية.

وتنقسم التقلّبات التي تعترى حصيلة الصادرات من المواد الأولية إلى ثلاثة أصناف⁽¹⁾؛ تقلّبات قصيرة الأجل، تحدث سنوياً تخصّ أساساً الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على سلعة أو سلعتين في صادراتها إذ أنّ أيّ تغيير بسيط على الطلب أو العرض يظهر بشكل عاجل ومباشر على حجم الإيرادات من العملة الصعبة، أمّا التقلّبات متوسطة الأجل فهي نصيب فقط بعض المواد الأولية التي تتميز بالطول النسبي لفترة التفرغ (الفارق الزمني بين تاريخ بدء الاستثمار وتاريخ ظهور الإنتاج)، وفيما يخصّ التقلّبات طويلة الأجل، فإنها تظهر كنتيجة للتغيّرات الهيكلية التي تطرأ على الطلب العالمي على المنتجات الأولية.

1-2 تفرق رأس المال:

تتميّز حركة رؤوس الأموال الأجنبية -التمثّلة في القروض والاستثمارات الأجنبية- بالتغيّر والتذبذب. وكما أنه لهذه الأموال دورها العظيم في دفع عجلة التنمية في اقتصاديات الدول النامية، فإنّ تقلّباتها يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي. وتعتبر ظاهرة هروب رؤوس الأموال واحدة من الأعراض التي تنخر صلب الاقتصاديات النامية، وهي نتيجة للأزمات الاقتصادية أو الغموض الذي يكتنف الوضع السياسي للبلد المستقبل Pays d'accueil⁽²⁾، كما أنّ الوضع الأمني، كما تُبين ذلك كثير من التجارب، هو الباعث المعجّل لهروب هذه الأموال.

(1) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 82-88

(2) Elias Gannage, Op.Cit, p. 61

لا ريب، فقد بات العمل على استقطاب الرأسمال الأجنبي أمراً ملحا قصد توسيع رقعة الاستثمار في كثير من القطاعات كالصناعة، الفلاحة، السكن، الصحة وغير ذلك، وعليه فالمطلوب توفير جميع الشروط الضرورية لوفود هذه الأموال وأساسا إبقاؤها داخل العجلة الاقتصادية ومن ذلك استتباب الوضع الأمني والسياسي وتوفير الإجراءات القانونية الميسرة وغيرها.

3-1 الطوارئ:

في الواقع، أيّ اقتصاد في العالم ليس بمنأى عن حدوث طوارئ فحائية كالتغيرات في محاصيله الزراعية بسبب التغيرات المناخية والطبيعية كالسيول والحرائق مثلا، إضافة إلى انخفاض أسعار المواد الأولية والتضخم المستورد مما يُحتم على البلد زيادة وارداته خصوصا السلع الأساسية كالأغذية والأدوية، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، وبالتالي قدرة البلد على سداد ديونه.

2- العوامل الإصلاحية:

1-1 الاحتياطات الخارجية:

من ضمن أقسام ميزان المدفوعات، يوجد قسم يشمل المخزون من الذهب والاحتياطي من العملات الصعبة، وهو مخصّص لتمويل التنمية. كما يلجأ إليه البلد لمواجهة مشكلات ارتفاع قيمة الواردات وأيضا لسداد الديون الخارجية، وبذلك فهي ذات طابع تعويضي يتم اللجوء إليها عند الضرورة.

2-1 التمويل التعويضي:

المقصود به "التسهيلات الإضافية من قبل صندوق النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة) التي تهدف لاستكمال أو استبدال احتياطي البلد المدين"⁽¹⁾، وذلك لمواجهة الخلل الطارئ في ميزان المدفوعات.

(1) Elias Gannage, Op.Cit, p. 61

3-1 الدورات القابلة للضغط.

وهي "تلك الطائفة من السلع والخدمات التي تستوردها الدولة من العالم الخارجي وتتسم بأنها كمالية أو شبه كمالية مثل السلع الاستهلاكية المعمرة... التي يُمكن للاقتصاد القومي الاستغناء عنها"⁽¹⁾، ذلك كونها تُمثل نزيفا معتبرا من العملة الصعبة والأقوم أن تُخصّص هذه الأموال لمشاريع استثمارية يحتاج إليها الاقتصاد.

رغم أن مسألة التفرقة بين السلع الضرورية والكمالية تبقى نسبية وتختلف من اقتصاد لآخر فإنّ ضرورة تحديد الواردات القابلة للضغط لا يُمكن تجاهلها، وهنا يقترح Avramovic معيارا لتحديدها متمثلا في تحديد نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في إجمالي الواردات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أنّ هناك إمكانات واسعة للضغط على هذا النوع من الواردات وبالتالي إمكانية توفير العملات الأجنبية التي تُستترَف في هذا المجال.

3- العوامل الجامدة:

3-1 الدورات الضرورية:

المقصود بالواردات الضرورية الواردات غير القابلة للضغط Importations incompressibles أي لا يُمكن الاستغناء عنها وتقليل حجمها، لأنّ ذلك إن حصل سيؤثر لاحالة على نمو الاقتصاد، ومن هذه الواردات التي تتميز بالجمود Rigidité: المواد الغذائية، قطع الغيار اللازمة للمعدّات الإنتاجية، السلع الوسيطة (المواد الخام، مواد الطاقة...) والمعدّات الإنتاجية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار⁽²⁾، زيادة على الأدوية والمعدّات الطبية المتطورة وغيرها.

3-2 خزمة الدين الخارجي:

تتمثل خدمة الدين الخارجي في عملية سداد كلّ من أقساط الدين الخارجي مضافا إليها الفوائد المترتبة عليها، وتُعتبر كلّ من الأقساط والفوائد متغيّرات جامدة لا يُمكن للطرف الدائن التنازل عنها، وبذلك ليس للبلد المدين الخيار أو حرية التصرف إزاءها، بل هو مطالب بدفع التزاماته الخارجية في أوقاتها المحدّدة.

(1) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 127

(2) المرجع نفسه، ص 131

المبحث الثالث

أسباب أزمة المديونية الخارجية

المطلب الأول: الأسباب الداخلية.

1- العجز في ميزان المدفوعات:

لقد دفع العجز المستمر في ميزان المدفوعات كثيرا من الدول النامية إلى اللجوء للخارج قصد سدّ هذا العجز من خلال الاقتراض. فبسبب انخفاض حجم الصادرات وزيادة الواردات تعمق العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات، وعلى سبيل المثال "فلقد عانت الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل عجزا في الحساب الجاري والتجاري خلال الفترة 1975-1986 حيث أنّ النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات"⁽¹⁾. غير أنّ اللجوء للاقتراض لحلّ مشكلة العجز ما هو إلاّ هروب للأمام، إذ أنه لا يعدو أن يكون حلاً مؤقتاً، يتسبب لاحقاً في تأزيم وضعية البلد الاقتصادية في صورة تراكم الديون الذي يُعيق أيّ محاولة للنهوض الاقتصادي.

2- العجز في الموازين العامة:

إنّ العجز في الموازين العامة كنتيجة للاختلالات الهيكلية الداخلية، متمثلة في تزايد الإنفاق الحكومي المستمر من جهة، والقصور في الإيرادات من جهة أخرى، يُعدّ باعثاً للاقتراض. هذا وتُشكل الاقتصادات العربية غير النفطية صورة واقعية لهذا المشهد المصري، حيث أنّ العجز في الميزانية العامة قد أدّى إلى زيادة الدين العام الداخلي (سياسة نقدية توسّعية لتمويل جانب من هذا العجز) وإلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية لتمويل الجزء الآخر، ممّا أدّى في الأخير إلى تزايد نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى تزايد أعباء خدمة هذه الديون⁽²⁾.

(1) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،

1998، ص 26

(2) زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، عدد 13،

1999، ص 30

3- الإنفاق على مشاريع غير منتجة:

تطلب القروض -نظريا- لتحقيق استثمارات ذات عائد مقبول، إلا أن الواقع في الدول النامية هو غالبا على عكس هذا الاتجاه، وعلى حد قول الاقتصادي بول باران فإن جزءا معتبرا من موارد هذه الدول يُبدد في أغراض تافهة مثل تشييد التماثيل والقاعات والقصور الفاخرة، إضافة للإنفاق على المهرجانات التي لا يُرجى منها أدنى فائدة، كما هو الشأن في كثير من الدول الإفريقية⁽¹⁾، حيث أنها تُنفق بإفراط على أنشطة غير منتجة وتشمل المشروعات ذات المردود الضئيل مثل الملاعب ومراكز المؤتمرات والمهرجانات الرياضية والمشروعات ضئيلة التكاليف، والتي تخضع لإدارة سيئة في القطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي.

4- الإنفاق على الدفاع:

تُخصّص كثير من البلاد النامية نصيبا وافرا من العملة الصعبة للإنفاق العسكري، وتصل نسبتها من الناتج الداخلي في كثير من الأحيان إلى أعلى المراتب قبل باقي القطاعات كالتعليم والصحة مثلا، وفي الواقع، يعكس هذا السلوك الجهل الذي يطبع سلوك المسؤولين خاصة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات الفقيرة التي تعصف بها جملة من الأخطار العويصة كالجاعة والسيدا مثلما هو شأن العديد من البلدان الإفريقية، ويُشير واحد من تقارير منظمة التغذية الدولية إلى أن 75% من الاقتصاد الهزيل للدول التي تبتاعها المجاعات يُصرف على استيراد الأسلحة دون أن تُوجّه هذه الأسلحة إلى أهداف واضحة، بدليل أن معظم هذه الدول غير معرضة لخطر خارجي فعلي⁽²⁾، وبهذا تُبدد هذه الأموال وتُصرف في غير محلّها في الوقت الذي يحتاج فيه المواطنون ما يسدّ رمقهم.

5- سوء تسيير الدين الخارجي:

ما من شك، فإن فترة السبعينات التي شهدت وفرة في السيولة الدولية بسبب تدوير Recycler الفوائض النفطية إثر ارتفاع أسعار البترول^(*) (بترو دولار)، قد أسهمت ضمينا في أزمة المديونية وذلك بسبب تسيير الدائنين تقديم القروض دون مراعاة وضعية اقتصاديات البلدان المدينة وقدرتها على سداد ديونها وحيث أن الهدف كان أساسا السعي وراء تحقيق مزيد من الأرباح.

(1) بادي أونيمود، إفريقيا الطريق الآخر- أزمة الديون، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 24

(2) محسن فؤاد صيادي، ديون البلدان النامية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1991، ص 149

(*) وهو سبب خارجي مهّد لسبب داخلي (غياب سياسة الاقتراض) أسهما معا في أزمة المديونية الخارجية.

من ضمن الأخطاء الفادحة التي ميّزت سياسة الاقتراض في البلاد المتخلفة المدينة ما يلي⁽¹⁾:

- أ) عدم تحديد فترة الاعتماد على التمويل الخارجي التي تُمهّد للتمويل الذاتي.
- ب) تمويل الواردات عن طريق القروض.
- ج) استعمال قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل.
- د) عدم مراعاة التزامن بين فترة السّماح وفترة التفريغ Gestation period⁽²⁾.
- هـ) الخطأ في تقييم المشاريع الممولة بالقروض إذ قد تتجاوز التكلفة مقدار العائد.
- و) عدم وجود توازن ما بين المصادر الرسمية والخاصة للاقتراض.

6- هروب الأموال للخارج:

يؤدّي هروب أموال المواطنين للخارج إلى تقليص حجم الادّخار المحلي ممّا يستوجب سدّ هذه الثغرة عن طريق الاقتراض، ويندرج في هذا السّياق الأموال المهترّبة من طرف أصحاب النفوذ في الحكم ليتمّ إيداعها في البنوك الغربية، وهو في الواقع، سلوك مألوف في البلاد المتخلفة بسبب ما تُعانيه من فساد Corruption وبيروقراطية.

عموماً، فإنه من ضمن الأسباب المشجّعة لهروب الأموال للخارج⁽²⁾، عدم الاستقرار السياسي والأمني، غياب الديمقراطية الذي يؤدّي إلى الاستبداد، غياب الضمانات لحماية الاستثمارات، بالإضافة لارتفاع معدلات التضخّم، ممّا يُفقد المستثمر الثقة في عملته الوطنية، ويدفع به لاستثمار أمواله في الخارج، وعلى سبيل المثال فإنّ الاستثمارات العربية في الخارج قد بلغت أكثر من 600 مليار دولار⁽³⁾، الجانب الأعظم منها يعود للدول النفطية الخليجية.

7- فشل نمط التنمية والتصنيع:

لا ريب فإنّ لفشل استراتيجيات التنمية في الدول النامية علاقة بتفاقم أزمة مديونيتها سيما وأنّ جانباً كبيراً من المشاريع التنموية تمّ تمويله بالقروض الخارجية.

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1987، ص 134-138
 (2) بمعنى عدم حدوث تزامن بين بدء تسديد أعباء القروض الإنتاجية وبدء فترة تشغيل الطاقات الإنتاجية الممولة بهذه القروض.

(2) أحمد هني، المديونية، موقم للنشر، الجزائر، 1992، ص 23-24

(3) مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 262، أكتوبر 2002، ص 6

حسب الدكتور رمزي زكي تتحلّى العلاقة بين فشل نمط التنمية وتفاقم أزمة المديونية في جملة العناصر التالية⁽¹⁾:

- (أ) اعتبار التنمية مرادف للوصول لمستويات المعيشة الغربية، ممّا أدى إلى تبني أنماط من الاستثمار والتصنيع قصد توفير السلع الاستهلاكية الكمالية.
- (ب) التركيز على القطاع الحديث، وبالتالي إهمال باقي قطاعات الاقتصاد المنتجة لسلع الاحتياجات الأساسية.
- (ج) التحيز لإقامة صناعات كثيفة عنصر رأس المال في إطار استراتيجية إحلال الواردات.
- (د) حدوث خسائر في الاستثمارات الضخمة بسبب سوء الإدارة فيها، عدم توافر الحماية لها وسوء اختيار الصناعات.
- (هـ) فشل استراتيجيات التصنيع الموجه للتصدير خاصّة مع اعتمادها على القروض الخارجية.

8- الفصل الإحصائي:

يتفشّى في الدول المتخلّفة داء عضال يُسمّى الفساد Corruption، وذلك بدرجات متفاوتة، ويرجع تفشّي هذه الظاهرة أساساً إلى غياب الوعي Conscience، خاصّة عند المسؤولين وأيضاً غياب الديمقراطية في البلد، الأمر الذي أفسح المجال لأصحاب النفوذ وعلى رأسهم القادة الديكتاتوريون لسلب الأموال من العملة الصعبة وجانباً من الأموال المقترضة، تُهرّب للخارج في شكل حسابات لدى البنوك الأجنبية، وذلك في غياب تام للمراقبة والمتابعة. ورغم الجهود التي تقوم بها منظمة مختصّة في مكافحة الفساد في العالم وهي منظمة الشفافية الدولية Transparency International^(*)، فإنّ مهمّة مراقبة المسؤولين ومحاسبتهم بشكل أو بآخر ليست بالأمر الهين، خاصّة وأنّ تهريب الأموال يتمّ بطرق سرّية وملتوية ليس في مقدور مثل هذه المنظمة الدولية الكشف عنها، أضف لذلك عدم دقة المعطيات Data، إن لم نقل غيابها في الدول المتخلّفة.

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 122-124

(*) منظمة غير حكومية تأسست سنة 1993، مقرها في برلين وتتوزع فروعها على 70 دولة. تعمل المنظمة على محاربة الفساد من خلال تقوية دور المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة مع السلطات العمومية، أصحاب الأعمال والجامعيين.

9- التبعية الاقتصادية:

تعتمد الدول المتخلفة في رسم سياستها الاقتصادية على العالم الخارجي كمتغير أساسي، ويتضح ذلك جليا من خلال تبنيها لصناعات هدفها التصدير واعتماد بعضها الآخر على السياحة كمورد أساسي للاقتصاد مثل تونس أو تصدير النفط للدول الصناعية كالجزائر، وأساسا فالاعتماد على الخارج لتمويل المشاريع التنموية والتمادي في ذلك، بداية من السبعينات حينما كانت أسعار الفائدة منخفضة، قد أدّى بالدول المتخلفة إلى أن تتخلّى عن دورها في تعبئة الادّخار المحلي من جهة، ومن جهة أخرى الوقوع في ورطة المديونية التي تُعيق أيّ جهد في سبيل النهوض الاقتصادي، لذا فإنّ العمل على تعزيز السيادة الوطنية إنما يقتضي تحرير الاقتصاد من قيود التبعية الاقتصادية بالاعتماد على الذات من خلال تعبئة الادّخار المحلي، وحسب بول باران فإنّ الدول المتخلفة لا تُعاني من نقص في الفائض الاقتصادي بقدر ما تُعاني من تبيد لهذا الفائض⁽¹⁾، ويُميّز باران بين الفائض الاقتصادي الفعلي، الذي هو ضئيل، والفائض الاقتصادي الممكن Potentiel⁽²⁾، الذي يفوق بكثير حجم الأوّل، ويزى أنّ الحلّ يتمثّل أساسا في تحويل الادّخار الممكن إلى ادّخار فعلي، وذلك من خلال دراسة الأسباب التي تحوّل دون هذا التحويل والعمل على معالجتها.

10- التضخم:

تُشكّل العلاقة بين التضخّم Inflation والمديونية الخارجية للدول المتخلفة حلقة مفرغة، حيث أنّ التضخّم الذي تشهده هذه الدول يؤدّي إلى عجز في ميزان المدفوعات بسبب اختلال الميزان التجاري ممّا يدفع بها إلى أن تستدين. غير أنّ تفاقم المديونية سيُسهم في إذكاء التضخّم، وتتمثّل علاقة التضخّم بالمديونية في النقاط التالية⁽²⁾:

أ) يؤدّي تزايد خدمة الديون إلى امتصاص الاحتياطي من العملة الصعبة وبالتالي تقليص الاستيراد ممّا يرفع أسعار الواردات محليا.

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 121
 (*) الفائض الاقتصادي الفعلي هو حجم الادخار المحلي وهو ضئيل في الدول المتخلفة أما الفائض الاقتصادي الممكن فهو يفوق بكثير الأوّل، لذلك فمشكلة التمويل المحلي ليست قضية ندرة الأموال إنما يجب البحث في أسباب قلة الفائض الفعلي.

(2) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 131

- (ب) تُسبب القروض مرتفعة سعر الفائدة وقصيرة الأجل تضخم النفقة Cost-push inflation، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة.
- (ج) يؤثر تفاقم المديونية على سعر الصرف، فحينما يضطر البلد المدين لتخفيض عملته Devaluation فإن أسعار السلع المستوردة ترتفع.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.

1- ارتفاع أسعار الفائدة:

لقد شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ارتفاعا في أسعار القروض المقدمة من قبل البنوك الخاصة، ودون شك، فإن ذلك الارتفاع قد أدى إلى تفاقم أزمة مديونية الدول المتخلفة المدينة، بل إلى إعلان بعضها عن عدم قدرتها على سداد الديون وعلى رأسها المكسيك سنة 1982، ويُعزى ارتفاع أسعار الفائدة آنذاك أساسا إلى سببين هما⁽¹⁾: اعتماد البنوك الخاصة أسعار فائدة متغيرة تتحدد حسب سعر الفائدة LIBOR. وذلك بهدف حماية أموال المودعين من أثر التضخم الذي عصف بالدول الصناعية خلال السبعينات، لكن ذلك وإن كان في صالح المودعين فإنه قد تسبب في تضخم أعباء المدينين.

تتمثل أموال المودعين فيما يُسمى بـ Pétrodollar وهي الفوائض المالية بالدولار التي حققتها الدول النفطية إثر ارتفاع أسعار البترول في حقبة السبعينات. أما السبب الثاني، فيتمثل في السياسات النقدية الجامدة التي انتهجتها كثير من الدول الصناعية خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك لمكافحة التضخم نهاية السبعينات ولمقاومة عواقب التغيير الكبير في أسعار البترول.

إن أثر ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي (الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وارتفاع أسعار الصادرات) على اقتصاديات الدول المدينة مرهون بأسعار المواد الخام التي تُصدّرها، فمثلا "خلال السبعينات كان سعر الفائدة الحقيقي سالبا 1,14% لأن أسعار المواد الخام كانت ترتفع بنسبة تزيد على سعر الفائدة، ولكن سعر الفائدة الحقيقي انقلب إلى 5,14% (موجب) خلال 1981-1985،

(1) محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 243-244

وبذلك فإنَّ الكلفة الحقيقية للفوائد بالنسبة للدول المدينة ارتفعت بنسبة 6,28% مما أثقل كاهل الدول المدينة⁽¹⁾.

2- الركود العالمي في الثمانينات:

شهدت اقتصاديات الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ركودا Récession أدّى إلى تدهور معدلات نموّها الاقتصادي، ونظرا لوزن هذه الاقتصاديات دوليا، فإنّ ذلك قد أسهم في حدوث ركود عالمي أثر لاحقا على الاقتصاديات النامية حيث أنها تحمّلت مكرهه جانبا من أعباء الغير، باعتبار الترابط الذي يجمعها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وتمثّل هذا التأثير في تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية كنتيجة لأمرين هما⁽²⁾:

أولاً: ارتفاع تكلفة الاستيراد في الدول المتخلّفة بسبب ارتفاع أسعار السلع الصناعية المستوردة سواء كانت سلعا استهلاكية، وسيطة أو استثمارية، ويُشكّل ذلك تضخّما مستوردا، على إثر حدوث تضخّم في الدّول المتقدّمة، ممّا أدّى إلى اختلال في موازينها التجارية.

ثانياً: سبب الركود الاقتصادي في الدول الصناعية أزمة بطالة الأمر الذي دفعها لأن تحمي صناعتها المحلية كثيفة عنصر العمل من المنافسة الأجنبية الناجمة عن صادرات الدول المتخلّفة، الأمر الذي أدّى من جانب آخر إلى اختلال الميزان التجاري.

3- ارتفاع قيمة الدولار:

أدّى ارتفاع قيمة الدولار مع بداية الثمانينات إلى تضخّم حجم الفوائد المستحقة على ديون الدول المدينة، الأمر الذي جعل هذه الدول تقع في ورطة المديونية، فما دام أن القروض المتعاقد عليها بالدولار تُشكّل النصيب الأكبر من الحجم الكلي لقروض الدول المدينة، فطبيعي أن يؤثر تغيير قيمة الدولار تأثيرا مباشرا على حجم الفوائد المستحقة، وذلك بشكل طردي، ويُعزى ارتفاع قيمة الدولار في تلك الفترة أساسا إلى شدة الطلب على الدولار الأمريكي وعدم استقرار الأوضاع في كثير من البلدان، فمثلا بلغت الأموال المهزّبة من أمريكا اللاتينية 50 مليار دولار بين 1978-1982 بسبب اللااستقرار السياسي وتدني مستويات أسعار الفائدة. كما يُعزى ذلك

(1) دريد كامل صالح الشبيب، مرجع سابق، ص 32

(2) محمد عبد الشفيق عيسى، مرجع سابق، ص 44

الارتفاع أيضا إلى تدفق الاستثمار الأجنبي FDI على الولايات المتحدة بسبب تحرير اليابان لأسواقها المالية⁽¹⁾.

4- التغيير في أسعار البترول:

4-1 (أثر ارتفاع الأسعار:

تعتبر سنة 1973 ولاحقا سنة 1979 المحطتين المهمتين في تاريخ OPEC خلال السبعينات، إذ "تضاعفت الأسعار بأربع مرّات، الأمر الذي أدّى إلى اختلالات في ميزان المدفوعات حيث حققت الدول المصدّرة للنفط، خصوصا بلدان الشرق الأوسط ذات التعداد السكاني القليل فائضا كبيرا، بينما تعرّض الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط لتدهور حاد Deterioration باعتبار أنّ البترول تُحدّد أسعاره ويتمّ تسويقه بالدولار الأمريكي"⁽²⁾. والنتيجة النهائية، بالنسبة للدول المدينة غير النفطية، تتمثل في تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية، أمّا بالنسبة للدول المدينة النفطية، فبرغم تحقيق الفوائض المالية إلا أنّ مديونيتها لم تتحسن بشكل كبير.

4-2 (أثر انخفاض الأسعار:

بداية من سنة 1982، بدأت أسعار البترول تنخفض تدريجيا إلى أن حدثت الكارثة سنة 1986، وذلك عندما "هبط سعر البرميل بما يزيد قليلا عن 25 دولار في يناير 1986 إلى ما يقلّ عن عشرة دولارات في الأيام الأولى من شهر أبريل"⁽³⁾، وكان لذلك أثرين متناقضين على كلّ من الدول النفطية المدينة والدول المدينة غير النفطية، حيث كان سلبيا على المجموعة الأولى وإيجابيا على المجموعة الثانية، وبذلك تدهورت قدرة المجموعة الأولى على سداد ديونها نظرا لاعتمادها على البترول كمورد أساسي للعملة الصعبة، وعلى النقيض، على الأقلّ نظريا، فإنّ انخفاض الأسعار من شأنه تحسين قدرة المجموعة الثانية على الوفاء بديونها بسبب انخفاض تكلفة الاستيراد من البترول.

(1) محمد عبد العزيز عجيبة، مرجع سابق، ص 246

(2) Subrata Ghatak, Op.Cit, p. 435

(3) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 100

5- تساهل البنوك التجارية في الإقراض:

تتحمل البنوك التجارية جانبا مهماً من أزمة مديونية الدول المتخلفة وذلك بسبب تماديها في تقديم القروض بشكل ميسر دون مراعاة كثير من المعايير التي تضمن لها إمكانية تحصيل قروضها، ومن ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع مثلاً.

إنه لمن الضروري بالنسبة للبنوك الخاصة أن تراعي الأسباب التي قد تؤدي إلى توقّف محتمل عن سداد ديونها المستحقة لأنّ حدوثه سيُلحق الضرر بكلا الطرفين. وحسب النظرية الاقتصادية "المخاطرة - البلد" Risk-Country، هناك ثلاثة أسباب رئيسية لإمكانية وقوع أزمة اقترض⁽¹⁾:

أ) مخاطرة بعدم الملاءة Insolvency، كون المدين الممنوح يفوق قدرته على السداد في المستقبل كائناً ما يكون.

ب) مخاطرة بعدم السيولة Illiquidity، يكون فيها البلد ذو ملاءة في لحظة ما، في استحالة مؤقتة لمواجهة التزاماته المالية.

ج) مخاطرة الإنكار، وتُسمى غالباً مخاطرة تخلي البلد المدين عن احترام تعهّداته.

6- القيود المصاحبة للإقراض:

تتسم القروض الرسمية بعنصر الشرطية Conditionality، حيث أنّ الجهات الدائنة تُملي في كثير من الأحيان على البلد المدين بعض الشروط التي تجعل هذا الأخير في تبعية مباشرة لها، وقد تكون هذه الشروط ذات طبيعة اقتصادية كضرورة الاستيراد من البلد الدائن أو ذات طبيعة سياسية، فإذا كان من حسنات هذه القروض طول مدّتها وانخفاض تكاليفها، فإنّ سيئاتها المتمثلة في المشروطة تعمل على تقييد حرية البلد المدين في توجيه هذا التمويل فيما تطمح إليه من مشاريع تنموية ترى فيها الأولوية.

(1) جان كلود برتيليمي، مرجع سابق، ص 65

7- النزاعات الإقليمية:

إنّ النزاعات الإقليمية مثل النزاعات الداخلية، تُسبب نزيفا حقيقيا لموارد الدول المتخلفة من العملة الصعبة لأغراض التسليح وتمويل الحرب في إطار ما يُعرف باقتصاد الحرب. لا ريب، فالدولة التي تخوض حربا ستلجأ إلى الخارج للحصول على تمويل، وكلّما تطوّرت الحرب واستمرّت كلّما لجأت للاقتراض، وإن كانت ترى في ذلك أسلوبا مبرّرا، فإنها في الواقع تُدمّر اقتصادها بسبب تفاقم أزمة المديونية.

وحسب دراسة للباحث باتريك بروغان في كتابه "أزمات العالم"⁽¹⁾، فإنّ عدد الحروب التي نشبت في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بلغ 80 حربا على الأقلّ. والأمر الذي لا يدع مجالا للشكّ، فإنّ للدول الاستعمارية يد في هذه الحروب، ومن ذلك النزاعات على الحدود التي رسمها الاستعمار.

8- كيفية إدارة أزمة المديونية:

إنّ الكيفية التي تمّ تبنيها لإدارة أزمة المديونية منذ أزمة المكسيك في أوت 1982، قد أسهمت في تعميق المشكلة بدل الخروج منها، وفي الواقع، فلم تكن تلك الحلول المقترحة، أساسا من طرف الجهات الدائنة، إلّا حلولاً شكلية، تخدم مصالحها، ولا يُمكن اعتبارها حلولاً جذرية تنطوي على صدق النية لمساعدة المدينين في تحسين أوضاعهم إزاء الأزمة خاصة، وأوضاعهم السوسيو-اقتصادية عموما، مثلما روّج لذلك منظرو برامج التصحيح الهيكلي التي يشترطها الدائنون في إطار إعادة الجدولة، حيث أنّ الواقع في عدّة أقطار ينضح بعكس ذلك ويعكس تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جرّاء تطبيق تلك البرامج.

لذلك فالدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي بات محلّ معارضة واستنكار من قبل كثير من الاقتصاديين، ومن ضمنهم M.Friedman, Schultz و Schwartz⁽²⁾، لذلك فالحديث عن تنظيم النظام المالي الدولي قصد العمل على سلامته، وذلك من خلال مؤسسة دولية يقتضي أن تكون هذه الأخيرة ذات مصداقية حيث يكون نشاطها بعيدا عن أيّ خلفية أو غرض يتنافى مع دورها الجوهري.

(1) محسن فؤاد صيادي، مرجع سابق، ص 118

(2) Asking the Right Questions about the IMF, in "The Region", Special Issue, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Annual Report, 1998, p. 4

9- تدهور شروط التبادل التجاري:

إنّ تدهور شروط التبادل التجاري يبقى عائقا هيكليا يحول دون تقدّم الدول المتخلفة، فانخفاض أسعار صادراتها من السلع الأوليّة من جهة، وارتفاع أسعار وارداتها من معدّات ومواد غذائية وأدوية وغيرها من الضروريات من جهة أخرى، كانت ولا تزال نتيجته عجز موازين مدفوعات هذه الدول، وعلى سبيل المثال، "كّلف تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية ما يزيد عن 23 مليار دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987 و24 مليار دولار خلال الفترة 1987-1991"⁽¹⁾.

10- الدين البغيض:

تُعتبر الأموال التي يقترضها حكّام دكتاتوريون والتي تُستخدم في قمع شعوبهم أو الحصول على مكاسب خاصّة بهم ديونا بغيضة *Odious debts*، وتحمّل الدول أو البنوك الدائنة مسؤولية تقديمهم لهذه القروض والمفروض ألاّ يتحمّل الشعب أيّ جانب منها مادام أنه لم يستفد منها. ويحمل التاريخ في ثناياه كثيرا من الأمثلة عن الديون البغيضة، "وعلى سبيل المثال، فقد قام الفصل العنصري لجنوب إفريقيا في خلال الثمانينيات بالاقتراض من بنوك خاصّة مع تخصيص نسبة مئوية كبيرة من موازنته لتمويل قمع الأغلبية الإفريقية على أيدي الشرطة والجيش وغيرهما، والآن يتحمّل شعب جنوب إفريقيا أعباء ديون مضطهديه"⁽²⁾.

(1) زياد بن علي عربية، مرجع سابق، ص 39

(2) مايكل كريمير وسيما جايا شندران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002، ص 36

المبحث الرابع

آثار أزمة المديونية الخارجية

(لقد كان لأزمة المديونية الخارجية انعكاسات خطيرة على البلدان المدينة، فبعد أن كانت الاستدانة في نظر هذه البلدان السبيل الوحيد لتحصل على ما يلزم من تمويل، اتضح لاحقا أنها فشلت في اختيارها، إذ أن النتائج السلبية المترتبة عن ذلك ما فتئت تؤزّم واقعها الاقتصادي على كثير من الصّعد.

1- تناقص الاحتياطي:

أدت خدمة الدين المستحق إلى تخفيض مستمر لمستوى الاحتياطات الدولية International reserves لدى الدول المدينة، فبدل أن تُخصّص هذه الاحتياطات لبناء الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الطاقات الإنتاجية، تشييد البنى التحتية والاستثمار في الرأسمال البشري، وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على الوفاء بالتزاماتها بعد أن وقعت في فخّ المديونية الخارجية، ممّا أدّى إلى استنزاف مستمر لاحتياطاتها.

ولأنّ الاقتصاديات العربية لم تكن بمنأى عن أزمة المديونية، فهي الأخرى عانت من سيّئات نتائجها، وعلى سبيل المثال فقد "هبط مستوى هذه الاحتياطات في اليمن من 840,5 مليون دولار في عام 1982 إلى 569,7 مليون دولار عام 1986، إلى 230 مليون دولار في عام 1992، إلى 174,4 مليون دولار في عام 1993"⁽¹⁾.

2- إضعاف الثقة الدولية للبلد المدين:

يُفضي تراكم الدين الخارجي في كثير من الأحيان إلى فشل البلد المدين في الالتزام بتسديد خدمة ديونه في آجالها المحدّدة، الأمر الذي يعمل على إضعاف جدارته الائتمانية Credit worthiness واهتزاز ثقة الدائنين في مصداقيته Credibility، وبالتالي فإنّ تعامل هؤلاء معه مستقبلا سيتغيّر فيما يخصّ شروط الإقراض، حجم القروض، سعر الفائدة، فرض ضمانات عديدة ومتنوّعة وغير ذلك.

(1) زياد بن علي عربية، مرجع سابق، ص 56

ولعلّ ما يُشير إلى خطورة ظاهرة عدم القدرة على سداد الديون في مواعيدها هو حجم تلك الديون مستحقّة الدفع في تاريخ ما، ففي "سنة 1996، كان الرصيد الذي لم يُسدّد من الديون السيادية التي أبرمتها أو ضمنها البلدان النامية يبلغ 1,5 تريليون دولار أي 25% من مجموع ناتجها القومي الإجمالي و300% من احتياطاتها من العملات الأجنبية"⁽¹⁾، وهو في الواقع، رقم يعكس الحالة الخطيرة التي آلت إليها الدول المدينة إزاء مديونيتها الخارجية.

3- إضعاف القدرة على الاستيراد:

تُعاني الدول المدينة من مشكل عويص، يتمثل في شحّ مواردها من العملة الصعبة والذي يعود إلى اقتطاع جانب مهمّ من الإيرادات بهدف خدمة الدين الخارجي. ونظرا لتضخّم أعباء خدمة الدين، فإنّ الدول المدينة تُعاني دوماً من انخفاض قدرتها على الاستيراد، الأمر الذي يدفع بها للتفكير في الاستدانة من جديد من أجل الحصول على واردات ذات أولوية، وهو إن كان عملاً مبرّراً، فإنه ولا ريب سيُثقل كاهل هذه الدول بمزيد من تراكم الديون.

4- العجز في ميزان المدفوعات:

يحصل العجز في ميزان المدفوعات كنتيجة لحدوث عوامل عدّة، ولا يقلّ عامل تراكم الدين وعبء خدمته تأثيراً عن تأثير باقي العوامل، وذلك تماماً ما يُعبّر عنه واقع موازين مدفوعات الدول المدينة.

إنّ الفشل الذريع الذي مُنيت به الدول النامية بخصوص تحقيق أهدافها جرّاء تبني استراتيجيات التنمية المعروفة، أدّى إلى عجز دائم في موازين مدفوعاتها، فلا الصادرات عرفت نمواً ولا الواردات عرفت تراجعاً، الأمر الذي أدّى إلى اللجوء للاستدانة، والاستدانة - من الناحية النظرية - ترمي إلى تشجيع الإنتاج المحلي، ومن ثمّ زيادة التصدير والاعتماد على الذات من خلال إحلال الواردات، الشيء الذي يُفضي في الأخير إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات ودرأ خطر العجز فيه، لكن عملياً أدّت الاستدانة في أغلب الدول النامية إلى مزيد من العجز نظراً لثقل عبء خدمة الدين المستحق.

(1) مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1997، ص 12

5- تقليص الإنفاق الاجتماعي:

تضطرّ الدول المدينة إلى تقليص مستويات الإنفاق الاجتماعي Social spending على مواطنيها بسبب استنزاف خدمة الدين الخارجي لجانب معتبر من الدخل بالعملة الصعبة. فبدل أن تُخصّص هذه الدخول لتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر بالإنفاق على التعليم، الصحة، السكن وغير ذلك، فإنها تُوجّه لاستيفاء الالتزامات المستحقة.

6- انخفاض الادّخار المحلي:

يُبرّر عادة اللجوء إلى الاستدانة لتعويض نقص الادّخار المحلي، وذلك بغية تمويل الاستثمار، والذي يُرجى منه لاحقاً رفع الدخل الوطني وبالتالي تحسّن مستوى الادّخار الوطني، لكن عملياً يبقى العكس هو الصحيح في الدول المدينة، حيث أدّى تراكم الدين إلى تفاقم أزمة المديونية والانشغال بخدمة هذه الديون التي تتسبب في تقليص مستوى الادّخار الوطني.

إنّ العلاقة القائمة بين المديونية والادّخار المحلي كانت ولا تزال مصدر اهتمام كثير من الاقتصاديين، فقد توالى كثير من الدراسات التطبيقية في هذا السياق كدراسة Chenery & Strout (1966) لندرس تأثير المديونية على الادّخار المحلي، وفي دراسة حديثة فإن ارتفاعاً بنسبة 2% في القروض الخارجية من الدخل الوطني الإجمالي سيتسبب في انخفاض الادّخار الخاص (أو الوطني) بنسبة 1% من الدخل الوطني الإجمالي في المدى الطويل⁽¹⁾.

تّمّا سبق، يتّضح ضرورة الاعتماد على الذات من خلال استقطاب الادّخار المحلي الكامن، وذلك بناء على سياسات ملائمة وفعّالة، واجتناب الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل مفرط.

7- تعزيز التبعية الخارجية:

إنّ الشروط التي يُملئها الدائنون على الدول المدينة تعمل على تعزيز تبعية هذه الدول لهم، وذلك أياً كان شكل الطريقة التي تتجسّد فيها هذه التبعية، فبالنسبة للقروض الرسمية، قد تتمثّل الشروط في إجبارية استيراد بعض السلع من البلد الدائن أو استخدام القروض في تمويل مشاريع معيّنة وهي شروط اقتصادية، كما يُمكن أن تكون سياسية أيضاً.

(1) Norman Loayza, Klans Schmidt-Hebbel and Luis Servin, "Saving in Developing Countries: An overview", in the World Bank Economic Review, September, 2000, p. 28

من جانب آخر، "تتسبب الاستدانة في التبعية للمؤسسات المالية الدولية، التي تجد نفسها في موقع قوة لفرض نموذجها التنموي، الاقتصادي والاجتماعي"⁽¹⁾، والذي في الواقع يتنافى وخصوصيات وطموحات شعوب الدول المدينة، إذ أن التجارب لم تدع شكاً في حقيقة مفادها أن أي نموذج تنموي مستورد لا يتماشى مع الخصوصيات السوسيو-اقتصادية للبلد، فإن مآله الفشل.

8- التحويل العكسي للموارد:

تُعاني البلاد المتخلفة المدينة من ظاهرتين سلبيتين هما: تخصيص جانب معتبر من القروض الجديدة فقط لخدمة الديون وتحويل أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسيات للخارج. وتتسبب هاتان الظاهرتان في مشكل عويص هو تصدير رؤوس الأموال بدل استقطابها، ويُعبر عن ذلك بمصطلح النقل العكسي للموارد⁽²⁾ Transfert inverse، ويعني ذلك أن العلاقات الاقتصادية الدولية هي في الواقع مختلفة، لا تقوم على مبادئ عادلة تخدم جميع الأطراف، بل هناك طرف وحيد يجني حسانتها هو العالم المتقدم الذي يملك من أسباب النفوذ ما يجعل غيره يدور عنوة في فلكه.

9- الانزلاق إلى طريق انكماشية:

لقد تسببت أعباء خدمة الدين الخارجي في استنزاف موارد معتبرة من العملة الصعبة والتي كان من المفروض استخدامها في تمويل الواردات الضرورية. دون شك، قد وجدت الدول المدينة نفسها مجبرة على أن تضغط على وارداتها، الأمر الذي جعلها تتبنى سياسات انكماشية، انعكست سلباً على جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم معالم هذا الطريق الانكماشية الخطير فيما يلي⁽³⁾:

- تدهور مستوى المعيشة.
- ارتفاع معدل التضخم.
- تعطل الطاقات الإنتاجية.
- تزايد معدلات البطالة.
- انهيار معدل النمو الاقتصادي.

(1) Jacques B. Gélinas, Freedom from Debt, Zed Book Ltd, London, 1998, p. 41

(2) رمزي زكي، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص 166

(3) المرجع نفسه، ص 166

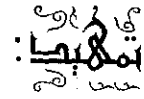
وهنا يتعرّض النظام القائم لاضطرابات اجتماعية وسياسية واضحة. وكلّ ذلك يُشكّل جملة مشاكل تُضاف إلى باقي المشاكل التي تتخبّط فيها اقتصاديات هذه الدول.

10- الاستدانة لسداد الدين:

يضطرّ البلد المدين نتيجة عجزه عن الوفاء بالتزاماته الخارجية، إلى طلب قروض جديدة غالباً ما تكون قصيرة الأجل ذات التكاليف الباهظة فقط لسداد الديون التي حان أجلها. وطبيعياً، فالحال لن يزيد إلاّ تأزّماً ما دام أنّ البلد المدين وصل إلى هذه المرحلة المتقدّمة من الخطورة، ولن يشفع له ذلك اجتهاده في حفظ سمعته بين الدول الدائنة لأنّ المعضلات ذات البعد الزمني الطويل لا يُمكن حلّها في الآجال العاجلة بقرارات ارتجالية.

الفصل الثاني
في تاريخ الجزائر

تطور المديونية الخارجية للجزائر



لم تكن الجزائر بمنأى عن أزمة المديونية التي عصفت بجلّ اقتصاديات الدول المدينة في ثمانينيات القرن الماضي، حيث أنّ حدوث ذلك كان أمرا متوقّعا باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على صادراته من المحروقات.

وفي قراءة مقتضبة للتاريخ الاقتصادي للبلد بُعيد حصوله على الاستقلال، يتبيّن لنا بوضوح أنّ التعامل مع إشكالية المديونية الخارجية منذ البداية لم يرق إلى مستوى الخطورة التي من المتوقع أن يُخلّفها انفجار هذه الأزمة في أيّ لحظة، خاصّة وأنها ترتبط بمتغيّرات خارجية كافية بمفردها لإحداث كارثة.

ومحاولة منا لتغطية المسار التاريخي الذي مرّت به مديونية الجزائر الخارجية قبل إعادة الجدولة سنة 1994، سنعرض في الفصل الموالي لأهمّ أربع مراحل، أوّلها قبل 1970، ثانيها خلال فترة السبعينات، ثالثها في النصف الأوّل من الثمانينيات ورابعها من سنة 1985 إلى غاية 1993.

المبحث الأول

المرحلة الأولى قبل 1970

بعد حصول الجزائر على استقلالها، تجنّدت لبناء اقتصاد وطني مستقل، ولكن نظرا لضعف الموارد المالية آنذاك لجأت للاستدانة من الخارج قصد تغطية هذا النقص. وتعتبر الفترة 1962-1965 فترة انتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد اشتراكي، ورغم أهمية عملية التحوّل فقد كانت مستويات الاستدانة متواضعة، لكن ومع بداية 1967، شرعت الجزائر في تنفيذ مخططات تنمية لتجسيد استراتيجية الصناعات المصنّعة التي وضعها الاقتصادي Gérard De bernis، الأمر الذي استدعى البحث عن تمويل خارجي معتبر للشروع في هذه المشاريع الجبّارة المتمثلة في الصناعات القاعدية.

X ويوضّح الجدول أدناه بعض مصادر القروض التي حصلت عليها الجزائر خلال تلك الفترة:

الجدول 1: مصادر القروض بين 1962-1971 بمليون دج.

البلد	التاريخ	قيمة القرض
ألمانيا	1967/01/14	745.000
فرنسا	1964/10/03	94.668
بلجيكا	1971/06/23	24.675
بلغاريا	1963/02/22	27.500
	1970/07/21	196.800
تشكسلوفاكيا	1964/04/15	68.800
الاتحاد السوفياتي	1963/12/27	1123.400
	1964/07/03	685.389
يوغسلافيا	1963/01/21	98.400

Source: Banque Algérienne de Développement.

أمّا التوزيع القطاعي خلال هذه الفترة فيُوضّح بشكل قاطع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي وهو ما يُبيّنه الجدول التالي:

الجدول 2: تخصيص القروض الخارجية حسب القطاعات الاقتصادية بين 1962-1971

بمليون دج.

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	النقل	التجارة	كل القطاع	القطاع غير
					المنتج	المنتج
القروض	659.242	17.650	69.991	35.574	782.457	301.820
%	84,3	2,3	8,9	4,5	100	100

Source: Banque Algérienne de Développement.

من ناحية أخرى، يُشير الجدول إلى أنّ القطاع غير المنتج قد استقطب خلال هذه الفترة تقريبا نصف المقدار من التمويل الخارجي الذي حُصّ به القطاع المنتج، ويُمكن تبرير ذلك بالنقص الفادح المسجّل في جميع القطاعات باعتبار حداثة اقتصاد البلد.

المبحث الثاني

المرحلة الثانية 1970-1980

لقد كانت مرحلة السبعينيات مرحلة الاستثمارات الكبرى التي خصتها الجزائر بمبالغ ضخمة سواء بإيراداتها الذاتية (إيرادات المحروقات) أو بالقروض الخارجية. وقد حظي قطاع المحروقات بحصة الأسد من إجمالي الاستثمار الحكومي حيث كان يُمثّل 45,1% في المخطّط الثلاثي الأوّل بقيمة 2,3 مليار دولار، ثمّ بنسبة 44,78% في الفترة (1970-1973) بمقدار 23,9 مليار دولار، لذا شهد القطاع نمواً متواصلاً طوال هذه الفترة خاصة وأنّ الجزائر قامت بتأمين المحروقات في 1971، واستفادت من الأوضاع الجيدة للسوق البترولي بداية من 1973.

الجدول 3: الربيع البترولي في الاقتصاد الجزائري (*).

السنوات	أ	ب	ج	د
1973/1970	29,5%	77,4%	304	3,1%
1974	57,2%	93,2%	1176	1,7%
1975	53,7%	93,1%	1078	2%
1976	54,3%	95%	1277	0,95%
1977	53,8%	96%	1374	0,8%
1978	47,2%	96,1%	1321	0,7%
1979	57,4%	97,6%	1981	0,5%

Source: Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie, Casbah éditions, Alger, 1998, p. 55.

من خلال الجدول أعلاه، نلمس التطور المعتبر لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، فبعدما كانت نسبة المحروقات من إيرادات الصادرات في الفترة 1970-1973 هي 77,4% وصلت في نهاية الفترة إلى 97,6% ممّا يعني أنّ الاقتصاد يسير بخطى متسارعة صوب الرعية، وهو أمر

(*) أ: نسبة الجباية البترولية في الإيرادات الميزانية.

ب: نسبة المحروقات من إيرادات الصادرات.

ج: دخل صادرات المحروقات لكل فرد (دج).

د: نسبة المنتجات نصف المصنعة و سلع التجهيزات في موارد الصادرات.

يبحث القلق خاصة إذا رأينا على الجانب الآخر التدهور المستمر في نسبة المنتجات نصف المصنعة و سلع التجهيز من إيرادات الصادرات، والخطر كل الخطر هو تعزيز تبعية كامل الاقتصاد للأسواق الدولية، فأى تدهور في هذه الأخيرة سيجعل الإيرادات تنخفض وبالتالي تتراكم المديونية.

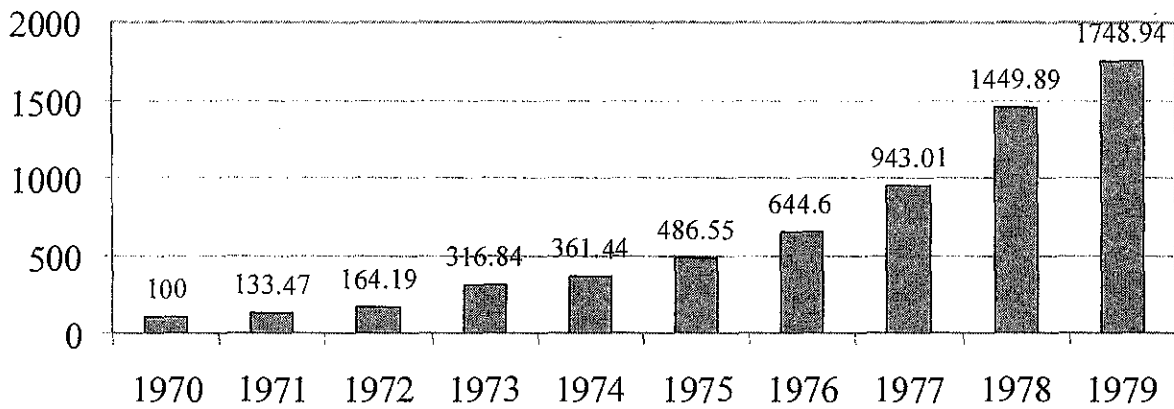
✕ الجدول 4: الدين الخارجي في السبعينيات (مليون دولار أمريكي).

السنة	الدين الخارجي	مؤشر الزيادة
1970	944	100
1971	1260	133,47
1972	1550	164,19
1973	2991	316,84
1974	3412	316,44
1975	4593	486,55
1976	6085	644,60
1977	8902	943,01
1978	13687	1449,89
1979	16510	1748,94

Source: Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, éditions MARINOOR, Alger, 1998, p. 57.

نلاحظ من الجدول النمو السريع للدين الخارجي خلال هذه المرحلة إذ أنه تضاعف خلال عشرية واحدة فقط بـ 18 مرة، وهو يدل على أن مرحلة التصنيع تلك كانت بحق الرحم الذي تكوّنت فيه المديونية الخارجية للبلد.

مؤشر الزيادة



الشكل 1: تطوّر الدين الخارجي في السبعينيات.

من جانب آخر عرفت خدمة الدين الخارجي خلال هذه الفترة نمواً هائلاً حيث انتقلت قيمتها من 0,05 مليار دولار سنة 1970 لتصل إلى 2,8 مليار دولار نهاية الفترة، أي أنها تضاعفت 62 مرة، وهو في الواقع مؤشر سلبي للغاية.

الجدول 5: تطوّر خدمة الدين الخارجي في السبعينيات (مليون دولار أمريكي).

السنة	الفائدة	الأصل	خدمة الدين
1970	10,10	34,60	44,70
1971	16,50	52,60	69,10
1972	51,60	138,40	190,00
1973	67,20	232,90	300,10
1974	221,00	494,60	715,60
1975	215,20	250,50	465,70
1976	346,10	436,70	782,80
1977	413,40	645,30	1058,70
1978	611,40	903,30	1514,70
1979	1249,70	1558,90	2808,60

Source: Ahmed Benbitour, Op.Cit, p. 57.

هذا ويُعزى تطوّر الفوائد إلى ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة، فمثلاً سنة 1974 بلغت معدّل 8,4% لترتفع بعد سنة إلى 9,5% مع العلم بأنّ مؤشر أسعار الاستهلاك في الدّول المصنّعة انخفض من 12,7% إلى 10,7% ممّا يعني أنّ معدّلات الفائدة الحقيقية أصبحت سالبة في بقية العالم⁽¹⁾.

ومن ضمن الأسباب الأخرى التي كانت وراء تراكم الدين الخارجي هو غياب استراتيجية واضحة لسياسة الاقتراض، ومن ذلك منح السلطات المالية للمؤسسات العمومية حرية البحث عن تمويل خارجي لسدّ حاجاتها بعد موافقة وزارة المالية حيث يتمّ تحديد شروط الاقتراض بكلّ حرية مع المقرضين⁽²⁾، وغالباً ما كانت هذه الشروط قاسية سواء تعلّق الأمر بأسعار الفائدة ومدّة السّماح ومدّة الاقتراض إضافة للعمولات الأخرى.

(1) Ahmed Benbitour, Op.Cit, p. 58

(2) دريد كامل الشيبب، مرجع سابق، ص 136

ويتضح من الجدول أدناه أهمية القروض الخاصة مقارنة بالقروض الرسمية خلال الفترة 1973-1977.

الجدول 6: توزيع إجمالي القروض.

السنة	مصادر رسمية %	مصادر خاصة %
1973	16,8	73,2
1974	18,3	81,5
1975	14,5	85,5
1976	12,0	88,0
1977	10,15	89,75

المصدر: عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1994، ص 60.

وينضاف إلى الأسباب سالفة الذكر عدم فعالية الجهاز الإنتاجي باستثناء قطاع المحروقات، وبالرغم من أن كثيرا من الصناعات كانت تتطلب استيراد سلع وسيطة وتجهيزات للصيانة بالعملة الصعبة، الأمر الذي كلف الدولة مبالغ طائلة، إلا أن المردود كان دون المستوى المطلوب. من جانب آخر، كان عامل النمو الديمغرافي يعني زيادة الطلب الكلي، الشيء الذي أجبر الدولة على الاستيراد بكميات أكبر من السلع الضرورية والكمالية، وقد كانت الفاتورة الغذائية هي الأثقل طوال الفترة.

الجدول 7: تطور نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (PIB).

السنة	1967	1969	1973	1977	1978
النسبة %	24	31	35	50	48

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 49.

وعلى الرغم من نموّ الصادرات بنسبة أكبر من نموّ الواردات خلال الفترة 1973-1979، حيث تضاعفت الصادرات بخمس مرّات بينما تضاعفت الواردات بأربع مرّات تقريبا، إلاّ أنّ الحساب التجاري كان دوما سالباً باستثناء سنتي 1974 و1979 وهما المحطّتان اللتان شهدتا ارتفاع أسعار البترول.

الجدول 8: تطوّر الصادرات والواردات (مليون دولار أمريكي).

السنة	الصادرات	الواردات
1973	1906	2259
1974	4688	4259
1975	4699	5999
1976	5204	5341
1977	6119	7125
1978	6344	8682
1979	9779	8429

Source: World tables, 1995.

وقصد تبيان عبء الدين الخارجي خلال السبعينيات، كان لزاما استعراض مؤشّرات المديونية الخارجية وهي كالآتي:

أولاً: إجمالي المدين/الناتج المحلي (PIB).

حسب الشكل أدناه، شهد هذا المعيار تذبذبا خلال الفترة، إذ انخفض سنتي 1974 و1975 ثمّ عاود الارتفاع طوال ثلاث سنوات التالية ليُعاود الانخفاض سنة 1979.

الجدول 9: تطوّر مؤشّر المديونية الخارجية (%).

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الدين/PIB	34,23	25,67	29,46	34,20	42,31	51,78	49,62

Source: World tables, 1995.

ثانيا: الجمالي الصاير/الصادرات.

خلال سنتي 1974 و1975، كان الدين الخارجي أدنى من الصادرات وهو أمر إيجابي، ويُعزى ذلك لتدني مستوى الدين نسبيا من جهة، ومن جهة أخرى لارتفاع عائدات البترول سنة 1973، لكن خلال السنوات الثلاث التالية، تطوّر الدين بنسبة تفوق تطوّر الصادرات ليتراجع سنة 1979 بسبب ارتفاع أسعار البترول. وحسب معايير المؤسّستين الماليّتين أصبحت الجزائر سنتي 1978 و1979 متوسّطة الدين (بين 165 و275%) بعدما كانت غير مثقلة بالدين قبل ذلك (أقلّ من 165%).

الجدول 10: تطوّر مؤشّر الدين/الصادرات (%).

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الدين/الصادرات	156,93	72,78	97,74	116,48	145,48	215,75	172,36

Source: World tables, 1995.

ثالثا: معطال خدمة الدين/الصادرات.

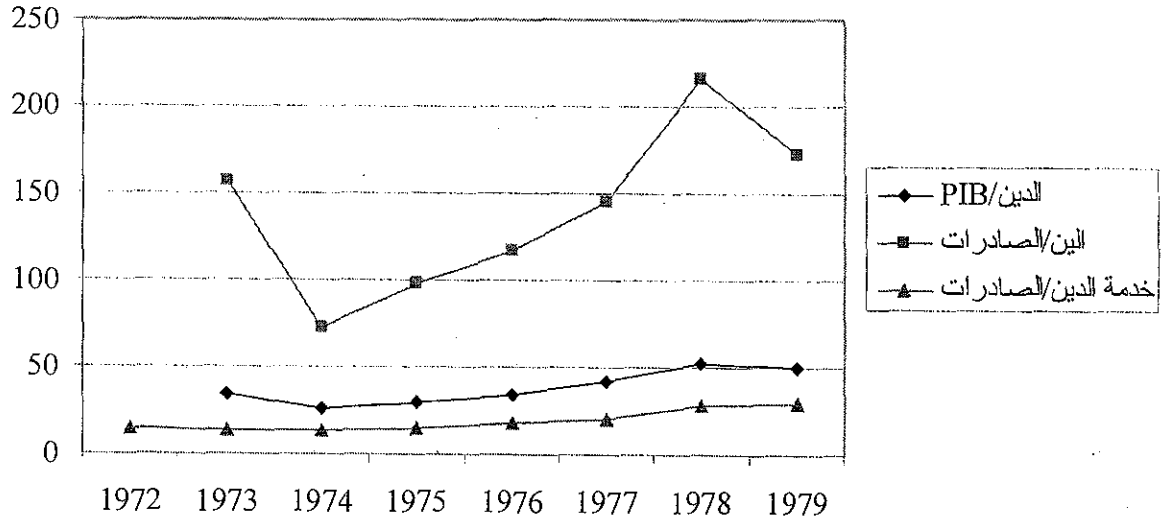
من خلال الجدول أدناه، يتّضح أنّ مؤشّر خدمة الدين لم يتعدّد طوال الفترة نسبة 30% ممّا يعني أنّ البلد كان بعيدا كلّ البعد عن أزمة سيولة، ويُعزى ذلك أساسا إلى تحسين إيرادات الصادرات النفطية إلاّ أنه يُسجّل النموّ المستمر لهذه النسبة وهو بذاته مؤشّر سلبي لأنّ ذلك يعني تطوّر المبالغ المقتطعة بالعملة الصعبة من الإيرادات والمخصّصة فقط لخدمة الدين.

الجدول 11: تطوّر مؤشّر المديونية الخارجية (%).

السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
خدمة الدين/الصادرات	15	14	13,7	14,9	18	20,8	28	29

المصدر: عبد الباقي روايح، مرجع سابق، ص 68.

ويمكن إجمال المؤشرات الثلاث في الشكل البياني التالي:



الشكل 2: تطور مؤشرات المديونية.

المبحث الثالث

المرحلة الثالثة 1980-1985

مع مطلع الثمانينيات، وفي ظلّ مناخ سياسي جديد، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من البناء الاقتصادي حيث أنّ السياسات التنموية المنتهجة حينذاك قد غيرت من أولويات التنمية الاقتصادية كمحاولة لتصحيح المسار الاقتصادي. فقد تمّ كبح معدلات الصناعة لصالح قطاعات أخرى كالبنى التحتية، السكن وغيرها. أمّا المبالغ المخصّصة للاستثمارات فالتحصرت في تمويل المشاريع القديمة التي عرف إنجازها تأخرًا في الفترة السابقة.

وفي سنة 1982، تمّت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على أمل تحفيزها على الإنتاج. ومن جهة أخرى، أولت الدولة للقطاع الخاص أهمية معتبرة من خلال سنّها لقانون 82-11 من نفس السنة والذي ممّوجه تمّ التصريح لحوالي ألف مشروع بالنشاط⁽¹⁾.

ويتّضح من خلال هذه المحاولات رغبة المسؤولين في تحسين أداء النظام الإنتاجي للبلد، لكن وبالرغم من تزامن هذه الإصلاحات مع انخفاض الدين الخارجي في هذه الفترة إلاّ أنّها تنطوي على سياسات غير رشيدة على حدّ قول الوزير السابق بن بيتور⁽²⁾. فقد وُجّهت الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة ودُمّرت المؤسسات العمومية باسم إعادة هيكلتها، ويُضيف أنّ الفشل الذريع الذي مُنيت به هذه السياسات قد غطّى عليها الوضع الجيد للسوق البترولي آنذاك. ولعلّ المثال الذي من شأنه تعزيز ما يذهب إليه الوزير هو فشل الإنتاج الوطني في اقتحام السوق الدولية وتدهور الصادرات خارج المحروقات، فبعدما بلغت نسبة المنتجات نصف المصنّعة و سلع التجهيز 0,8 % سنة 1977، أصبحت 0,5 % سنة 1980 و 1981، وبالمقابل شهدت الفترة 1980-1983 نموًا متزايدًا في نسبة المحروقات من الصادرات حيث انتقلت من 93,2 % سنة 1974 إلى 98,5 % سنة 1983.

(1) عبد الحميد بالودنين، مرجع سابق، ص 53

(2) Ahmed Benbitour, Op.Cit, p. 63

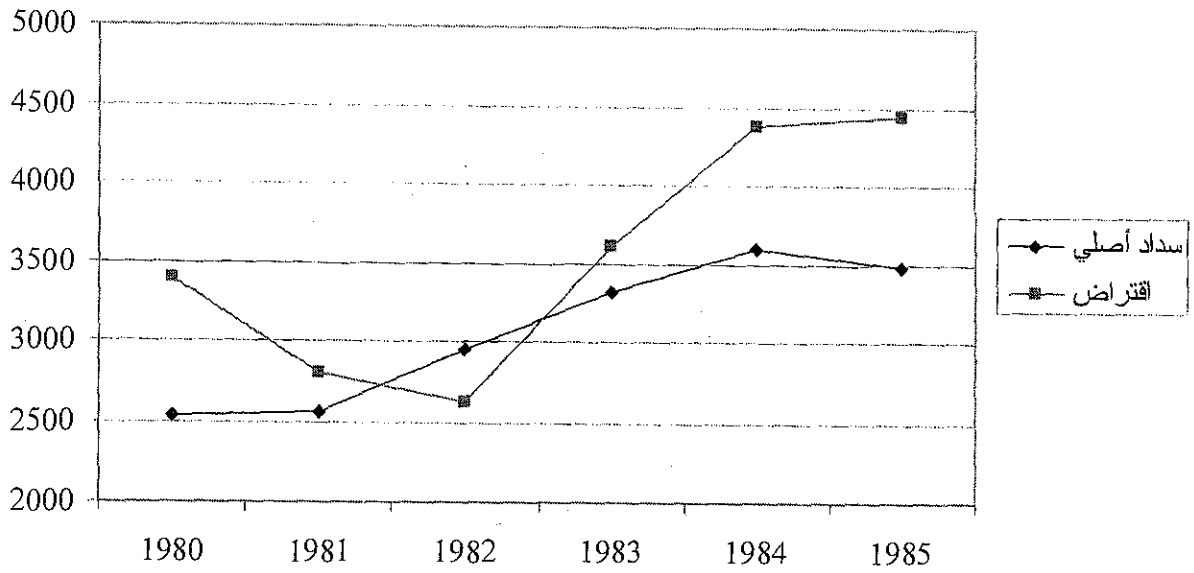
وبطبيعة الحال، فهذا التطور في الأرقام إنما يعكس تدهور الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث أنّ التطور في عائدات البترول قد عزّز من رعية الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يعني أنّ هذا الأخير أصبح تحت رحمة المتغيرات الخارجية المتمثلة أساسا في السوق البترولي وأسعار الدولار. وبناء عليه يُمكن القول بأنّ انخفاض الدين الخارجي خلال النصف الأول من الثمانينيات يُعزى بشكل رئيسي إلى هذين المتغيرين إلى جانب عوامل أخرى مثل تجميد بعض الاستثمارات بداية الفترة.

الجدول 12: تطور معايير المديونية الخارجية (%).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الدين الخارجي	17040	16066	14891	14412	14133	16398
اقتراض جديد	3398	2798	2618	3612	4384	4447
سداد الأصلي	2528	2552	2954	3312	3600	3477
تدفق صافي	+870	+246	-336	+300	+784	+970
معدل خدمة الدين	%27,5	%26,7	%31	%34	%37	%36

Source: Ahmed Benbitour, Op.Cit, p. 71.

نستنتج من الجدول أنه على الرغم من انخفاض الدين الخارجي إلا أنّ التدفق الصافي كان موجبا مما يعني أنّ القروض الجديدة (Décaissements) التي حصلت عليها الجزائر تفوق قيمة ما سدّته من ديون (أصل القرض) باستثناء سنة 1982. ومن جانب آخر، شهد معدل خدمة الدين الخارجي ارتفاعا مستمرا انتقل من %27,5 سنة 1980 إلى %37 سنة 1984، وهي زيادة معتبرة في ظرف وجيز.



الشكل 3: تطور معايير المديونية الخارجية (اقتراض، سداد الأصلي).

وعلى كل فقد انعكس انخفاض الدين الخارجي بالإيجاب على مؤشرات المديونية، حيث انخفض مؤشر الدين إلى الناتج المحلي (PIB) طوال الفترة كما يوضح ذلك الجدول أدناه، فبعدما بلغت النسبة 45,44% سنة 1980، انخفضت إلى 28,51% بعد أربع سنوات وهو تعبير صريح عن تحسن قدرة البلد على الوفاء.

الجدول 13: تطور مؤشر المديونية الخارجية (%).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
المؤشر	45,44	41,43	38,95	32,86	28,51	28,42

Source: World tables, 1995.

نفس النتيجة يدل عليها مؤشر الدين إلى الصادرات على الرغم من الارتفاع التدريجي الذي يُبديه هذا الأخير. وما دام أنه لم يتجاوز عتبة 165% طوال الفترة، فالبلد غير مثقل بالدين وهو قادر على الوفاء بدينه.

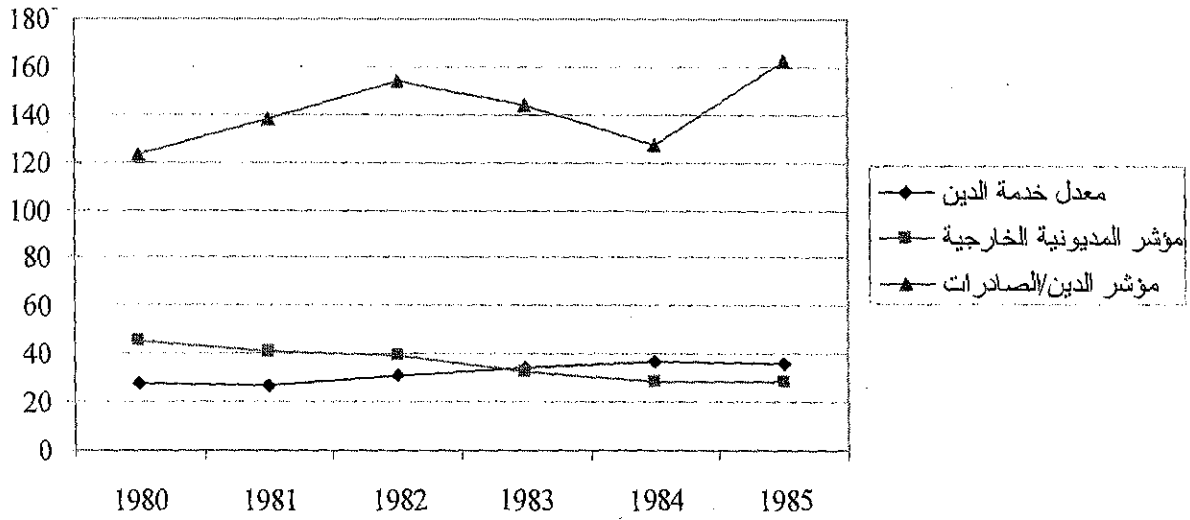
الجدول 14: تطوّر مؤشر الدين إلى الصادرات (%).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
المؤشر	123,2	137,9	154,2	143,6	127,0	162,4

Source: World tables, 1995.

وعلى العكس من تحسّن مؤشرات القدرة على الوفاء، يُشير مؤشر خدمة الدين إلى تدهور سيولة البلد بدليل الارتفاع المستمر في هذا المؤشر (انظر الجدول 12)، فقد تجاوزت النسب عتبة 30% بداية من سنة 1982، الأمر الذي يعني أنّ أزيد من ثلث عائدات الصادرات تُوجّه فقط لخدمة الدين الخارجي (الفائدة + الأقساط).

من خلال الشكل التالي، يتبيّن تحسّن قدرة البلد على الوفاء بدينها بينما يُعاني من جانب آخر مشكلة سيولة.



الشكل 4: تطوّر مؤشرات المديونية.

على كلّ، يعتبر الاقتصاديون النصف الأوّل من الثمانينيات مرحلة تخفيف من عبء الدين Désendettement، إلا أنّ هذا الانخفاض المسجّل لم يُصاحبه عمليا تحسّن معتبر في الجهاز الإنتاجي والإصلاح الاقتصادي.

المبحث الرابع

المرحلة الرابعة 1986-1993

إذا كانت الفترة 1980-1985 تُنعت بمرحلة تخفيف الدين، فإنَّ المرحلة التي تليها، على النقيض من ذلك، شهدت تطوُّراً خطيراً في المديونية، وذلك لتزامن جملة من الأسباب الخارجية تتمثّل فيما يلي⁽¹⁾:

1- انخفاض عائدات الصادرات بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، فبعدما كانت 27 دولاراً سنة 1985 أصبحت 14 دولاراً في السنة اللاحقة، وبالتالي انخفضت إيرادات صادرات البترول من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986 أي انخفاض بقيمة مليار دولار.

2- التقلُّب في أسعار الصرف، فإذا كانت 90% من المداحيل بالدولار فإنَّ الدفع يتمُّ بعملات أخرى بنسبة كبيرة، لذا فقد أذى انخفاض الدولار في الفترة 1986-1990 إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 80%، وهو الأثر العكسي المسجَّل في الفترة 1980-1984.

3- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة.

4- صعوبة الحصول على قروض متوسطة الأجل من البنوك الخاصّة.

لأريب، فقد كانت هذه الأسباب مجتمعة كافية لانفجار أزمة المديونية الخارجية في الجزائر وهو أمرٌ بديهي إذا ما علمنا أنّ 98% تقريباً من الصادرات تتمثّل فقط في المحروقات.

وحسب الجدول أدناه، فقد ارتفعت قيمة الدين خلال سنتي 1985 و1987

بنسبة 46% تقريباً وهو رقم يعكس حجم التكلفة التي دفعتها الجزائر إثر وقوع الأزمة.

(1) Benbitour, Op.Cit, p. 72

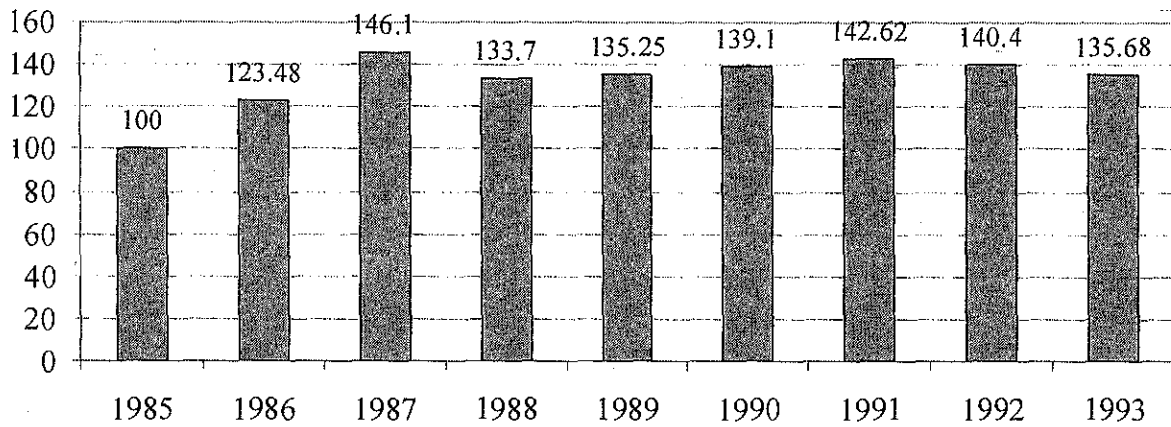
الجدول 15: تطور مؤشر المديونية الخارجية (مليار دولار).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الدين الخارجي	18,44	22,77	26,94	24,66	24,94	25,65
مؤشر الزيادة	100	123,48	146,1	133,7	135,25	139,1

السنوات	1991	1992	1993
الدين الخارجي	26,3	25,89	25,02
مؤشر الزيادة	142,62	140,4	135,68

Source: World tables, 1995.

مؤشر الزيادة



الشكل 5: تطور الدين الخارجي.

لقد أدى ارتفاع الدين الخارجي من جهة، وانخفاض إيرادات البترول من جهة أخرى إلى تضاعف معدلات خدمة الدين بشكل كبير، فقد انتقل من 35% سنة 1985 ليصل إلى 77% بعد ثلاث سنوات فقط متجاوزا بذلك الضعف.

وطوال المرحلة -بعد سنة 1985- أصبح أكثر من نصف عائدات الصادرات بالعملة الصعبة يُخصّص لخدمة الدين، الأمر الذي يُهدّد بقوة سيولة البلد وبالتالي يُضعف من قدرته على تحمّل عبء الدين ويُجهض محاولاته التنموية.

الجدول 16: تطوّر مؤشر خدمة الدين الخارجي (%).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المؤشر	35	54,3	53,0	77	70	60	60,2	64

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 68.

من ناحية أخرى، تُشير الأرقام إلى أن قدرة البلد على خدمة دينه قد تدهورت بعد 1986، فحسب مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات، تمّ تسجيل تجاوز سقف 275% خلال السنوات 1987، 1988 و 1989 الأمر الذي يعني تحوّل الدين إلى عبء حقيقي يُثقل كاهل الاقتصاد الوطني.

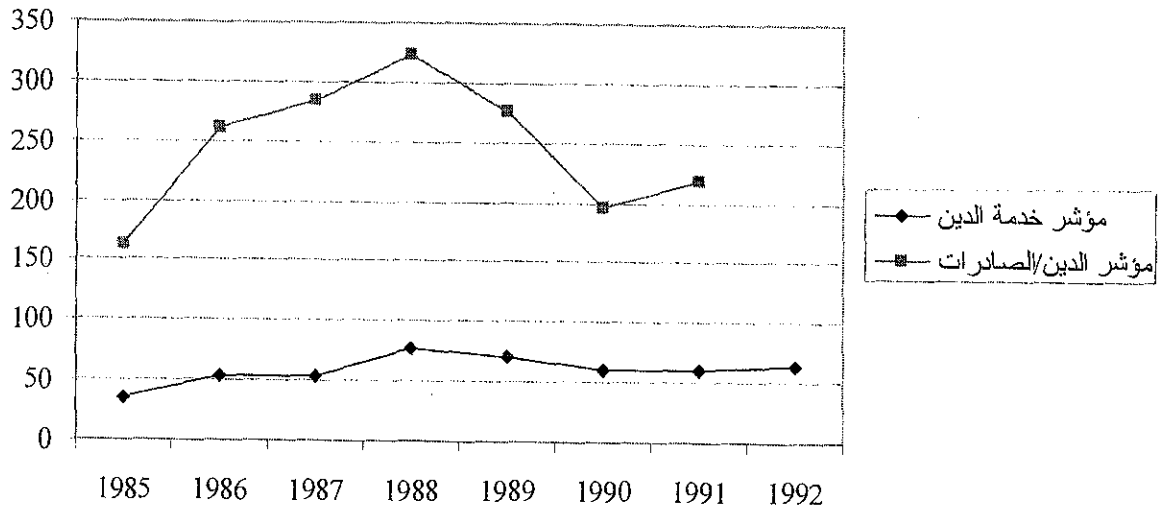
الجدول 17: تطوّر مؤشر الدين إلى الصادرات (%).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المؤشر	162,4	260,9	284,7	322,4	275,6	196,3	219,8

Source: World tables, 1995.

ونفس الشيء يُقال عن مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، حيث أنه هو الآخر شهد ارتفاعا مستمرا لينتقل من نسبة 28,42% سنة 1985 إلى أن يصل إلى 47,44% بعد أربع سنوات فقط أي بزيادة تُقدّر بـ 67% تقريبا.

ويُمكن إجمال هذه المؤشرات في الشكل التالي لتبيان التطوّر الحاصل في المديونية الخارجية المتمثل في الأثر السلبي لأزمة 1986 على مستوى كل من القدرة على الوفاء والسيولة.



الشكل 6: تطور مؤشرات المديونية.

إلى جانب انخفاض أسعار البترول، أدى انخفاض قيمة الدولار (Dévaluation) إثر انعقاد قمة الدول الصناعية الخمس سنة 1985 إلى ارتفاع حجم الديون المستحقة بالعملات الأخرى، لأن انخفاض قيمة الدولار يعني ارتفاع قيم هذه الأخيرة. وتُشكل الديون بالعملات الأخرى حوالي 50% من إجمالي الديون، لهذا فأبدي تغيير في هذه العملات سيؤثر بشكل مباشر ومعتبر على كامل الدين.

الجدول 18: توزيع الديون متوسطة وطويلة الأجل حسب العملات (%).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1985
الدولار الأمريكي	35,1	39,7	40,0	37,3	38,7	44,5	48,9
الفرنك الفرنسي	17,6	14,8	14,6	16,6	16,0	12,8	11,9
الين الياباني	20,7	19,6	15,6	15,1	16,2	15,4	15,7
المارك الألماني	6,7	6,9	8,9	10,3	10,0	13,2	6,5
عملات أخرى	19,9	19,0	20,9	20,7	19,1	14,1	17
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك الجزائر.

إذا نظرنا إلى هيكل الديون من حيث مصدر الإقراض، يتبين لنا بوضوح الأهمية المعتبرة للمصادر الخاصة مقارنة بالمصادر الرسمية وذلك بالرغم من انخفاضها التدريجي خلال الفترة. وليس يخفى، فالقروض الخاصة تتميز بارتفاع تكاليفها مقارنة بنظيرتها الرسمية ومن ذلك ارتفاع معدلات الفائدة في الحالات العادية، ولنا أن نتصور الأثر في حال ما ارتفعت أكثر كما حصل في منتصف الثمانينيات.

الجدول 19: هيكل الديون من حيث المصدر (%).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1992
الديون الرسمية	21,7	18,8	18,9	22,1	28	27,4	26
الديون الخاصة	78,3	81,2	81,1	77,9	72	71,6	74

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 60.

أما إذا نظرنا إلى هيكل الديون من حيث المدة، سنلاحظ أن النصيب الأعظم من الديون مشكّل من الديون متوسطة وطويلة الأجل وهي تتميز بخصوصيات أيسر من الديون قصيرة الأجل. ومن خلال الجدول أدناه، نُسجّل في السنتين 1987 و1988 ارتفاعا ملموسا في الديون قصيرة الأجل حيث بلغت 13,5% من إجمالي الدين ثم استقرت بعد ذلك في حدود 6% وهو أمر إيجابي.

الجدول 20: هيكل الديون من حيث المدة (مليون دولار).

السنوات	الدين الخارجي	متوسطة وطويلة الأجل	قصيرة الأجل	قصيرة الأجل / الدين
1985	16,16	14,40	1,75	10,83%
1986	18,44	16,57	1,86	10,09%
1987	22,77	19,62	3,15	13,83%
1988	26,94	23,30	3,64	13,51%
1989	24,66	23,04	1,62	6,57%
1990	24,94	23,33	1,62	6,50%
1991	25,65	24,11	1,54	6,00%
1992	26,30	24,80	1,49	5,67%

Source: World debt tables.

إن تدهور وضعية المديونية الخارجية بعد أزمة 1986 دفع الجزائر إلى أن تلجأ لصندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ثم لاحقا في جوان 1991 للحصول على قروض الاستعداد الائتماني⁽¹⁾. ففي المرة الأولى حصلت على قروض بقيمة 560 مليون دولار حيث استفادت من 200 مليون دولار في شريحة واحدة و360 مليون دولار كتسهيل تعويضي للخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول. وفي المرة الثانية، استفادت الجزائر من قرض بقيمة 400 مليون دولار، تُدفع على أربع مراحل، وطبعيا فقد كانت هذه القروض مشروطة بسياسات اقتصادية بهدف ترشيد الأداء الاقتصادي للبلد.

من جانب آخر، قامت الجزائر بإعادة هيكلة^(*) (Reprofilage) جانب من ديونها في 1991 و1992، حيث أبرمت اتفاقا مع القرض اللبوني Crédit Lyonnais في 11/09/1991 لإعادة تمويل دين خاص بقيمة 1,45 مليار دولار، كما أبرمت مع إيطاليا اتفاقا حول دين عمومي بقيمة 2,4 مليار دولار⁽²⁾.

لكن وباعتبار ما تُمثله هذه الأرقام من إجمالي الدين، لم تؤدّ هذه السياسة إلى التخفيف بشكل ملموس من عبء الدين، وحسب الخبراء، فإنّ الانخفاض المسجّل سنة 1992 مقارنة بـ1991 إنما هو نتيجة لأثر معدّل الصرف للدولار الأمريكي ليس إلّا.

(1) سفيان بن بلقاسم، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، مذكرة ماجستير،

جامعة الجزائر، 1995، ص 61

(*) يقصد بإعادة هيكلة الدين تغيير تشكيلته بإعادة جدولته بغية تخفيف خدمة الدين ويتحقق ذلك بتحويل القروض قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل.

(2) محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، 1993، ص 224



حاولنا من خلال صفحات هذا الفصل دراسة المسار التاريخي الذي قطعتة المديونية الخارجية للجزائر، وأتضح لنا أن ظهور هذه الأخيرة على الواجحة كمشكلة هيكلية ذات أبعاد داخلية وأخرى خارجية لم يكن حدثا عارضا، وإنما كان وليد تراكمات تاريخية يُمكن اعتبار نقطة بدايتها أوّل مخطّط تنموي لاستراتيجية الصناعات المصنّعة.

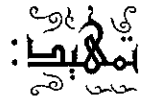
وعموما يُمكن تمييز أربع مراحل لتطوّر المديونية الخارجية قبل لجوء الجزائر لنادي باريس سنة 1994. ففي مرحلة الستينيات كانت مستويات المديونية متواضعة، بينما في العشرية التالية شهدت هذه الأخيرة تطوّرًا حرجا باعتبارها مرحلة المديونية الصناعية *Endettement industrialisant*، وفي مرحلة ثالثة بين 1980 و1985، عرفت المديونية انخفاضا محسوسا لذا تُسمّى هذه الفترة بفترة تخفيف الدين *Désendettement*، بعد ذلك كانت أزمة 1986 سببا كافيا لولوج الجزائر مرحلة جديدة هي الأخطر على الإطلاق، حيث ارتفعت المديونية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.

وفي محاولة من الجزائر لإيجاد مخرج لأزمتهما لجأت إلى إعادة جدولة ديونها الرسمية والخاصة مقابل تبنيها لبرامج مؤسّسي *Breton woods*.

الباب الثاني

إدارة أزمة المديونية

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100



انتهينا في الفصل السابق إلى أن المديونية الخارجية تُمثل بحق أزمة خانقة لاقتصاد البلد المدين، تجعل منه عرضة لهزات مالية واقتصادية خطيرة، لذلك يجد البلد المدين نفسه ملزماً بالبحث عن حلول عملية للخروج من عنق الزجاجة أو على أقل تقدير التخفيف من وطأة أزمته المالية، وفي الغالب فالخيار المطروح أمامه هو إعادة جدولة ديونه مقابل تبنيه لبرامج تصحيح هيكلية يُصطلح عليها بالمشروطة *Conditionality*، وهي برامج يُشرف عليها كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وفي هذا السياق يأتي الفصل التالي لِيُسلط الضوء على الترياق الذي ينتظر منه البلد المدين علاجاً لأزمة مديونته الخارجية. ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث سنُخصّص المبحث الأول للتعريف بعملية إعادة الجدولة، وفي المبحث الثاني، سنتطرق لإعادة الجدولة في نادي باريس والتي تُمسّ فقط الديون الرسمية، بينما في المبحث الثالث، سنعرض لإعادة الجدولة في نادي لندن والتي تخصّ فقط الديون الخاصّة.

المبحث الأول

تعريف إعادة الجدولة

تُعرّف عملية إعادة الجدولة Rééchelonnement على أنها "المرحلة الأولى التي يمرّ بها مدين يقع في العجز في مواجهة التزاماته، والمبدأ الأساسي لإعادة الجدولة هو أن يُصار إلى تحليل المشكلة المطروحة على المدين كمشكلة سيولة. تحت هذا العنوان يبدو من المناسب للدائنين القيام بتنظيم استحقاق الدين لتجنّب أزمة مفتوحة"⁽¹⁾.

ويتمّ تنظيم استحقاق الدين من خلال مفاوضات بين الطرف الدائن والمدين تُفضي إلى تمديد فترة السداد بشكل عام، إلى جانب إجراءات أخرى تختلف من بلد لآخر على أساس الوضعية الاقتصادية والمالية التي يعيشها، وتتمثّل هذه الإجراءات في وجود فترة سماح Grace period وإعفاء جانب من الدين، إضافة إلى إجراء تغيير في أسعار الفائدة.

ويُشرف على إعادة الجدولة أحد الناديين، نادي باريس إذا ما كانت الديون رسمية أو نادي لندن إذا ما كانت الديون خاصّة.

هذا ويُمكن تبرير قرار البلد المدين، المتمثّل في طلب إعادة جدولة دينه، بناء على فكرة أساسية مفادها أنّ هذا البلد يوجد في وضع حرج، يجعله غير قادر على سداد دينه بحيث يكون النصيب الأوفر من إيراداته بالعملة الصعبة يُوجّه خصيصاً لخدمة الدين، وعليه فإعادة الجدولة ستوفّر للبلد المدين متّسعاً زمنياً يسمح له بإعادة ترتيب بيته الداخلي وذلك بترشيده مساره الاقتصادي على أمل أن يُسهّم ذلك في تحسين قدرته على السداد في المستقبل.

وبالنسبة للبلد الدائن، فإنّ هذا الإجراء سيحجّله يطمئن على استرداد دينه المستحق ولو بعد آجال متأخّرة.

(1) جون كلود برتليمي، مرجع سابق، ص 81

المبحث الأول

نادي باريس

المطلب الأول: تعريف.

يُعتبر نادي باريس مؤسسة غير رسمية، ظهر سنة 1956 لإعادة جدولة ديون الأرجنتين التي أبدت عجزها عن خدمة ديونها المستحقة لدول أوربية⁽¹⁾، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح النادي منبرا للدول المدينة الراغبة في إعادة جدولة ديونها الرسمية على أمل التخفيف من أزمة مديونيتها التي ما انفكت تُثبِّط كلَّ مجهوداتها التنموية.

ومن حيث التنظيم الهيكلي، "يرأس أشغال نادي باريس مدير الخزينة الفرنسي وتتكوّن إدارته من 15 موظفا فقط يرتبطون بوزارة المالية الفرنسية، ولكن يقتصر الدور الفرنسي على التنسيق والدعوة للاجتماعات"⁽²⁾، وهو دور وساطة محض، يجمع المدين بدائنيه الرسميين، أعضاء النادي.

ولا يقوم نادي باريس بمنح قروض، لكنه يشطب جانبا من ديون بعض الدول بإيعاز من الدائنين، وأساسا بتكليف من مجموعة السبعة G7 . هذا ويقوم النادي بإعادة جدولة الديون الرسمية والديون المضمونة فقط، ولا ينظر في الديون قصيرة الأجل (أقلّ من سنة) أو الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي⁽³⁾، كما يقبل بالتفاوض على كلّ من الفوائد والأقساط.

ويعمل النادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، القائم بمهمة الحفاظ على سلامة النظام النقدي الدولي، ويتمثل هذا التعاون في تزويد الصندوق للنادي بالمعطيات المالية والاقتصادية للدول المدينة من جهة، ومن جهة أخرى إشرافه على تطبيق هذه الدول لبرامجه الرامية للتصحيح الهيكلي.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 39

(2) صباح نعوش، إعادة الجدولة، ملفات خاصة، موقع الجزيرة www.aljazeera.net

(3) صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية للدول العربية، ص 110

المطلب الثاني: مبادئ نادي باريس.

تخضع إعادة الجدولة في إطار نادي باريس إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي⁽¹⁾:

1- العجز عن السداد:

يستفيد البلد المدين من إعادة الجدولة إذا تأكد وجود عجز في ميزان مدفوعاته يجعله غير قادر على خدمة دينه، نتيجة لشحّ موارده من العملة الصعبة. ويتمثل العجز عن السداد Imminent default في وجود فجوة تمويل، ومن أجل قياسها "يستعمل نادي باريس، خصيصاً، إسقاطات إحصائية لميزان مدفوعات البلد المعني، يقوم بإعدادها صندوق النقد الدولي بحيث تسمح بإعطاء صورة عن الوضعية المالية للبلد خلال السنة الموالية"⁽²⁾، وبالتالي يتم التأكد من حقيقة الوضع المالي الحرج الذي يعرفه البلد المدين، وبناء عليه يتم قبول طلب البلد المدين المتمثل في إعادة الجدولة، تجنّباً للعواقب الوخيمة التي قد تُلحق الضرر بكلا الطرفين.

2- مشروطة صندوق النقد الدولي:

يرى الدائنون أن لجوء البلد المدين لطلب إعادة الجدولة بسبب تراكم ديونه هو نتيجة حتمية لتبني سياسات اقتصادية غير سليمة، أدت به للوقوع في اختلالات داخلية وخارجية، وبالتالي فإنّ القبول بخيار إعادة الجدولة يقتضي ضرورة تطبيق سياسات تصحيحية مملاة من قبل صندوق النقد الدولي، وهو شرط مبدئي وأساسي في فلسفة نادي باريس.

هذا "ويُصرّ الدائنون على مشروطة صندوق النقد الدولي بهدف التأكد من أنّ البلد المعني سيستعمل التسهيل المالي المؤقت، المنجز عن اتفاقية إعادة الجدولة من أجل القيام ببرنامج تعديل وإصلاح"⁽³⁾.

لكن إذا كان الإصلاح الاقتصادي في الدول المدينة مبدئياً ومنطقياً شرطاً لازماً للخروج من محتتها الاقتصادية والمالية، فإنّ ما يؤخذ على نظرة الدائنين إزاء أزمة المديونية، كونها امتداد لأسباب داخلية بحتة تقتضي إصلاحاً داخلياً، إنما هو في الواقع قصور واضح في الرؤية وتعمدّ إلقاء المسؤولية كاملة على الدول المدينة المستضعفة وتنصّل من الواجبات التاريخية، حيث أنه ليس يخفى

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 40-43

(2) Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, p. 30

(3) Mickael Graf Von Korff Schmisng, Rescheduling of the external Debt: Paris club, in Debt Re-structuring, Document Series n°1, UNITAR, 1992, p. 4

البعد الخارجي للأزمة، لذلك كان لزاما اتخاذ إجراءات من طرف الدائنين تُسهم في إيجاد حلّ كشطب جانب معتبر من الديون، وذلك إذا ما توفّرت نية صادقة من قبلهم.

3- مشاركة الدول الدائنة في تحمل الديون الخارجية:

على الأطراف الدائنة أن تقوم بتخفيض الديون المستحقة على البلد المدين دون استثناء وذلك قصد الوصول إلى الغاية من إعادة الجدولة. ورغم الاختلاف في طبيعة القروض، أهدافها وأبعادها السياسية، العسكرية أو الاقتصادية، ويهدف تلافي الخلاف بين الدائنين في التعامل الأحادي مع البلد المدين، "توصّل أعضاء نادي باريس إلى قناعة واتفاق بأن جميع الديون التي سبقت تاريخا معينا، بغض النظر عن أهدافها وطبيعتها سوف يُعاد جدولتها بنفس فترة السداد والسّماح، كما يسمح في نفس الوقت باختلاف الفائدة على الديون المعاد جدولتها من دولة مانحة لأخرى"⁽¹⁾.

وهذا الشكل يُمكن إجراء عملية إعادة الجدولة في إطار واضح مؤسّس على الاتفاق والتفاهم.

لكن لو أنّ الاتفاق شمل ضرورة إسهام كلّ طرف دائن بنسب متساوية في مسح جانب من الديون لكان للعملية أثرها البالغ في التخفيف من الأزمة.

المطلب الثالث: المفاوضات في نادي باريس.

تمّت المفاوضات في نادي باريس على مراحل متباعدة، وذلك على النحو التالي⁽²⁾: يُقدّم وزير مالية البلد المدين رسالة إلى سكرتارية نادي باريس مبدية رغبة بلده طلب إعادة جدولة ديونه الخارجية، وعلى إثر ذلك يقوم النادي بجمع المعلومات الضرورية عن الحالة الاقتصادية والمالية وحجم الدين الخارجي وتقسيماته من حيث المصدر وتاريخ الاستحقاق، ويكون مرجعه في ذلك صندوق النقد الدولي.

بعدها يُوجّه رئيس النادي (مدير الخزينة الفرنسي) دعوة إلى ممثلي الدول الدائنة، وممثل الدولة المدينة لحضور الاجتماعات، كما يقوم بدعوة ممثلي كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بصفة مراقب، وتتمّ المفاوضات بداية بدعوة رئيس النادي للطرف المدين متمثلا في شخص

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 46

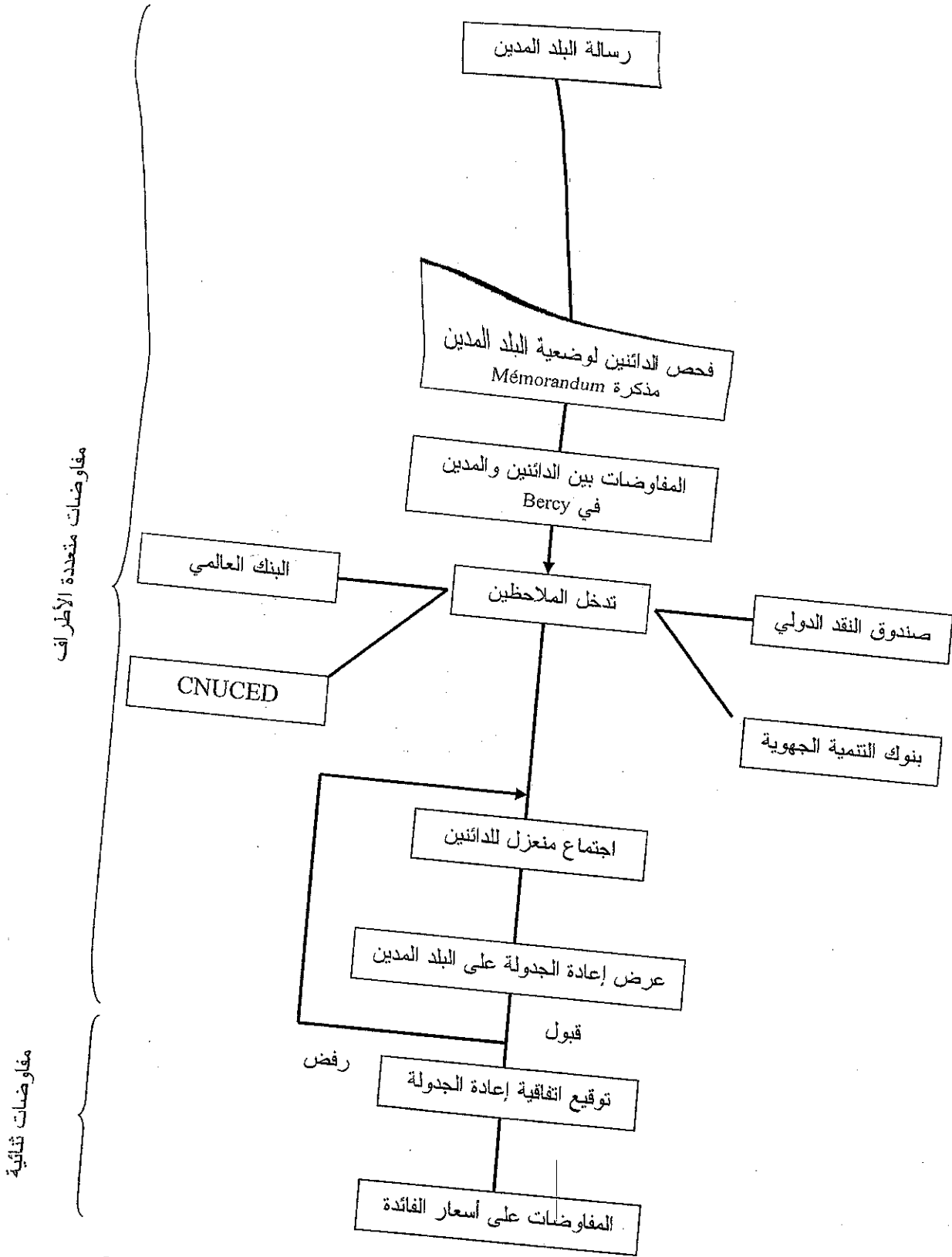
(2) صباح نعوش، إعادة الجدولة، موقع الجزيرة www.aljazeera.net

وزير المالية للإفصاح عن طلبه مبّرراً أسباب الطلب وكذا الديون المرغوب في إعادة جدولتها، وخلال الجلسة يحق للدائنين الاستفسار كما يحق للمراقبين التدخل أيضاً. وفي خطوة تالية، يجتمع الدائنون بمعزل عن المدين قصد التشاور واتخاذ الإجراءات الملائمة، ثم تُعرض على المدين، فإمّا القبول وإلاّ العودة مجدّداً للاجتماع في اليوم الموالي إلى غاية حدوث اتفاق بين الطرفين⁽¹⁾.

ويتضمّن القرار المتّخذ تفاصيل إعادة الجدولة، وهو اتفاق توصية تدعو حكومات الدول الدائنة إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع المدين. هذا ويُمكن إيجاز مراحل سير المفاوضات في نادي باريس في الشكل أدناه:

(1) Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, p. 31

الشكل (1): سير المفاوضات في نادي باريس



Source: Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, p. 31

ومن أجل السير الحسن للمفاوضات، "ينبغي على الدولة المدينة أن تُقدّم لهم (الدائنون) ثلاثة ملفات أساسية، يتعلّق الأوّل بتحليل الوضع الاقتصادي والمالي، وينصرف الملف الثاني إلى... الخ، جمة وتصنيفها حسب الدول الدائنة وتواريخ استحقاقها، ويتناول الملف الثالث

برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، وعلى أساس ذلك تبليور لدى الدائنين رؤية واضحة لحالة البلد المدين بحيث يُمكن اتخاذ القرارات اللازمة بشأن إعادة جدولة ديونه وذلك وفقاً لمبدأ كل حالة على حدة، الذي ينفهجه نادي باريس.

المطلب الرابع: المبادئ التقنية لإعادة الجدولة.

يستند نادي باريس في مهمته على مبادئ تقنية تسري على جميع البلدان المدينة الراغبة في إعادة الجدولة:

1- الدين (التقابل للإعارة الجرولة) Affected debt:

ويتمثل في الدين المتعاقد عليه أو المضمون من قبل الحكومات الدائنة أو إحدى وكالاتها لأطراف خاصة أو عامة في البلد المدين، كما يجب ألا يقل الدين المعني عن السنة ويكون قبل تاريخ معين هو تاريخ التوقف Cut-off Date⁽²⁾، بحيث لا تخضع الديون بعده لإعادة الجدولة، هذا ويقوم نادي باريس بإعادة جدولة كل من الأقساط والفوائد.

2- فترة تجميد (السر) Consolidation period:

وهي الفترة الزمنية اللازمة لتخفيض أعباء الدين، والتي يتم من خلالها تجميد السداد وإعادة الجدولة. وتُحدّد الدول المدينة أن تدوم هذه الفترة بين 2 إلى 5 سنوات، بينما يرى الدائنون ضرورة قصر الفترة حتى يُلزم البلد المدين بتطبيق برنامج الإصلاح المتفق عليه⁽³⁾، وتُعتبر هذه الفترة ضرورية كيما يُخفف الضغط على البلد المدين من جانب خدمة دينه.

3- ترتيبات (السر):

بعد فترة سماح قد تكون 3 أو 4 سنوات، يقوم البلد المدين بسداد ديونه المعاد جدولتها خلال 4 أو 5 سنوات بدفعات نصف سنوية⁽⁴⁾.

(1) صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، ص 110

(2) Mickael Graf Von Korff Schmising, Op.Cit, p. 5

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 52

(4) المرجع نفسه، ص 55

المبحث الثالث

نادي لندن

المطلب الأول: تعريف.

يُعتبر نادي لندن "تجمع Ad-hoc grouping لبنوك تجارية دائنة لدول العالم الثالث، وعلى عكس نادي باريس، لا يوجد إطار رسمي Formal لإعادة هيكلة ديون البنوك التجارية. وتعود تسمية نادي لندن منذ أصبح النادي يتواجد في لندن، العاصمة التي تُعتبر مركز العصب المالي للبنوك الدولية. ولا يعني هذا أن للنادي كيان رسمي يجمع أعضاء دائمين Fixed membership"⁽¹⁾. وإذا كان ما يجمع بين نادي باريس ولندن تخصصهما في إعادة الجدولة، فإن الذي يُفرّق بينهما هو تخصص الأول في الديون العامّة المستحقة لجهات رسمية، وتخصّص الثاني في الديون الخاصّة المستحقة لبنوك تجارية.

هذا وتُعتبر نشأة نادي لندن حديثة نسبياً مقارنة مع نادي باريس، إذ أنه ظهر فقط مع بداية الثمانينات إثر انفجار أزمة المكسيك سنة 1982، وهذا لسببين⁽²⁾:

أولاً: الحجم الكبير للديون الخاصّة مقارنة بالديون العامّة، حيث أن أربعة أخماس (5/4) الديون معادة الجدولة في الثمانينات كانت مع المصارف، وليس مع نادي باريس، نظراً لارتفاع معدلات الفائدة عليها واستحقاقات سدادها، فبالتالي كانت إعادة الجدولة ضرورة لا غنى عنها.

ثانياً: العدد الكبير للدائنين من المصارف الراغبة في التباحث ثنائياً مع الطرف المدين، دفع بهم للتفكير في إنشاء إطار يجمعهم للتنسيق والتعاون فيما بينهم بهدف الوصول إلى حلول متوازنة ومقبولة لدى الجميع.

(1) Oluwole Akanle, "Rescheduling of the external debt: London club", in : Debt Re-structuring, Document Series n°1, UNITAR, 1992, p. 12

(2) جان كلود برتليمي، مرجع سابق، ص 82

المطلب الثاني: إياكل نادي لندن.

يخضع نادي لندن في نشاطه لإطار تنظيمي معين يتشكل من هيكلين هما⁽¹⁾:

1- اللجنة الاستشارية للبنوك Steering Comitee:

نظرا للعدد الهائل من الدائنين المشاركين^(*) في المفاوضات، بات لزاما تأسيس مصلحة تختص بالتنسيق، وهي مصلحة غير قانونية، تتكوّن من كبار البنوك المعنية بإعادة الجدولة، وتعود رئاستها في الغالب لبنك أمريكي نظرا لخبرة البنوك الأمريكية في النقابة المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى وزنها المعترف في تقديم القروض (دائنة بالثلث من إجمالي ديون الدول النامية).

2- الجمعية العامة للبنوك:

تضمّ الجمعية العامة جميع البنوك المعنية بخصوص التفاوض على ديون بلد مدين ما بحيث يختلف عددها على أساس البلد المعني. إن ما تجدر الإشارة إليه هو غياب قواعد محكمة مدوّنة تُحدّد سير نادي لندن وغياب أمانة دائمة تجمع اللجان الاستشارية، وهو ما يميّز نادي لندن عن نادي باريس. كما أنّ الوصول إلى إجماع بين الدائنين في الجمعية العامة، خاصّة بين البنوك الأمريكية والأوروبية يُعتبر غالبا أمرا عسيرا، لذلك تتدخل اللجنة الاستشارية لإيجاد تسوية بين جميع الأطراف.

المطلب الثالث: مبادئ إعارة الجرولة في نادي لندن.

إنّ المبادئ التي يقوم من خلالها نادي لندن بإعادة جدولة الديون الخاصة يُمكن تصنيفها إلى مبادئ مشتركة مع تلك الخاصة بنادي باريس، وأخرى يختصّ بها نادي لندن لذاته⁽³⁾:

1- المبادئ المشتركة:

هناك جملة من المبادئ المشتركة، أهمّها مبدأ دراسة كلّ حالة على حدة إذ أنه لا يتمّ التعامل مع جميع المدينين وفق نمط موحد، بل يخضع كلّ بلد مدين لدراسة خاصّة به يتمّ على أساسها اتخاذ القرار الملائم.

(1) Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, pp. 38-39

(*) مثلا: 500 بنك شارك في التفاوض على الدين المكسيكي سنة 1982.

(3) Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, p. 41

إضافة لذلك توجد فترات سماح وسداد غير أنها أقصر في نادي لندن، كما أن فترة تجميد الدين هي الأخرى يشترك فيها الناديان.

2- مبادئ خاصة بناوي لندن:

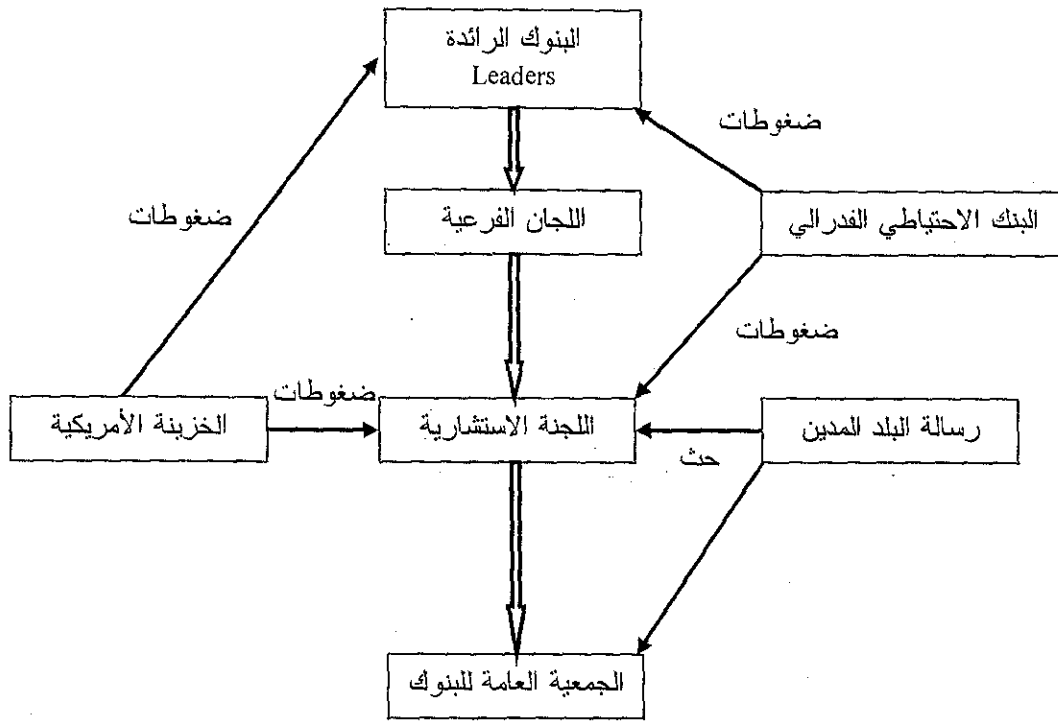
هناك ثلاث فروقات رئيسية بين الديون التي يختص بها نادي لندن وتلك التي يختص بها نادي باريس، وهي أساسا:

- لا يُعالج نادي لندن الدين الرسمي للدول، ولا يقوم بإعادة الجدولة إلا إذا كان المدين يحظى بضمان تخصه به حكومته، وفي ذات الوقت لا يُحب أن يكون هذا الدين مضمونا من قبل دولة دائنة حيث أن الدائن يكون مؤسسة مالية أو مصرفية.
- تكون الديون المعنية متوسطة وطويلة الأجل، لكن عادة ما تقوم البنوك في عقودها بإعطاء الاعتبار للديون قصيرة الأجل.
- تختلف خصوصيات الدين المصرفي عن تلك المتعاقد عليها من طرف الدائنين العموميين من حيث سعر الفائدة المتغير، سعر الصرف (الدولار)، ...
- كما أن نادي لندن لا يُعيد جدولة الفائدة بل فقط رأس المال وعليه يجب تسوية وضعية الفوائد المتأخرة قبل اجتماع النادي.
- هذا ويُقدّم النادي تمويلا جديدا أثناء المفاوضات يُسمى New money كما أن أسعار الفائدة تكون مرتفعة مقارنة بناوي باريس.

المطلب الرابع: المفاوضات في نادي لندن.

يُجسّد الشكل أدناه الكيفية التي من خلالها تُدار المفاوضات في نادي لندن، وهي مفاوضات معقّدة وتأخذ مدّة زمنية طويلة تمتد لبضعة أشهر خلافا لنادي باريس:

الشكل (2): سير المفاوضات في نادي لندن



Source: Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, p. 31

يتمّ التوصل إلى قرار معيّن بين الأطراف المعنية في نادي لندن بعد قطع خطوات معينة من التفاوض، ففي مرحلة أولى يُعلن البلد المدين عن Moratorium لدائنيه بخصوص تسديد الأقساط، بحيث يُعلن عن تاريخ معيّن للتوقف، والذي يعني تعليقه لسداد ديونه، يلي ذلك تقديم البلد المدين رسالة نية Lettre d'intention بغية الاستفادة من إعادة هيكلة دينه، وعلى إثر ذلك تُشكّل لجنة استشارية، وإلاّ تجتمع اللجنة السابقة من جديد، تقوم بعمل تحضيرية يتمثل في⁽¹⁾:

(1) Oluwole Akanle, Op.Cit, pp. 14-15

* جمع المعطيات Data الخاصة بطبيعة، أنواع وحجم الديون، والذي لا يخص فقط الديون المتعاقد عليها مع الحكومة بل أيضا كل من التزامات البنك المركزي تجاه ديون القطاع الخاص، والديون التي هي على عاتق المصالح، الوكالات والإدارات بشكل عام.

* تحليل مفصل لهذه الديون بحيث تُصنّف على أساسه الديون إلى:

- قيم الدين حسب العملة.
 - مدفوعات الفوائد والأقساط الناتجة عن تأخير فترات السداد.
 - آثار تغيرات أسعار الصرف الخارجي وأسعار الفائدة.
 - المدة التي يكون فيها الدين قصير الأجل.
- هذا وتشتمل مذكرة المعلومات Information memorandum على ما يلي⁽¹⁾:

- التطورات المالية والاقتصادية الحديثة في البلد المدين.
 - الإجراءات الإصلاحية الراهنة والمستقبلية.
 - الاتجاهات الحديثة والتنبؤات بخصوص العمليات المالية.
 - حالة ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
 - الديون القائمة وتنبؤات خدمة الدين.
 - احتياطات التمويل ومصادر تحصيلها.
- بعد تشكيل اللجنة، يتم التوقيع على اتفاق إطار بينها وبين البلد المدين أين يتم التعرّض للمتأخرات التي قد تحصل في مرحلة المفاوضات. ثمّ يتم التوقيع لاحقا على اتفاق مفصل بين بنوك اللجنة والبلد المدين بحيث يطلع هذا الأخير على كل الشروط المطروحة، وخصوصا أسعار الفائدة، بعدها يُمرّر الاتفاق إلى الجمعية العامة للبنوك كي يتسنى لكل واحد منها الاطلاع عليه وإبداء رأيه فيه.

ويُشترط لحصول إجماع أن تتم موافقة 60% أو ثلثي البنوك.

(1) Oluwole Akanle, Op.Cit, pp. 14-15

وكما هو موضح في الشكل (2)، تخضع المفاوضات لضغوطات خارجية⁽¹⁾ من جهات معينة، تؤثر بشكل جلي في مجرياتها. وتبرر الضغوطات بضرورة الحفاظ على سلامة النظام المالي الدولي حتى لا تعمّ الفوضى خاصة وأنّ البنوك الدائنة على المستوى العالمي كثيرة العدد. لقد كان صندوق النقد الدولي أول من ضغط على البنوك قصد تسهيل سير المفاوضات، ويُعزى فرض آرائه إلى السلطة التي يتمتع بها على مستوى الاقتصاد الدولي. كما تتمتع الحكومة الأمريكية بوسائل تدخل لفرض رؤاها خلال المفاوضات، فمثلا تعود رئاسة اللجان في الغالب إلى بنوك أمريكية، كما أنّ هذه الأخيرة لها تواجد قويّ في اللجان الاستشارية، وعلى سبيل الذكر كان عدد البنوك الأمريكية سبعة ضمن 13 بنكا في اللجنة الاستشارية للدين المكسيكي مع العلم أنّ دينها عليه يُمثّل 30% فقط من إجمالي الدين. وللخزينة الأمريكية والبنك الفدرالي الأمريكي دورهما المؤثر أيضا على سير المفاوضات، دور تمّ تدعيمه وتعزيزه تحديدا مع ظهور مشروع Baker ومشروع Brady اللذين تمّ اقتراحهما من قبل محافظي الخزينة الأمريكية آنذاك Baker و Brady تباعا.

(1) Benoît de la Chapelle Bizot, Op.Cit, pp. 44-45

حج الإسته:

على أمل التخفيف من أزمة المديونية الخارجية، يلجأ البلد المدين لإعادة الجدولة، والتي يرى فيها الوسيلة لإيجاد ممتسع زمني يسمح له بتصحيح اختلالاته الداخلية والخارجية بهدف ترشيد مساره الاقتصادي، على أن تكون الغاية فيما يخصّ المديونية الخارجية هي توفير قدر معتبر من العملة الصعبة، وبالتالي تحسين قدرة البلد المدين على سداد ديونه.

وتتمّ عملية إعادة الجدولة في أحد الناديين؛ إمّا نادي باريس أو نادي لندن حيث يختصّ الأول بالديون الرسمية بينما يختصّ الثاني بالديون الخاصة.

ويُعتبر نادي باريس هو الأقدم من حيث النشأة إذ أنه ظهر سنة 1956 بينما لم يظهر نادي لندن إلاّ مع بداية الثمانينيات إثر انفجار أزمة المكسيك.

ونظرا إلى اختلاف طبيعة الديون المعنية بإعادة الجدولة في الناديين، تختلف بنديها طبيعة المفاوضات التي تتمّ بين الدائنين والبلد المدين، كما تختلف أيضا القواعد التي يقوم عليها كلّ نادي.

أخيرا، لزم القول بأنّ إعادة الجدولة في جوهرها تأخير لخدمة الدين إلى مواعيد مستقبلية بشروط معينة، وبناء عليه لا يُمكن بأيّ حال اعتبارها كوسيلة لحلّ معضلة المديونية التي يصفها كثير من المحلّلين بالهيكلية، ومن ثمّ فنجاح البلد في التخفيف من حدة مديونيته مرهون بقدرته على إعادة تفعيل أدائه الاقتصادي خلال هذه الفترة، إلاّ أن ذلك يتطلّب مدّة زمنية أطول وإمكانات أوفر من تلك التي تُتيحها عملية إعادة الجدولة.



الفصل الثاني
في بيان ما في كتابنا

التصحيح الهيكلي

مجلد
تكملة
مجلد

يشترط نادي باريس قصد القبول بإعادة جدولة دين دولة ما قيام هذه الأخيرة بتبني برامج التصحيح الهيكلي (PAS) التي تُملئها مؤسستي Breton woods ويُصطلح على هذه العملية بالمشروطة Conditionality.

وحسب فلسفة هذه المؤسسات، فإنّ المغزى من تكامل أدوار النادي والمؤسستين الماليتين يتمثل في منح البلد المدين متنفساً زمنياً يُعفى فيه من خدمة الدين حتى يخفّ الخناق المالي، وفي ذات الوقت قيامه بتنفيذ سياسات اقتصادية تصحيحية بغية ترشيد الأداء الاقتصادي، والذي سيعمل مستقبلاً على جعل البلد قادراً على تحقيق تمويل ذاتي يكون من شأنه خدمة الدين الخارجي وتمويل التنمية.

وعلى ضوء هذه الفكرة، يأتي هذا الفصل للتطرق بشيء من التفصيل للتصحيح الهيكلي وذلك من خلال عرضه في ثلاثة مباحث رئيسية؛ حيث سنتعرض في المبحث الأول للفلسفة التي ينطلق منها كلّ من صندوق النقد والبنك العالمي في تعاملهما مع الدول المدينة، ثمّ في المبحث الموالي سنحاول توضيح مضامين برامج التصحيح الهيكلي بينما سنتكلّم في المبحث الأخير عن إشكالية تقييم هذه الأخيرة.

المبحث الأول

فلسفة برامج التصحيح الهيكلي

المطلب الأول: تعريف برامج التصحيح الهيكلي.

تُعرّف برامج التصحيح الهيكلي حسب Gérard de Bernis على أنها "عملية إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية للبلدان المعنية لتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وذلك في إطار علاقات اقتصادية دولية مجردة من أيّ سياسة نقدية متشدّدة Restrictive"⁽¹⁾. والغرض من تبني دولة ما لهذه البرامج هو القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، المتمثلة في عجز الميزان الجاري، عجز الميزانية والتضخم، والتي تتسبب في تراكم المديونية الخارجية⁽²⁾.

ويُعزى ظهور الاختلالات في اقتصاديات الدول النامية إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية، غير أنّ القائمين على مؤسّستي Breton woods، الساهرين على رسم وصفات التصحيح الهيكلي يُركّزون أساسا على العوامل الداخلية، و"بالنسبة لخبراء صندوق النقد الدولي، لا يعود العجز في ميزان المدفوعات فقط للعوامل الخارجية (ارتفاع أسعار المحروقات، مستوى أسعار الفائدة، تدهور معدّلات التبادل، ...)، بل أنّ السبب الرئيسي -بالنسبة لهم- يعود للهياكل الاقتصادية الداخلية وسياسات التنمية المنتهجة من قبل الدول النامية... (منها) النفقات المفرطة، التدخّل غير الفعّال للحكومات في تحديد الأسعار والأجور، الاهتمام بالقطاع العام على حساب القطاع الخاص"⁽³⁾.

وبناء على هذه الخلفية، جاءت مضامين برامج التصحيح الهيكلي موجهة بشكل مباشر للتصدّي لسلبات السياسات الداخلية التي تقف وراء الاختلالات الهيكلية وهي برامج تُجسّد عمليا أساسيات المذهب الليبرالي، التي احتوتها لاحقا طيّات إجماع واشنطن Washington Consensus، لذا يُمكن القول "أنّ التصحيح الهيكلي يرمي إلى تعميم وعولمة مبادئ (يدعه يعمل،

(1) Hakim Ben Hamouda, L'économie politique du post-ajustement, KARTHALA, Paris, 1999, p. 89

(2) Yachir Fayçal, L'ajustement structurel dans le tiers monde, CREAD, n°21, 1^{er} trimestre 1990, p. 15

(3) Boutaleb Kouider, La nature et l'efficacité de la politique d'ajustement du FMI, in "Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques", n°3, Alger, 1994, p. 626

دعه يمر) أي مكرّمات السوق، ويُترجم الحقيقة المعاصرة شبه-العالمية، والتي مفادها أن السوق الرأسمالي يفتح الطريق الأكثر استدامة، والأكثر يقينا للازدهار "Prosperité"⁽¹⁾.

كلّ ذلك يأتي في سياق فرض نظرة أحادية الجانب يتّخذها الأقوياء، القائمون على إدارة المؤسّسين الدوليتين كشرط مسبق لحصول الدول المدينة على المساعدة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تبني وتنفيذ تصحيح هيكلي لا يكون دوماً بمعية مؤسّستي Breton woods، بل قد يكون من جانب واحد هو البلد المعني، وذلك تجنّباً للآثار الاجتماعية السيئة التي تُخلّفها تلك البرامج، وتُسمّى البرامج التي تُتخذ من طرف واحد بـ Hétérodoxes.

ويُميّز في برامج التصحيح الهيكلي PAS جانبان هما جانب التثبيت Stabilisation وجانب التصحيح Ajustement، ويتمثّل الأوّل في سياسات جانب الطلب التي تكون في المدى القصير، أمّا الثاني فيتمثّل في سياسات جانب العرض والتي تكون في المدى البعيد. وإذا كان من الضروري التمييز بين الاثنين، فمن المهمّ التأكيد على أنهما يشتركان في منطق واحد، معالجة العرّض Pathologie من خلال إجراء علاجي Action curative بالنسبة للتثبيت، وإجراء وقائي Préventive بالنسبة للتصحيح⁽²⁾.

1- سياسات التثبيت:

وتتمثّل في جملة الإجراءات التي تهدف إلى تصحيح الاختلال في المدى القصير بين العرض والطلب، وذلك من خلال التأثير على جانب الطلب لتقليص الاختلالات الاقتصادية الكلية⁽³⁾، وبالتالي فمهمّة هذه السياسات هي مجاهدة وضع اقتصادي ظرفي، أو ما يصطلح عليه الاقتصاديون عادة بمعالجة الصدمة Choc therapy، ويؤوّل الإشراف في هذا الجانب من البرامج إلى صندوق النقد الدولي مقابل تقديم تسهيلات مالية ترمي إلى تصحيح الاختلال.

إنّ بعض الجوانب في سياسات التثبيت مستوحى من الكثرية، مثل السياسة الميزانية Budgétaire والسياسة الضريبية التي تهدف للتأثير على مستوى وهيكل الطلب الإجمالي، بينما

(1) Hocine Benissad, L'ajustement Structurel, OPU, Alger, 1999, p. 6

(2) Hakim Ben Hamouda, Op.Cit, p. 89

(3) François Bourguignon et al, Ajustement et équité dans les pays en développement, OCDE, 1992, p. 22

البعض الآخر من هذه السياسات فهو مستوحى من النيوكلاسيكية مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف Politique Cambiaire التي ترمي إلى توازن أسواق رأس المال والصرف⁽¹⁾. وإجمالاً تتسم برامج التثبيت الاقتصادي بمجموعة ميزات تُعبّر عن أهداف وتوجّه صندوق النقد الدولي⁽²⁾:

* **ميزة نقدية:** تُركّز على تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية إلى مستوى ملائم مع مراقبة عرض النقود والحجم الحقيقي للائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني وبخاصة في القطاع العام.

* **ميزة اجتماعية:** تُركّز على مراقبة نموّ الأجور الحقيقية، تثبيتها والعمل على عدم نموّها بصورة سريعة.

* **ميزة ضريبية:** تقليص النفقات العمومية غير المنتجة وغير الأولوية في بلد يُعاني أزمة مديونية خارجية من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الإيرادات العمومية بإعادة النظر في المنظومة الضريبية.

* **ميزة تقنية مجرّوة:** تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الأجور وأسعار مختلف المنتجات، وهي إجراءات تصبّ كلّها في تحسين الحسابات المالية من خلال تقليص عجز الموازنة العامة والرفع من معدلات الادّخار والاستثمار.

2- سياسات التصحيح:

تتمثّل في جملة الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في جانب العرض في المدى الطويل، وهي إجراءات يُشرف عليها البنك العالمي، ويعني التصحيح الهيكلي تغيير بنية الأسعار حتى تُصبح هذه الأخيرة مؤشّرات موثوق بها Fiables، وأن يكون نظام الأسعار قريباً قدر المستطاع من أسعار السوق العالمية، والطريقة المثلى من أجل بلوغ هذا الهدف هي أن تُشكّل الأسعار في الأسواق تنافسية في إطار اقتصاد مفتوح، كما أنّ تقليل عوائق إنشاء هذه البنية الخاصة بالأسعار من خلال

(1) Yachir Fayçal, Op.Cit, p. 17

(2) عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي التصحيحي في تونس، ملنقى حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكثيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 272

تحديد التشوّهات Distorsions والقضاء على أسبابها يُمثل النواة المركزية لسياسات التصحيح الهيكلي⁽¹⁾:

وتأتي سياسات التصحيح (سياسات جانب العرض) لتُكَمِّل سياسات التثبيت، فمن أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات كان لزاما التعامل مع كلٍّ من العرض والطلب؛ العرض من خلال تخفيفه والطلب من خلال الضغط عليه.

وكلّ برنامج تصحيح هيكلي إلاّ ويستجيب لمشكلات خصوصية للبلد المعني، على أنّ إعدادها بمعية البنك العالمي يكون مستوحى من فلسفة مشتركة هي ضرورة تحرير المبادلات في الداخل كما في الخارج⁽²⁾. وفي نطاق أوسع، فإنّ لسياسات التصحيح الهيكلي جانب داخلي وآخر خارجي⁽³⁾:

أ) و(اخليا: يقوم البلد المعني بتطبيق تحرير مالي، إصلاح فلاح، إعادة هيكلة القطاعين العام وشبه العام، خصوصية القطاع العام.

ب) خارجيا: إجراءات متعلّقة بالانفتاح الخارجي من خلال القضاء على الاحتكار في التصدير وعراقيل الاستيراد، تعديل الصرف عندما تكون العملة الوطنية مقومة بالزيادة Surévaluée، وأساسا التخلي عن سياسة إحلال الواردات.

هذا وقد شهدت سياسات التصحيح التي يتبناها البنك العالمي تطورا مهما، يُقسّم إلى ثلاث مراحل أساسية⁽⁴⁾؛ ففي مرحلة أولى (1981-1984) كان التركيز على إعادة التوازن المالي والاقتصادي، وفي مرحلة ثانية (1984-1986) بدأ البنك يولي اهتماما للأبعاد الاجتماعية للتصحيح، وفي مرحلة ثالثة (1987-1997) تبنّى البنك فكرة تقليص الفقر كهدف أساسي في مجهودات التصحيح موازاة مع مبدأ تعزيز النمو.

(1) Marc Rffinot, OP.Cit, p. 126

(2) François Bourguignon et autres, Op.Cit, p. 25

(3) Jean-Pierre Berdot, L'ajustement structurel dans les pays en développement, Une analyse de la faisabilité, in "Revue économique", V49, n°4, Presses des sciences, Paris, Juillet 1998, pp. 1158-1159

(4) Bruno Sabasin, Ajustement structurel et lutte contre la pauvreté en Afrique, L'harmattan, Paris, 1999, p. 2

إذا كان يبدو نظريا وجود فصل بين مهمة كل من الصندوق (FMI) في التثبيت والبنك في التصحيح، فإنه في الواقع يوجد تداخل في نشاطاتهما نظرا للترابط الشديد بين مواطن تدخل كل منهما، وعلى سبيل المثال، "فالرجوع إلى توازن الميزانية سيكون له دوما أثر انكماشى Effet de contraction على الاقتصاد، حيث أن كلا من تقليص النفقات العمومية أو زيادة الإيرادات سيؤثر سلبا على النشاط والاستثمار في القطاع الخاص... وبالعكس، فتحرير الاقتصاد بشكل قوي، خاصة تخفيض الحقوق الجمركية أو الاقتطاعات على الصادرات سيزيد في عجز الميزانية"⁽¹⁾.

لذلك كان لزاما على المؤسستين الماليتين تنسيق إجراءاتهما تجاه البلد المعني وبالخصوص فيما يتعلق بشروط الاقتراض والتسهيلات المقدمة من قبلها إذ أن كثيرا من شروط قروض البنك العالمي تدخل في صلب تخصص صندوق النقد (كسعر الصرف مثلا)، ولهذا عادة ما يطلب البنك من البلد المعني موافقة الصندوق حتى يتسنى له الحصول على قروضه، والعكس صحيح بالنسبة للصندوق، الذي يشترط موافقة البنك عندما يتعلق شرطه المسبق بإجراء يدخل في اختصاص البنك، وبناء على هذا التطور في مهام مؤسستي Breton woods ظهر اصطلاح "المشروطة المتقاطعة"، الذي يعني تشابك شروطهما في إطار تعاملهما مع البلد المعني.

المطلب الثاني: الثانية النظرية لبرامج التصحيح الهيكلية

تنطلق فلسفة المؤسستين الماليتين بخصوص التصحيح الهيكلية من نظريتين هما النظرية ما بعد الكينزية Post-Keynesien والنظرية النيو كلاسيكية Néo-classique، حيث تستند النظرية الأولى على طريقة الامتصاص والثانية على الطريقة النقدية.

1- طريقة الامتصاص Absorption approach

تعتمد طريقة الامتصاص على معادلة التوازن الكلي بين العرض والطلب الكليين⁽²⁾:

$$Y + M = C + I + G + X$$

حيث: Y: الدخل الوطني.

M: الواردات.

(1) محمد ولد محمدي، آثار برامج التصحيح الهيكلية على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999، ص 56

(2) بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص 105

C: الاستهلاك الوطني.

X: الصادرات.

G: النفقات الحكومية.

I: الاستثمار الوطني.

بعد عزل متغيرات التجارة الخارجية جانبا، نحصل على المعادلة التالية:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

ويُعبّر المجموع (C+I+G) عن مفهوم "الامتصاص"؛ أي جملة ما يمتصّه الاقتصاد من نفقات موجهة لكل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي.

إذا وضعنا: $B = X - M$ حيث B رصيد الميزان التجاري

حيث A مجموع امتصاص الاقتصاد الوطني $A = C + I + G$

سنحصل على:

$$B = Y - A$$

هذا يعني أنّ رصيد الميزان التجاري ما هو إلاّ الفرق بين الدخل والامتصاص وبالتالي فالعجز في الميزان التجاري هو نتيجة لتجاوز الامتصاص للدخل الوطني، ومن أجل إعادة التوازن، أو على الأقل تقليص هذا العجز فالإجراء المطلوب هو الزيادة في الدخل وتقليص الإنفاق. لكن عمليا بالنسبة للدول النامية، التي تتميز بعدم مرونة بناها الإنتاجية الهيكلية، فإنه من الصعوبة بمكان زيادة العرض، لذلك فالخيار المطروح هو الضغط على الطلب الكلي المعبر عنه بالامتصاص.

2- الطريقة النقدية Monetary approach:

تُعتبر الطريقة النقدية مكتملة لطريقة الامتصاص، وهي بذلك قراءة من زاوية أخرى للاختلال في ميزان المدفوعات، فإذا كانت طريقة الامتصاص تعتبر الاختلال ذا طابع حقيقي، فإن الطريقة النقدية ترى في الاختلال أنه نقدي ناجم عن وجود إفراط في عرض النقود.

ويعتمد النموذج في الطريقة النقدية على جملة المعادلات التالية⁽¹⁾:

$$M_d = KPY \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$M_s = m (C + R) \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$P = eP^* \quad \dots\dots\dots(3)$$

⁽¹⁾ Marc Raffinot, Op.Cit, pp. 127-128

$$M_d = M_s \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$B = \Delta R \quad \dots\dots\dots(5)$$

بحيث:

 M_d : الطلب على النقود. M_s : عرض النقود. P : مستوى الأسعار الداخلي. Y : الدخل الوطني. C : المقابل الداخلي للقاعدة النقدية. R : صافي الاحتياطي الخارجي. P^* : مستوى الأسعار الخارجي. B : رصيد ميزان المدفوعات. K : مقلوب سرعة دوران النقود. m : مقلوب معامل الاحتياطي المطبق من قبل بنوك الدرجة الثانية.

تُعبّر المعادلة (1) عن العلاقة الكمية للنقود، إذ أنّ الطلب على النقود ثابت منسوب إلى الدخل، أمّا المعادلة (2) فتُعبّر على أنّ عرض النقود مرتبط بالمقابل الداخلي (C) Contrepartie والخارجي (R) للقاعدة النقدية بواسطة المضاعف (m)، أمّا المعادلة (3) فتُعبّر عن أطروحة السعر الموحد، حيث أنه في بلد ما تكون الأسعار فيه دولية غير أنّها معدّلة بسعر الصرف.

المعادلة (4) تفرض وجود توازن في سوق النقد، وأخيراً تُشير المعادلة (5) إلى أنّ رصيد الميزان الإجمالي هو الفرق في احتياطي الصرف.

ويقوم النموذج على فرضيتين أساسيتين هما:

* ثبات الطلب على النقود، والذي لا يرتبط إلاّ بحاجات المبادلات Transactions ويمثّل جزءاً من الدخل الاسمي، الذي يرغب المتعاملون الحصول عليه في شكل سيولة Liquide.

* الطابع الخارجي exogène لعرض النقود ناتج عن قرار مستقلّ من قبل السلطات النقدية التي تُحدّد مستوى الكتلة النقدية.

وبناء على المعادلات السابقة يُمكن إيجاد علاقة بين رصيد ميزان المدفوعات، ممثلاً في مستوى الاحتياطي R وعرض النقود C، وذلك في المعادلة التالية:

$$R = (K/m) eP*Y - C$$

يتضح من خلال المعادلة، في ظلّ ثبات معدّل الصرف ومستوى الدخل (المدى القصير)، وبافتراض ثبات المعاملات K، m، أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط فقط بمستوى القرض الداخلي من طرف البنك المركزي، وعليه فأبى اختلال في الميزان إنّما مردّه إلى إفراط في عرض النقود. وفي حالة وجود عجز، يقترح صندوق النقد وضع سقف Plafonnement للإقراض البنكي للدولة، وضع حدود للجوء إلى المديونية الخارجية والضغط على الإنفاق الحكومي، وفي هذا السياق يقترح الصندوق جملة الإجراءات التالية⁽¹⁾:

- تعديل Modérer الزيادة في الأسعار.

- تعديل عرض مناصب العمل.

- تقليص الإنفاق على الاستثمار.

- تقليص نفقات التحويل (الدعم).

إضافة إلى تخفيض قيمة العملة التي لها أثر في تخفيض العجز الخارجي من خلال الأثرين

التاليين:

* أثر على الدخل: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي ارتفاع المستوى الداخلي العام للأسعار، أي حدوث أثر انكماشى على الدخل الحقيقي، لذا ينخفض الطلب الداخلي.

* أثر على الأسعار: يكون لتخفيض قيمة العملة أثر إيجابي على الطلب الأجنبي، على السلع الوطنية المصدرّة وأيضاً على الطلب الموجه للقطاع الذي يُنتج سلعا مثيلة للسلع المستوردة.

(1) Hakim Ben Hamouda, Op.Cit, p. 92

المطلب الثالث: تمويل برامج التصحيح الهيكلي.

يحصل البلد المعني بالتصحيح الهيكلي على تمويل في شكل قروض وتسهيلات من صندوق النقد والبنك الدولي على أمل التصدي لاختلالاته الداخلية والخارجية ومن ثم النهوض بالاقتصاد من جديد، ولأنه لكل من الصندوق والبنك اختصاص متميز في تعاملهما مع البلد المعني، وبالرغم من تداخل إجراءاتهما، فإنّ تحصيل مواردهما وكيفية استخدامها يختلفان، وعليه يستدعي الأمر التطرق لكل منهما بشكل منفصل:

I- بالنسبة لصندوق النقد الدولي:

تتمثل موارد صندوق النقد أساسا في رأسماله المكوّن من حصص Quotes-parts الدول الأعضاء وموارد من جهات مختلفة، ويُعبّر عن الحصص بوحدات السحب الخاصة^(*) DTS، والتي تعكس الحجم النسبي لكل اقتصاد عضو في الصندوق، فهي تُحدّد عدد أصوات العضو الذي يُحسب على أساس صوت واحد لكل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصّة البلد مضافا إليها 250 صوتا أساسيا، هي حق كل بلد⁽¹⁾، ويتمّ تشكيل هذه الحصّة على النحو التالي: 25% من الحصّة يدفعه البلد في شكل ذهب و/أو عملات صعبة و75% المتبقية تُدفع بالعملة الوطنية.

وفيما يتعلّق بموارد الصندوق الأخرى التي تُستخدم لإقراض الدول فتتمثل في موارد مجموعة "الاتفاق العام للإقراض"⁽²⁾ General agreement to borrow وهي قروض يحصل عليها الصندوق من قبل 12 دولة منذ 1961، كما يحصل الصندوق على موارد من مصادر رسمية تتمثل في "البنوك المركزية لبعض الدول الأعضاء ومن سويسرا، وبنك التسويات الدولية... وأثناء أزمة المديونية العالمية حصل الصندوق على موارد جديدة لتقدم تسهيلات معينة لمدة طويلة وبفوائد منخفضة، وكان مصدر معظم هذه التسهيلات قروضا ومنحا حصل عليها الصندوق من البنوك المركزية وبعض الحكومات"⁽³⁾.

(*) DTS وحدات حسابية تعادل تقريبا 1,456 \$، وهي أصل احتياطي دولي، ابتكره الصندوق سنة 1969.

(1) محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص 56

(2) Maâmar Boudersa, Le FMI ce monstre de Paris, éditions Révolution Africaine, Alger, 1994, p. 18

(3) عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص 225

أما فيما يخصّ استخدامات الصندوق المتمثلة في القروض والتسهيلات التي يُقدّمها للدول الأعضاء، فتكون في شكل شريحة احتياطية وشرائح ائتمانية، حيث يتم سحب الأولى من خلال مبادلة عملة البلد بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة DTS، بشرط أن يقوم البلد المعني بإعادة شراء عملته الخاصة باستخدام عملات بلدان أخرى أو حقوق السحب الأخرى⁽¹⁾، مع العلم أنّ الصندوق يتقاضى رسوما على هذا السحب.

وفيما يتعلّق بالشرائح الائتمانية، فإنّ البلد المعني بإمكانه الحصول على قروضها، ولكن مع احترام ما يفرضه الصندوق من قواعد وشروط⁽²⁾، حيث أنّ هذه الشرائح Tranches مقسّمة إلى أربعة أجزاء، يتمّ سحب الجزء الأوّل منها دون قيود بينما يستدعي سحب بقية الأجزاء موافقة الصندوق المتمثلة في شرطية تطبيق برامج اقتصادية (برامج التثبيت)، وتتمّ عملية السحب هذه في إطار ما يُسمّى باتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand-by agreement). وتُسمّى أيضا بترتيبات المساندة أو اتفاق الدعم، الذي هو تأكيد للسحب يُقرّه المدراء التنفيذيون بالصندوق⁽³⁾، ويتضمّن وثيقة تُشير في البداية إلى خطاب النوايا Lettre d'intention الذي قدّمته حكومة البلد المعني وكذا المذكرات الملحقة، وتؤكد على أنّ الموافقة على هذا الاتفاق استند إلى سياسات موصوفة في الخطاب وملحقاته، كما تتضمّن الوثيقة تاريخ الاتفاق ومدّته ومقدار السحب الإجمالي وطرق تقسيطه، ومقدار العمولات اللازم دفعها وكذا التزامات تسديد السحوبات والشروط الخاصة بتعليق السحب ومشروطة السحوبات.

أما بخصوص التسهيلات التمويلية الميسّرة التي يُقدّمها الصندوق فيما يخصّ تمويل برامج التصحيح الهيكلي، فهناك شكلان أساسيان:

1- تسهيل التصحيح الهيكلي FAS:

استُحدث سنة 1986، وهو موجّه أساسا للدول ذات الدخل المنخفض، والتي كان عددها 72 دولة سنة 1992، ويرمي هذا التسهيل إلى معالجة الاختلالات باعتبار أنّ هذه الدول تُعاني من مشاكل واختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها. وما يميّز هذا التسهيل هو تدني معدّل الفائدة (0,5%) مع إمكانية وصول المبلغ المقدّم إلى مستوى 70% من حصّة البلد العضو في الصندوق،

(1) أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 52

(2) دريد كامل، صالح الشيبب، مرجع سابق، ص 93

(3) محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص 58

شريطة تقديم برنامج مقبول للإصلاح الاقتصادي، يُصطلح عليه بالوثيقة الإطار للسياسة الاقتصادية Le document-cadre de la politique économique، ويُقدّم المبلغ في فترة ثلاث سنوات على أن يتمّ السداد في فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف إلى عشر سنوات على شكل أقساط ثلث سنوية⁽¹⁾.

2- تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز FASR:

ابتُكر سنة 1987 في سياق استكمال التسهيل السابق الذي فشل في احتواء نتائج أزمة المديونية⁽²⁾، وقد تمّ توسيعه وتطويره سنة 1994، غير أنه احتفظ بنفس شروط التسهيل ونفس المستفيدين. وقد يصل مبلغه إلى غاية 190% من حصّة البلد العضو، واستثنائيا 255%، "ويدفع صندوق النقد الدولي قروض التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي على أساس نصف سنوي ويبدأ الدفع بعد الموافقة على اتفاق سنوي تتبعه دفعات أخرى تتوقف على تقييد البلد المعني بمعايير الأداء وعلى إنجاز استعراض الفترة لتنفيذ الاتفاق التمويلي، ويتمّ تسديد القروض على عشرة أقساط نصف سنوية تبدأ بعد خمس سنوات ونصف من بدء الدفعة وتنتهي بعد 10 سنوات من هذا التاريخ، أمّا معدّل الفائدة فهو 0,5% سنويا، وفي نهاية أبريل 1996 كان عدد برامج 28 اتفاقا"⁽³⁾.

إذن، فمن خلال هذين الشكلين من التسهيل التمويلي تندرج استراتيجية الصندوق في سبيل إنجاح برامج التصحيح الهيكلي التي يوصي بها الدول المعنية والتي لا يهدف من ورائها للقضاء على الاختلالات وحسب بل أيضا التوفيق بين التصحيح والتنمية، وتحقيق معدلات نموّ عالية في الأمد البعيد.

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 283

(2) Maâmar Boudersa, Op.Cit, p. 29

(3) محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص 61

II- بالنسبة للبنك العالمي:

إن الموارد التي يحصل عليها البنك العالمي هي الأخرى متعدّدة المصادر، وتمثّل أساساً فيما يلي⁽¹⁾:

رأسمال البنك الخاصّ المكتتب من قبل الدول الأعضاء والمشكّل من النسب التالية: 20% منه واجبة الدفع منها 2% بالذهب أو بالدولار و18% بالعملة الوطنية والتي لا يملك البنك حق استخدامها في الإقراض إلاّ بموافقة البلد العضو، أمّا الباقي (80%) من رأس المال، فهو غير واجب الدفع، بمعنى أنه لا يكون متاحاً للبنك، لكن يطلب دفعه لمواجهة البنك لالتزاماته الناشئة عن عملياته المتعلقة بموارد اقتراضها أو قروض قدّم عنها كفالة.

ويّضح أن البنك لا يُركّز بالأساس على رأسماله في الإقراض، خاصّة وأنّ نسبة قليلة فقط منه تكون بالذهب أو العملة الصّعبة، ومردّد ذلك كون البنك يعتمد بشكل رئيسي على الاقتراض من الأسواق الدولية في شكل سندات وإعادة إقراضها من جديد، ولكن شريطة حصوله على موافقة كلّ من العضو الذي يقترض من أسواقه وكذا العضو الذي يتمّ الإقراض بعملته، مع القبول بإمكانية تحويل هذه القروض إلى عملات أعضاء آخرين.

أمّا المورد الآخر، فيتمثّل في الفائض المتجمّع لدى البنك نتيجة العمولات والفوائد والعوائد على موارده التي يحصل عليها.

وفيما يتعلّق باستخدام هذه الموارد، يقوم البنك بتمويل أعضائه في شكل قروض متوسّطة وطويلة الأجل موجّهة لمشروعات أولوية تدرج في سياق دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

سنة 1980، استحدث البنك قروض التصحيح الهيكلي⁽²⁾، والتي لا تختلف كثيراً من حيث أهدافها ومضمونها عن تلك المقدّمة من طرف صندوق النقد، وتقدّم قروض البنك بناء على شرطين هما ضرورة وجود خلل كبير في ميزان المدفوعات يصعب احتواؤه في المدى القصير، وكذا وجود استعداد لدى البلد لتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي.

(1) عادل أحمد حشيش ومجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص 292

(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 177.

وتخضع قروض هذه البرامج إلى مستوى مشروطة عال، متمثلاً في كفاءة استخدام الموارد (من حيث معايير الاستثمار وأولوياته، سياسات الأسعار والخوافز في شتى القطاعات)، وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية من خلال دور القطاع الخاص، الخصوصية، إدارة الدين العام الداخلي والخارجي، سياسات الموازنة العامة، إلى جانب تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي. هذا ويقوم البنك بتقديم القروض في شكل أقساط بحيث تكون مرتبطة نظرياً بالتطبيق الفعلي لتوصيات البنك، حيث يتم وقف الإقراض في حال ما تقاعس البلد عن أداء مهمته مع إمكانية استئناف إقراضه بعد سنة في حال إبداء السلطات رغبة حقيقية في تنفيذ البرنامج.

المبحث الثاني

مضمون برامج التصحيح الهيكلي

المطلب الأول: برامج صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي.

وفقا للرؤية النقدية التي ينطلق منها صندوق النقد، فالاختلال في ميزان المدفوعات إنما هو نتيجة للإفراط الرائد في مكونات الطلب الداخلي، بمعنى وجود إفراط في الاستهلاك المحلي أو إفراط في الاستثمار أو في كليهما. لذلك يستهدف صندوق النقد - في إطار برنامج التثبيت Stabilisation - في المدى القصير خفض مستوى الطلب المحلي، الذي من المتوقع أن ينعكس بالإيجاب على وضع الميزان الجاري من خلال تخفيض العجز فيه، وبالتالي رفع قدرة البلد على خدمة دينه مستقبلا.

ويرى الصندوق أن الغرض من التأثير على الطلب المحلي هو القضاء على التضخم Inflation، ومن ثمّ الاتجاه بالسياسة المقترحة إلى أهمّ مصادر هذا التضخم⁽¹⁾، وهو العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وخفض النفقات، وفي ذات الوقت السعي لتنمية موارد البلد من العملة الصعبة عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية Dévaluation، التي من المتوقع أن تكون سببا في زيادة الطلب على الإنتاج المحلي، أي تحفيز التصدير من جهة، ومن جهة أخرى خفض الطلب على الإنتاج الأجنبي. بمعنى تقليص الاستيراد. هكذا، يكون تحصيل أكبر من العملة الصعبة عاملا في خدمة الدين الخارجي، وبالتالي تحسين قدرة البلد على السداد.

إجمالا، تتمثل سياسات صندوق النقد، في إطار برنامج التثبيت، في ثلاث محاور أساسية هي السياسة المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية.

(1) محمد بن اعمر، مرجع سابق، ص 43

I- سياسة الميزانية العامة:

تتكوّن الميزانية العامّة من جانبين هما الإيرادات والنفقات العمومية، ويحدث العجز فيها عندما لا تكفي الإيرادات لتغطية ما يلزم من نفقات، ويُعبّر عن ذلك بالعجز الداخلي، ومن أجل سدّ هذا العجز، يلجأ البلد لعدّة خيارات مثل الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، خلق نقود جديدة، خفض الاحتياطي الأجنبي وتراكم المتأخّرات المستحقة لدى الدائنين⁽¹⁾.

غير أنّ اللجوء إلى مثل هذه الخيارات، سيقود في النهاية إلى أخطار أكثر ضرراً، حيث أنّ الاقتراض الخارجي سيؤزّم حالة البلد فيما يخصّ المديونية الخارجية، كما أنّ الاقتراض الداخلي قد يدفع بأسعار الفائدة للارتفاع وبالتالي التأثير سلباً على القطاع الخاصّ، أمّا خلق نقود جديدة دون مقابل سيؤدّي لا محالة إلى تفاقم التضخّم.

وتجنباً لهذه الخيارات الفاشلة، يوصي صندوق النقد بضرورة التعامل بشكل مباشر مع مكونات الميزانية العامّة، وذلك بالتأثير على كلّ من الإيرادات والنفقات، أي رفع الإيرادات من جهة، ومن جهة أخرى تقليص النفقات، وهذا في سبيل إحداث نوع من التوازن في الميزانية العامّة، الذي من شأنه تأهيل الإيرادات لتمويل النفقات اللازمة، لكن وبالرغم من تنافي الإجراء الأوّل (زيادة الإيرادات) مع إيديولوجية الصندوق الليبرالية، القاضية بالحدّ من تدخّل الدولة⁽²⁾، فإنّ الصندوق يرى ذلك ضرورياً وملحاً، لأنّ الضغط الجبائي ضعيف، لذلك يوجد بون *a huge gap* بين الإيرادات والنفقات. وبالتالي حتى التخفيض من النفقات لا يكفي لامتناس هذا العجز.

I-1 زيادة الإيرادات:

تُركّز الحكومة من أجل الزيادة في حجم الإيرادات العمومية على أمرين هما السياسة الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين أسعار منتجاتها وخدماتها.

أ) السياسة الضريبية:

بغية تحصيل إيرادات عمومية أكبر، تستخدم الحكومة السياسة الضريبية كوسيلة لتوسيع الوعاء الضريبي من خلال اللجوء إلى قواعد بسيطة ومعادلات منخفضة، كما تستخدمها أيضاً

(1) محمد بن اممر، مرجع سابق، ص 73

(2) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 143

لتقليل الإعفاءات الضريبية، ويستدعي الأمر طبيعياً تحسين النظام الضريبي *Système d'imposition* وتأهيل أعوان مصالح الضرائب والتصدي لظاهرة التهرب الضريبي.

في المقابل، يجب مراعاة التأثير المحتمل لإجراءات السياسة الضريبية على كل من المنتجين والمستهلكين، فأى تأثير سلبي عكسي *Pervers* يُحجم الإنتاج ويُقيّد الاستهلاك لن يكون من السهل تصحيحه مهما كان حجم التحصيل الضريبي.

عادة ما يكون انتهاج سياسة ضريبية معينة سبباً في إحداث مظاهر تحصيل ضريبي في شكل منحني *Luffer* بحيث عندما يتم تجاوز معدّل ضغط جبائي معين، سيؤدّي تطوّر اقتصاد موازي *Parallèle* إلى انخفاض حجم الإيرادات⁽¹⁾، لذلك كان لزاماً أن يرافق زيادة الإيرادات العمومية أهداف أخرى مثل تحديث النظام الجبائي.

ومن ضمن إجراءات السياسة الضريبية التي من شأنها تحصيل إيرادات أكبر مع مراعاة تحقيق أهداف أخرى ما يلي⁽²⁾:

* إدخال الرسوم على القيمة المضافة *TVA*: ويتطلّب ذلك وجود محاسبة لدى المؤسسات، خاصّة الصغيرة منها التي تفتقد غالباً لنظام محاسبي.

* الرسوم الخصوصية *Spécifiques*: وتتميّز بسهولة اقتطاعها مثل الرسوم على البنزين والتبغ، وهما رسوم من شأنها تحقيق إيرادات جبائية معتبرة.

* الرسوم على التجارة الخارجية: من ضمن رهانات الإصلاح الضريبي تحويل تبعية الإيرادات العمومية من الرسوم على التجارة الخارجية إلى الرسوم على النشاط المحلي، وهذا لأمرين؛ تحرير التجارة الخارجية من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم على الواردات من جهة، ومن جهة أخرى جعل الإيرادات أقلّ ارتباطاً بالتقلّبات الخارجية.

* فرض ضرائب على أرباح الشركات: تقتضي جباية الشركات مراعاة هدفين؛ أولهما عدم التأثير على الاستثمار المنتج، ممّا يعني أن يكون المعدّل الضريبي ضعيفاً وثانيهما عدم تعميق التشوّهات الناجمة عن التضخّم.

* محاربة التهرب الضريبي: يتسبّب وجود قطاع غير رسمي *Informel* عادة في تقليص الوعاء الضريبي بشكل معتبر، ولأنّ الإدارة لا تملك الوسائل الملائمة لمراقبة هذا القطاع، فبإمكانها

(1) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 143

(2) Gerard Grellet, Les politiques économiques des pays du Sud, PUF, Paris, 1994, p. 138

بات ضروريا على الدولة أن تتخلى عن الدعم، لأن ذلك من شأنه توفير مبالغ معتبرة والحد من عجز الميزانية العامة، كما أن الدولة مطالبة بجعل حد الإعانات المستمرة لمؤسساتها العمومية التي تُمثل هي الأخرى عبئا معتبرا على الخزينة، خاصة كون هذه المؤسسات تفتقد للكفاءة الإنتاجية والمردودية.

ب) تقليص الإنفاق الحكومي:

بناء على إيديولوجية الصندوق الليبرالية القاضية بضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، يوصي الصندوق بتخفيض الإنفاق الحكومي سواء كان الاتفاق استثماريا أو جاريا، فبالنسبة للنفقات الاجتماعية، يلزم خفض ميزانية الخدمات الصحية، التعليم، السكن، تقليص التوظيف، إلغاء مشاريع البنى التحتية الاجتماعية الجديدة.

وبالنسبة للنفقات الاستثمارية، يتطلب الأمر خفض ميزانية التجهيز والقطاعات العمومية، حلّ دواوين الدولة للتمويل والتوزيع التي تكون عموما مفلسة، ترشيد المؤسسات العمومية والإدارات من خلال خفض العدد الفائض من العاملين⁽¹⁾، بالإضافة إلى تقليص كتلة الأجور التي تُشكل غالبا الجانب الأعظم من الإنفاق الحكومي.

II - سياسة سعر الصرف:

تهدف برامج التصحيح الهيكلي إلى جعل سعر الصرف حقيقيا Réaliste، والذي من شأنه القضاء على تشوهات الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار الدولية، ويكون تخفيض قيمة العملة المقترح تخفيضا "إصلاحيا" Dévaluation réparatrice لإلغاء أيّ تقويم زائد Surévaluation لسعر الصرف. ويتم ذلك غالبا بناء على سعر الصرف السائد في السوق الموازي، باعتباره سوقا حرا، غير أن هذا الإجراء غير مؤسس، إذ أن السوق الموازي قد لا يعدو أن يكون سوقا هامشيا لا يمسّ جميع المبادلات⁽²⁾، وبالتالي لا يُمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق في تحديد سعر صرف رسمي.

إنّ الغرض الأساسي من تخفيض قيمة العملة يكمن في تحسين وضع الميزان التجاري من خلال تحفيز التصدير وتقليص الاستيراد، حيث أن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات

(1) Yachir Fayçal, Op.Cit, p. 19

(2) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 148

الأخرى سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الصادرات وتدني الطلب على السلع الأجنبية (الواردات).

إلا أن الإشكال المطروح بخصوص أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات هو احتمال لجوء العديد من الدول في الوقت ذاته إلى تخفيض عملاتهم، مما يعني صعوبة زيادة الصادرات وخفض الواردات، لكن بالنظر في تركيبة التجارة الخارجية للدول النامية (معظم صادراتها موجهة إلى الدول الصناعية وحصّة وارداتها منها محدودة)، يُفضي إلى حقيقة مفادها أن التخفيض الآلي لعملاتها سيقود إلى منافسة حادة في الأسواق العالمية بحيث تُتيح قدرات السوق العالمية، خاصّة في الدول الصناعية، إمكانية حقيقية لامتناس العرض الإضافي من صادرات الدول النامية وانخفاض واردات هذه الأخيرة، وبالتالي فتخفيض قيمة العملة في بلد مدين لن يكون له أثر سلبي معتبر على السوق العالمي⁽¹⁾.

وعموماً، فالأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة على زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مرهون بجملة الشروط التالية⁽²⁾:

* الشروط بالنسبة لزيادة الصادرات:

- مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة.
- وجود حالة رواج اقتصادي في البلد المصدر إليه.
- مرونة العرض المحلي على السلع المصدرّة أي مرونة هيكل الإنتاج.
- استقرار الأسعار المحلية لسلع التصدير.

* بالنسبة لخفض الواردات:

- مرونة الطلب المحلي على الواردات السلعية الأجنبية.
- مرونة عرض الواردات.

(1) بوطالب فويدر، السياسة النقدية والائتمانية في إطار استراتيجية الإصلاح: الحالة الجزائرية، ملتقى حول تقييم سياسات تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 58

(2) محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص 79

III- السياسة النقدية:

ترمي السياسة النقدية - في إطار برنامج التثبيت - إلى السيطرة على الائتمان الكمي والمتغيرات النقدية، وفي هذا الإطار، تُعتبر المقاربة النقدية لميزان المدفوعات الخلفية التي يستند إليها صندوق النقد، حيث يُفسر العجز الخارجي على أنه عرض زائد في النقود، الأمر الذي يدعو إلى تبني سياسة نقدية متشددة Restrictive يُمكن من خلالها مراقبة الحجم الحقيقي للائتمان المصرفي، وذلك قصد الحدّ من التوسّع في عرض النقود بواسطة خفض الطلب العمومي والخاصّ على النقود⁽¹⁾.

وبصفة عامّة، يهدف التحرير النقدي Libéralisation monétaire من جهة إلى كبح إقراض الاقتصاد، ومن جهة أخرى إلى تحفيز الادّخار⁽²⁾، من خلال آلية معدّل الفائدة، وفقا لفرضية تراجع القروض مع تزايد معدّلات الفائدة وفرضية تحفيز هذا الأخير لنموّ الادّخار. إنّ تخصيص الكتلة النقدية Déflation monétaire سوف لن يقود فقط إلى انخفاض مستوى الطلب ومعدّل التضخّم، ولكن أيضا إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي⁽³⁾، وفي نظر خبراء صندوق النقد، هذه الظاهرة لا تعدو أن تكون إلاّ ظاهرة عرضية قصيرة الأجل، يتمّ تجاوزها بمحاصرة الآثار السلبية لتلك السياسة عن طريق إجراءات أخرى متضمّنة في برنامج التصحيح (تخفيض سعر الصرف سيوّدّي إلى زيادة الصادرات ومن ثمّ زيادة الإنتاج والتوظيف). كما أنّ انخفاض النشاط الاقتصادي، في فترة قصيرة، بسبب خفض الكتلة النقدية لن يُجهض احتمالات التنمية طويلة الأجل.

المطلب الثاني: برنامج البنك العالمي للتصحيح الهيكلي.

إنّ القروض التي يمنحها البنك العالمي في إطار برامجه للتصحيح الهيكلي تكاد لا تختلف في مضمونها وأهدافها عن تلك التي يمنحها صندوق النقد الدولي، ويمكن القول أنّ السياسات قصيرة المدى، التي يملئها الصندوق على البلاد المدينة تتكامل بشكل عضوي مع السياسات

(1) عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان، مرجع سابق، ص 269

(2) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 149

(3) قويدر بوظالب، مرجع سابق، ص 56

التكيفية طويلة المدى التي يدعمها البنك، وكلتا المؤسستين تعملان الآن بشكل منسق فيما بينهما حتى لا يحدث تضارب أو تعارض تجاه مواقفهما مع البلاد المدينة⁽¹⁾.

ويشترك البنك مع الصندوق في نظرتيه إلى تشخيص أزمة الدول النامية التي يرى أنها وليدة الأخطاء المتراكمة في تبني سياسات اقتصادية غير فعّالة في حقل التنمية الاقتصادية وأيضا في التعامل السلبي مع الآثار الخارجية للاقتصاد الدولي، ومن ذلك تعامل الدول المدينة مع أزمة المديونية التي عصفت باقتصادياتها. هكذا، فحدوث الأزمة حسب البنك هو نتيجة طبيعية لتأخر البلد في القيام بتصحيح هيكلي يستجيب لطبيعة الاختلالات الهيكلية الطارئة.

ويتجسّد التصحيح الهيكلي، الذي يُمليه البنك الدولي، من جهة، في سياسات ماكرواقتصادية ترمي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكليين بغية إعادة توازن رصيد ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى تتمثل في سياسات ميكرواقتصادية تهدف إلى تخصيص أمثل للموارد من خلال تحفيز المتعاملين على الإنتاج. إجمالاً، يُركّز البنك على السياسة التجارية من أجل فتح السوق الوطني للمنافسة الخارجية والقضاء على الاحتكار، وعلى السياسة المالية من أجل تحفيز الادّخار، وعلى سياسات الأسعار من أجل إنعاش الإنتاج من خلال تشجيع المنتجين وتخصيص أمثل للموارد⁽²⁾.

I- تحديد التجارة الخارجية:

تُعتبر الحماية Protectionnisme والرقابة على التجارة الخارجية، في نظر البنك الدولي إجراءات استراتيجية فاشلة، تُفوّت على الاقتصاد الوطني فرصا حقيقية بل تُلحق به أضرارا جسيمة، ويرى في استراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة - من خلال وضع قيود على الواردات - أداة لعزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية، وبالتالي سببا في ظهور تشوّهات على مستوى الأسعار وتخصيص سيء للموارد وعائقا حقيقيا أمام المنافسة وتحسين الإنتاجية، هذا من جانب، ومن جانب آخر يُفوّت على الاقتصاد فرص مساندة التكنولوجيا وإمكانية تحصيل العملة الصّعبة.

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 207

(2) Gerard Grellet, Op.Cit, p. 157

للخصخصة⁽¹⁾، لتتوسّع لاحقاً في شتى الأقطار خاصّة في التسعينات، بعد انهيار جدار برلين، ويُعدّ ذلك طبيعياً في نظر البنك الدولي لأنّ القطاع العام أشهر إفلاسه في تسيير النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بسبب العوامل التالية⁽²⁾:

- عدم وضوح الأهداف، فالدولة تستخدم قطاعها العام ومؤسساتها العامّة لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية متباينة مثل زيادة التوظيف، إخضاع الأسعار لصالح محدودي الدخل والفقراء واستهداف التضخم.

- خضوع المؤسسات لتدخل مركزي صارم من قبل الدولة، ممّا يؤدي إلى تفشي البيروقراطية، غياب الرقابة ومتابعة المسؤولين.

- الأسعار المشوّهة التي تُحدّد بها تكاليف الإنتاج وبيع المنتجات وعدم وجود المنافسة بسبب الحماية.

- عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية.

لذا، ومن أجل تصحيح هذه السلبيات وتحقيق تخصيص أفضل للموارد تحت مظلة "حقيقة الأسعار" La vérité des prix، فالحلّ، وفقاً للبنك، يتمثل في تمكين القطاع الخاص من أداء دوره الفعلي في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار، يُقدّم البنك ثلاث توصيات أساسية⁽³⁾:

أولاً: تصفية الدول للمؤسسات المفلّسة، وفي هذا الصدد يُشير أحد تقارير البنك⁽⁴⁾ إلى أنه "بتجنّب الاقتصاد عبء المشروعات غير الصالحة للبقاء، تعمل التصفيات كقوى كبرى من أجل الكفاءة... إنّ التصفية والأشكال الأخرى لإلغاء الاستثمار تُعطي للحكومة المرونة لتضع الموارد في الاستخدام الأكثر إنتاجية".

ثانياً: بيع الدولة مؤسساتها للقطاع الخاصّ أو إشراك الرأسمال الأجنبي في ملكيتها، وهنا تلعب المؤسسة المالية الدولية IFC - التي تنتمي لمجموعة البنك الدولي - دوراً جوهرياً يتمثل في تقديم النصيحة فيما يخصّ الجوانب الاستراتيجية لتحويل هذه المشاريع للملكية خاصّة، مثلاً ما إذا

(1) الخضر علي موسى، هل الخصخصة مفيدة؟، ملقّى حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 404

(2) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 212

(3) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 213

(4) تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم، سنة 1983.

كانت تُباع أو تُوجَر، والتسلسل الذي يتم به تحويل الملكية إلى خاصّة وكيفية تقييم المؤسسات وأنواع المشترين الواجب البحث عنهم، كما يُمكن أن تشترك في التمويل عندما تُباع مشروعات معيّنة إلى مشترين حواص.

ثالثاً: تقليص دور الدولة في توفير السلع العمومية كالإنارة، المياه، الصرف الصحي، الإسكان، الهاتف، الطرق وغيرها، وتركها كلياً أو جزئياً للقطاع الخاصّ أو على الأقلّ نقل جانب هام في مراحل إنتاجها وتسويقها له أو عن طريق تعاقد الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاصّ على إنتاجها وتوريدها ومنح الامتيازات بتقديم هذه الخدمات في مناطق معيّنة، وفي حالة إعطاء الدعم لهذه الخدمات فيجب أن يكون المستفيد هو القطاع الخاصّ لا الجمهور.

إنّ تجارب الخصخصة سواء في الدول النامية أو المتقدّمة مكّنت بعض المنظمات الدولية -كالأمم المتّحدة- من وضع مبادئ عامّة، يُمكن أن تستهدي بها الدول في إطار التوجّه صوب الخصخصة، وتمثّل المبادئ الخمس فيما يلي⁽¹⁾:

- التزام الحكومة القوي بسياسة الخصخصة.
- الوضوح والالتزام بأهداف الخصخصة على طول مدّة الإصلاح الاقتصادي.
- توفّر الشفافية في صفقات الخصخصة أمام الجمهور، بمعنى أن تكون عملية البيع والمزايدات علنية، وتكون إجراءات البيع ومعايير التقييم واضحة.
- تسريع عملية الخصخصة، لأنّ تكلفة تأهيل منشآت القطاع العام الخاسرة تزيد باطراد كبير إذ تتزايد الديون وتستهلك الأصول الثابتة.
- جعل المؤسسات المخصّصة ذات أداء جيّد كما وكيفاً حتى يكون هناك شعور حقيقي لدى الجمهور بجدوى عملية الخصخصة.

لكن عملياً في الدول النامية، تصطدم محاولات الخصخصة بصعوبات عدّة تقف كعائق أمام تنفيذ خطواتها وبالتالي بلوغ أهدافها، وهي في الواقع صعوبات لصيقة بأوضاع البلد النامي، ومن ذلك⁽²⁾:

(1) محمد الطيب عبد الله الطيب، مرجع سابق، ص 426

(2) محمد ولد محمود، مرجع سابق، ص 88

- سيطرة القطاع العام في هذه الدول، مما يتطلب جهدا كبيرا للقضاء على هيمنته في النشاط الاقتصادي، وإجراء مسح شامل للمؤسسات العامة بهدف تصنيفها وفق خصائصها، ومن ثم تحديد تلك الواجب حوصتها وهنا تُطرح إشكالية تسريح العمّال.

- انتفاء مقومات اقتصاد السوق في معظم الدول النامية لأنّ الحوصصة لا تقوم ما لم تقترن بالبدء في التحرير الاقتصادي.

- عدم ملاءمة التشريع خاصّة القوانين التجارية وانتشار الفساد Corruption والبيروقراطية.

- صعوبة انتقاء المؤسسات الواجب حوصتها وتقييمها على أساس السوق.

- صعوبة تدبير التكاليف اللازمة لتنفيذ الحوصصة، إذ يتطلب ذلك في المراحل الأولى تمويلا لتهيئة المناخ الملائم ثمّ التكلفة المصاحبة للتنفيذ؛ تكلفة الإدارة والإشراف، تكلفة إعادة الهيكلة المالية، تكلفة الإصلاح، إحلال وصيانة الأصول.

III- الإصلاح النقدي والمصرفي:

إنّ أداء أيّ اقتصاد مرهون بمستوى سلامة جهازه المصرفي وفعالية سياساته النقدية والائتمانية، ولأنّ اقتصاديات الدول النامية تُعاني من الآثار السيئة لسياساتها النقدية والائتمانية الفاشلة، فهي مدعوّة في إطار برامج التصحيح الهيكلي إلى إصلاح جهازها المصرفي، والذي يتجسّد في إصلاح كلّ من بنوكها المركزية وبنوكها التجارية⁽¹⁾.

ويتمثّل إصلاح البنوك المركزية في منحها هامشا كافيا من الحرية بخصوص إقرار وإدارة سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات، ومنحها أيضا سلطة أكبر في مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي، أمّا إصلاح البنوك التجارية، فيتمثّل في تقوية To strengthen مراكزها المالية، وخلق بيئة تنافسية ملائمة من أجل تحقيق أفضل خدمة للعملاء ومساهمة فعّالة في النشاط الاقتصادي، وينضاف لذلك فتح المجال أمام مشاركة البنوك الخاصّة حتى تُسهم في تلبية متطلبات التنمية وتحقيق منافسة إيجابية.

وفي سبيل بلوغ ذلك، كان لزاما التحوّل تدريجيا من استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى استخدام تلك غير المباشرة.

(1) نبيل حشاد، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية، ملنقى حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 36

وتتمثل الأدوات المباشرة في إجراءات السلطات النقدية المقيّدة لسعر الفائدة وسقوف الإقراض وكذا الإقراض الموجّه والمباشر الذي يتمّ تحديده لأسباب غير تجارية. أمّا الأدوات غير المباشرة، فتمثّل في الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم.

إنّ ما يُعاب على الأدوات المباشرة هو عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي بسبب توجيه الإقراض، عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك، الأمر الذي يؤدّي إلى عدم تنمية مهارات المصرفيين وإحباط الرغبة في الابتكار والتحديث، وبالتالي تخلف الجهاز المصرفي. إلى جانب ذلك تؤدّي الأدوات المباشرة إلى زيادة مفرطة في السيولة وضعف الوساطة المالية.

وعلى النقيض من ذلك، تُسهم الأدوات غير المباشرة في استخدام الموارد بشكل أفضل، وإحداث منافسة بين البنوك وبالتالي زيادة كفاءة القطاع المصرفي.

هذا ويكون التحوّل من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة إيجابياً إذا تمّ بشكل تدريجي مصحوباً بإصلاح اقتصادي شامل يمسّ بقية القطاعات، مع ضرورة تطوير وتعميق الأسواق المالية، وعدم القدرة على التكيف بسرعة مع التغيّرات الطارئة، ويُمثّل الشكل أدناه مراحل التدرّج في الانتقال حسب دراسة Sundararajan⁽¹⁾.

(1) نيبيل حشاد، مرجع سابق، ص 39

مراحل إصلاح الإدارة النقدية والأسواق المالية

(تُشير الأسهم إلى اتجاه التأثير).

المرحلة الأولى

هيمنة المراقبة المباشرة على أسعار الفائدة والائتمان، ويكون للأدوات التقليدية غير المباشرة التي لا تعتمد على السوق دور مساعد (اشتراطات الاحتياطي أو الأرصد السائلة).
إصلاحات مختارة لأعمال البنك المركزي والقطاع المالي، وبخاصة حرية البنك في إعداد ميزانيته^(*). إدخال ترتيبات المقاصة والتسويات ووضع إطار قانوني للسوق النقدية والأوراق المالية ذات الدخل الثابت وذلك بغية تيسير الانتقال إلى المرحلة الثانية.



المرحلة الثانية

التخلّص التدريجي من المراقبة المباشرة على القروض، انتهاج المزيد من حرية التقدير والمرونة في استخدام الأدوات التقليدية غير المباشرة القائمة على السوق وما يترتب على ذلك من تشجيع الأسواق الأولية في مجال الأوراق المالية والأسواق فيما بين البنوك.
تظلّ إدارة الخصم هي المورد الرئيسي لسيولة الأوراق المالية، وتظلّ أسعار الخصم غير مرنة بما فيه الكفاية.



تبدأ إصلاحات إضافية لأعمال البنك المركزي والقطاع المالي... وبخاصة تقوية بحوث السياسات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، وإدارة الدين العام ونظم المحاسبة وإعداد التقارير المصرفية، وذلك لتيسير الانتقال إلى المرحلة الثالثة، التي تُعزّز بدورها الكثير من إصلاحات القطاع المالي.



المرحلة الثالثة

أسعار الفائدة مرنة تماما، يعمل البنك المركزي من تلقاء نفسه بأدوات قائمة على السوق ونظم إعلامية متطورة، ويُدير السيولة في سوق المال بناء على تقديره الخاص. تجري تقوية الأسواق الثانوية لكي تتمكن من توفير السيولة بدلا من إدارة الخصم.



إصلاحات إضافية لتعميق أسواق رأس المال والنهوض بالتطوير المؤسسي للبنوك، وتعزيز إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات، وتحديث نظم المدفوعات.

(*) يشمل ذلك الإجراءات الرامية إلى معالجة القروض ذات الأسعار الثابتة والقروض التي لا تحقق إيرادا، وعدم كفاية رؤوس الأموال والقروض المدعومة انقائيا... الخ.

المبحث الثالث

تقييم برامج التصحيح الهيكلي

المطلب الأول: طرق تقييم برامج التصحيح الهيكلي.

إن الحكم على نتائج برامج التصحيح الهيكلي، وبالتالي الجدوى من تبنيها كحلٍّ للمشاكل الاقتصادية عموماً ولأزمة المديونية الخارجية خصوصاً، يتم بعد تقييم أدائها وفقاً لمناهج علمية. هذا ما حاول الاقتصاديون والخبراء القيام به، وقد تجلّى ذلك في الكمّ الهائل من الأعمال المحكمة التي حملت في ثناياها أساليب وطرق متباينة للتقييم. وهنا نتطرّق لأهمّ أربع أساليب متعارف عليها في أدبيات التصحيح الهيكلي.

1- أسلوب "ما قبل وما بعد" Before-after approach:

يعدّ هذا الأسلوب الأسهل والأكثر استعمالاً، ويتمثّل في مقارنة وضعية البلد بعد وقبل تطبيق برنامج التصحيح (PAS) وذلك بالاستعانة بمؤشرات ماكرو-اقتصادية (المديونية الخارجية، معدّل النمو،...). وتعدّ دراسة صندوق النقد الدولي التي أعدها Morris Goldstein & Peter Montiel عام 1989 من أشهر الدّراسات في هذا الإطار⁽¹⁾.

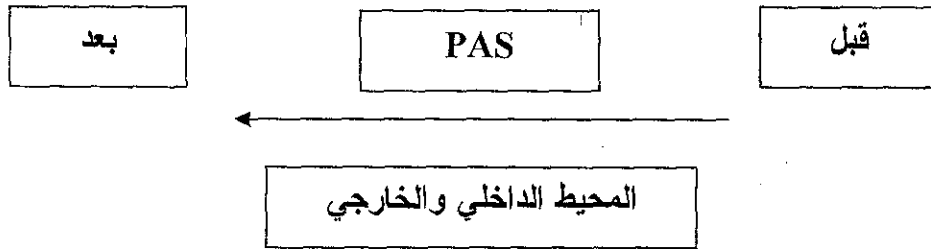
لكن وبالرغم من أهمية هذا الأسلوب في إعطاء وصف دقيق لتطور المسار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فإنه لا يعكس تقييماً فعلياً لبرامج التصحيح الهيكلي، وذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

- لا يأخذ الأسلوب بعين الاعتبار العوامل الخارجية Exogènes وحتى الداخلية. فخارجياً، بإمكان عوامل كاضطراب الأسعار العالمية للمواد الأولية، أسعار الفائدة الدولية، معدّل النموّ في الدول الصناعية، أن يتسبّب في إحباط محاولات التصحيح وأن تحول دون بلوغ أهدافها المرجوة. ونفس الشيء يُقال عن التغيير المفاجئ في العوامل الداخلية كاضطراب الأحوال الجوية، ومعنى آخر، "أسلوب قبل-بعد غير قادر على التمييز بين محدّدات البرنامج Déterminants

(1) منذر الشرع وخالد واصف الوزني، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن، ملنقى حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 208

(2) Bernard Conte, Les méthodes d'évaluation des programmes d'Ajustement, p. 02
(nseig/Lic-ecod/docs_pdf/Meth_eval-ajt.pdf)

programmes ومحددات غير البرنامج Déterminants non-programmes للناتج الماكرو-اقتصادية" (Ajayi, 1995).



- لا يأخذ الأسلوب أيضا بعين الاعتبار درجة تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي.
- يستند الأسلوب على المرحلة قبل تطبيق برنامج التصحيح لمقارنة النتائج، وبديها فالبلد يخوض مسارا يجعل من وضعية المرحلة السابقة تتغير.

2- أسلوب "مع أو بدون" With-without approach:

يأتي هذا الأسلوب بهدف تجاوز نقائص الأسلوب الأول فيما يخص الفصل بين محدّدات البرنامج ومحدّدات غير البرنامج للناتج الماكرو-اقتصادية، ويتمثل مبدأ هذا الأسلوب في مقارنة الأداء الماكرو-اقتصادي للبلدان المطبقة للتصحيح وغيرها من البلدان التي لا تُطبّقه، وبالتالي اعتبار هذه الأخيرة كمجموعة مراقبة⁽¹⁾ Groupe de contrôle، ويكون موضوع المقارنة هو النتائج المحصّل عليها في كلتا المجموعتين، ومن ثمّ الحكم على آثار برامج التصحيح بناء على الفروقات في النتائج، "وفي هذا الإطار تُعدّ ورقة سانتيللا (Santaella, 1996) من الدّراسات الرائدة في هذا المجال"⁽²⁾، إلاّ أنّ هذا الأسلوب لا يخلو هو الآخر من بعض العيوب، ومن ذلك ما يلي⁽³⁾:

- من الطبيعي أنّ الدول المتبنيّة لبرنامج التصحيح تختلف مع بقية الدول حتى قبل تطبيقها للبرنامج، كما أنه لا يتمّ انتقاؤها عشوائيا، بل يتمّ ذلك على أساس أدائها الاقتصادي السيّ قبل التصحيح. وفي هذه الحالة يكون الانتقاء غير العشوائي لهذه الدول مغالطة وتضليل في تقدير آثار برامج التصحيح بأسلوب "مع أو بدون".

(1) Bernard Conte, Op.Cit, p. 02

(2) منذر الشرع وخالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 209

(3) Bernard Conte, Op.Cit, p. 03

- يفترض الأسلوب جملة الدول (مع البرنامج أو بدونه) خاضعة لنفس البيئة الخارجية ويكون تعاملها سواء مع هذه الأخيرة.
- لا يُراعي الأسلوب الخصائص الداخلية لهذه الدول خاصة في السياسات الاقتصادية.
- لا يُميز الأسلوب بين الدول المطبقة للبرنامج فيما يخصّ درجة تنفيذ البرامج.

3- أسلوب النتائج-الأهداف: Résultats-objectifs:

يتمّ تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي وفقا لهذا الأسلوب من خلال مقارنة النتائج المحصّل عليها بعد تنفيذ البرنامج بالأهداف المرسومة مسبقا، فكّلما اقتربت النتائج من الأهداف دلّ ذلك على إيجابية البرنامج المطبّق، إلّا أنّ استخدام هذا الأسلوب ينفرد به فقط خبراء صندوق النقد نظرا لسريّة إعداد برامج التصحيح⁽¹⁾.

4- أسلوب الحقائق المقابلة Counterfactual approach:

يقوم هذا الأسلوب على مقارنة المسارات الفعلية لبعض من المتغيّرات المستهدفة في البرامج بمسارها التي كان يُمكن الحصول عليها من دون الانخراط في برامج التصحيح. ومن ضمن الدّراسات التي انتهجت هذا الأسلوب دراسة عماد ليمان المعنونة⁽²⁾ بـ: " A time series approach for the evaluation of the Tunisian adjustment program 1986-1991".

أخيرا، يُمكن القول أنّ الاختلاف البيّن للأساليب المنتهجة لتقييم برامج التصحيح يُفضي طبيعيا إلى اختلاف الحكم على هذه البرامج، وهذا ما يُفسّر غياب إجماع Consensus حول الجدوى من التصحيح الهيكلي بين الاقتصاديين والخبراء في المؤسّستين الماليتين وخارجهما.

المطلب الثاني: صعوبات تقييم برامج التصحيح الهيكلي.

إنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى أحكام سليمة بشكل مطلق على نتائج التصحيح الهيكلي في الدول النامية نظرا للصعوبات التي تقع كعائق أمام معرفة حقيقة الأمور، وحسب Philippe Hugon، توجد أساسا ثلاث صعوبات يُمكن إجمالها في العناصر التالية⁽³⁾:

(1) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 170

(2) منذر الشرع وخالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 209

(3) Philippe Hugon, La problématique de l'Ajustement; l'expérience de l'Afrique Sub-Saharienne, in "Ajustement et développement, l'Armathan, Paris, 1993, p. 36

- مشكلة الإعلام Information:

رغم الدراسات الحديثة الهائلة، تبقى أنظمة المعلومات شحيحة بهدف معرفة آثار إعادة التوزيع لبرامج التصحيح، وغالبا ما يُعبّر عن ذلك بمؤشرات ماكرو-اقتصادية ذات بعد واحد Unidimensionnel ونماذج قياسية في الإطار الكيترية للمجمّعات والتوازنات في المحاسبة الوطنية أو في الإطار النقدي للتوازنات النقدية-المالية Monétaro-Financiers، وبالتالي إقصاء المؤشرات الاجتماعية (فيما يخصّ التغذية، التعليم، الصحة، العمل،...) وكذا مؤشرات حول البنى الاجتماعية وعمليات إعادة التوزيع. كما أنّ غياب الإحصاء الديمغرافي ومراسد دائمة، يجعل من الصعب معرفة إذا ما كان هناك انعكاس على التحركات الديمغرافية إذا ما ساءت أحوال التغذية في المناطق النائية، إضافة لذلك، لا توجد إلاّ مؤشرات تقريبية حول الاقصاديات الموازية وغير الرسمية.

- مشكلة التمهيد الزمكاني، للتصحيح:

إنّ التصحيح عملية تمتدّ آثارها لعدّة فترات، وتُخلّف آثارا اجتماعية حادّة في مرحلة الانتقال، تُعتبر كانعكاس للاختلالات في الميزان الجاري والاختلالات المالية الداخلية. لذا من الضروري التمييز بين الأسباب الهيكلية والظرفية للاختلالات المالية والاقتصادية، بين مظاهر الاختلالات على المستوى الداخلي والخارجي، بين إجراءات التثبيت الرامية إلى تقليص الطلب الإجمالي وإجراءات التصحيح الهادفة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة تخصيص الموارد. فالسياسات النقدية والجبائية تؤدّي لانكماش الطلب أو القرض الداخلي في المدى القصير، وإجراءات أخرى تعمل على تغيير هيكل الإنفاق لها آثار على المدى المتوسّط، بينما الإصلاحات التنظيمية والمؤسّسات تكون في المدى البعيد.

- مشكلة التخليل Imputation:

يُسند لسياسات التصحيح بعض الآثار التي هي بريئة منها، فبرامج التصحيح في الثمانينات تمّت في فترة تميّزت بانخفاض معدّلات التبادل للمواد الأولية، وتحوّل Inversion في التدفقات المالية شمال-جنوب وعوامل أخرى تُضاف إلى الآثار الانكماشية Déflationniste لسياسات التصحيح.

المطلب الثالث: إتيقانات برامج التصحيح الهيكلي.

إنّ التوصيات الليبرالية التي يوصي بها كلّ من صندوق النقد والبنك العالمي قد لاقت -وثلاقي- انتقادات لا حصر لها إن على المستوى النظري أو على المستوى العملي. وإجمالاً -Grosso modo، يكاد يُجمع المحلّلون على أنّ التصحيح الهيكلي كان ضرورياً للدول المدينة للخروج من أزمتها، لكنّ التصحيح الموصى به من قِبل مؤسّستي Breton woods -هو في الواقع- تصحيح يصبّ أساساً في مصلحة الدول المتقدّمة قبل أن يكون تريباقاً ناجعاً للدول المدينة. وهنا نستعرض بعض الانتقادات مبنّية على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على التوالي مع العلم أنّ آثار برامج التصحيح ولو دُرست بشكل مجزّأ، فهي مترابطة فيما بينها على كلّ الجبهات.

1- على المستوى الاقتصادي:

إنّ التحرير المالي، بدل أن يُسهم في رفع مستويات الادّخار والاستثمار، أدّى إلى فوضى مالية Instabilité financière، وتُشير التجارب إلى أنّ الادّخار لا يستجيب آتياً -في الدول النامية- لرفع معدّلات الفائدة، حيث أنه يرتبط أساساً بين توزيع الدخول في هذه الدول. من جانب آخر، فالرفع من معدّلات الفائدة يؤثّر سلباً على الاستثمار المنتج. أمّا فيما يخصّ الاختلالات الخارجية، التي يرى صندوق النقد أنه يُمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنويع هياكل الصادرات والواردات في المدى الطويل، فإنه من الناحية العملية يصطدم إجراء إعادة التوازن في المدى القصير بضعف مرونة الصادرات وصلابة Rigidité الطلب على الواردات، ومن ثمّ فتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلاّ على تعميق العجز الخارجي⁽¹⁾.

وفيما يتعلّق بالتضخّم، فبالرغم من الإجراءات الصارمة كتقليص الإنفاق ووضع سقف الائتمان المصرفي وتقليص عجز الموازنة، فالتضخّم يظلّ مشكلة هيكلية على حدّ قول الدكتور رمزي زكي، الذي يرى أنّ "جانبا كبير من هذا التضخّم سببه عوامل هيكلية (مثل بطء النموّ في القطاع المنتج للسلع الغذائية والاختلال القائم بين الزراعة والصناعة والهجرة إلى المدن...) وهذه الاختلالات الهيكلية لا يُمكن معالجتها في الآجال القصيرة أو المتوسّطة التي تُغطّيها برامج

(1) Hakim Ben Hamouda, Op.Cit, pp. 113-114

الصندوق، كما أن جانباً يُعتدّ به من التضخّم المحليّ مصدره عوامل خارجية (تضخّم مستورد) مثل (ارتفاع أسعار النفط، زيادة أسعار الواردات، ارتفاع تكلفة الإقراض الخارجي، تدهور طاقة الدولة على الاستيراد نتيجة لزيادة عبء الديون، تقلّبات أسعار الصرف⁽¹⁾).

وعلى المستوى النظري، تُركّز الانتقادات أساساً على دور السوق، الذي هو محلّ ثقة مطلقة في الفلسفة الليبرالية للمؤسّستين الماليّتين، والذي يُعتبر الكفيل بضمان التخصيص الأمثل للموارد، والواقع أنه محلّ تشكيك في أدائه المثالي لدى كثير من الاقتصاديين. ويذهب الدكتور سمير أمين إلى أن السوق "ليست نظاماً مستقلاً تحكمه عقلانية اقتصادية بحثة كما تدّعي الإيديولوجية البرجوازية السائدة، فالعلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساسها هيمنة البرجوازية هي التي تُحدّد الإطار الذي يعمل السوق فيه"⁽²⁾. والحديث عن مثالية دور السوق في الدول النامية هو تضليل سافر، لأنّ هذه الأخيرة تفتقد مبدئياً لمقومات كفاءة عمل السوق، هذا إذا سلّمنا جدلاً بوجود الكفاءة التي تُبشّر بها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. ومن ضمن العوامل التي تحول دون عمل السوق⁽³⁾، عدم انتشار مؤسّسات السوق وأساساً المؤسّسات المالية والنقدية، ازدواجية الأسواق (الحديثة والوطنية)، تشوّه أسواق العمل، الدور التداخلّي Interventionist للدولة، ظروف الاحتكار نتيجة صغر الأسواق، تأثر السوق في الدول النامية بالاعتبارات الاجتماعية، سواء في عمليات الإنتاج أو التوظيف أو التوزيع، بالإضافة إلى افتقاد شروط الليبرالية السياسية لضمان كفاءة عمل السوق ولحماية حقوق العمل وأصحاب العمل.

2- على المستوى الاجتماعي:

إنّ الإجراءات الاقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي تُخلف دون أدنى شكّ تكلفة اجتماعية باهظة، هذا ما يكاد يُجمع عليه المحلّلون عندما يكتبون أنّ تحقيق توازنات ماكرو-اقتصادية في بعض الدول يكون دوماً على حساب تدهور اجتماعي معتبر، ويُقرّ بذلك حتى الخبراء من داخل مؤسّستي Breton woods، معتبرين التكلفة الاجتماعية Social cost. بمثابة الألم الذي يجب أن يتحمّله البلد المدين حتى يكون للترياق أثره الفعّال على الاقتصاد في الأمد البعيد.

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 195

(2) سعد حافظ، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ملتقى حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف

الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999، ص 500

(3) سعد حافظ، مرجع سابق، ص 505

ويُصنّف Marc Raffinot آثار برامج التصحيح الهيكلي على الطبقات الاجتماعية الضعيفة إلى صنفين⁽¹⁾: أثر مباشر على الدخل الحقيقية وأثر غير مباشر من خلال تقليص عرض السلع العمومية. يتعلّق الأثر الأوّل بإجراءات تخفيض الأجور، رفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض الدعم، وإجراءات ماكرو-اقتصادية - كتخفيض قيمة العملة- التي تُسهم في إحداث مظاهر تضخّمية أو كسياسات نقدية متشدّدة Restrictives التي تتسبّب في انكماش النشاط الاقتصادي وذلك بالتأثير سلبيًا على العمل مثلاً. أمّا فيما يخصّ الأثر الثاني، فمن شأن تقليص ميزانية البرامج الاجتماعية أن يُخفّض من إشباع حاجة المواطنين من الحاجات الأساسية كالعناية الصحيّة، التعليم، وغيرها.

وبديهيًا، عندما تُلغي الدولة دعمها للمنتجات الأوّلية وتعمل على تحرير الأسعار وتقليص الأجور الحقيقية فإنّ القدرة الشرائية لشريحة عريضة من المجتمع ستنخفض، ويكون الأثر الأكثر ضرراً على الفقراء، وذوي الدخل المحدودة. كما أنّ خصوصية مؤسسات القطاع العام بما تعنيه العملية من تسريح عدد هائل من العمّال -بعد سنوات من العطاء- والحدّ من التوظيف، وفي ظلّ غياب ضمانات اجتماعية كفيلة فعلياً بالبطالين، فإنّ البطالة ستتفاقم، وتمسّ فئات اجتماعية عديدة، كما أنّ رفع تكاليف التمدرس سيؤدّي إلى تنامي ظاهرة التسرّب المدرسي خاصة إذا كانت الأسرة فقيرة تحتاج إلى عمالة أبنائها لتحصّل دخل يضمن لها حياة كريمة.

وكلّ هذه الأسباب مجتمعة -باسم التصحيح الهيكلي- سيكون نتائجها تنامي ظاهرة الفقر، والذي هو الآخر سيكون سبباً مباشراً في انتشار أمراض اجتماعية كثيرة منها تحلّل الأسرة، الانتحار، الأمراض العقلية، الجرائم السرقة... وغيرها. وتُشير التجارب إلى أنه في حال استفحال الفقر، فإنه ليس من اليسير استئصاله ودليل ذلك فشل استراتيجيات البنك العالمي في التصديّ للفقر بالرغم من الجهود المبذولة على هذا الصعيد.

(1) Marc Raffinot, Op.Cit, p. 163

3- على المستوى السياسي:

حسب Haggard, Lafay et Mourrisson، "السياسة الملائمة هي السياسة المثالية سياسيا Politique politiquement optimale، والتي تُعرّف على أنها تلك التي تسمح للسلطات العمومية بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مع تجنّب الأخطار المتعلقة بالاضطرابات الاجتماعية والفوضى السياسية"⁽¹⁾.

فهل ينطبق هذا الحكم على سياسات برامج المؤسّستين الماليتين؟

لا ريب، فالبحث عن جواب سيكون في نطاق الاقتصاد السياسي لبرامج التصحيح الهيكلي⁽²⁾، ولأنه يُميّز في برامج التصحيح الهيكلي جانبان: جانب التثبيت وجانب التصحيح فإنّ الآثار السياسية لهذه البرامج تُصنّف طبيعيا إلى آثار سياسية للتثبيت وأخرى للتصحيح، وهي آثار تختلف فيما بينها باعتبار جملة من الأسباب⁽³⁾، حيث أنّ إجراءات التثبيت لها أثر سريع Immédiat، لأنها تهدف في المدى القصير إلى تقليص الطلب في أقرب أجل بينما يتطلب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مدّة زمنية أطول وتظهر نتائجها في فترات متفاوتة حسب الحالات. كما أنّ هذه الإصلاحات دون مستوى إحداث صدمة Effet de choc على المواطنين، كما هو شأن برامج التثبيت.

فبالنسبة لبرامج التثبيت، يكون الأثر الذي تُلحقه بفئات المجتمع متفاوتا، كما تُشير لذلك دراسة قام بها كلٌّ من Haggard, LaFay et Mourrisson (1995)⁽³⁾، حيث أنّ الإجراءات الأكثر خطرا على المستوى السياسي هي تلك التي لها أثر مباشر على القدرة الشرائية للطبقات الحضرية Urbaines، إذ أنّ إلغاء الدعم على السلع الضرورية، توقيف التوظيف، تقليص الأجور وتخفيض قيمة العملة تتسبّب في ظهور معارضة واضطرابات اجتماعية، وسيتجلّى ذلك أولا في تظاهرات Manifestations ليتطوّر الأمر لاحقا إلى إضرابات. من جانب آخر، أشارت الدراسة إلى أنّ الإجراءات التي لها تأثير أقلّ سياسيا هي تلك التي تكون نتائجها بخصوص إعادة التوزيع

(1) Jean-Pierre Berdot, Op.Cit, p. 1152

(2) موضوع الاقتصاد السياسي لبرامج التصحيح الهيكلي هو دراسة إمكانية الإنجاز السياسي لهذه البرامج La faisabilité politique du PAS، من خلال التعرض للآثار السياسية المنجزة عن تنفيذها.

(3) Stephan Haggard et al, Op.Cit, p. 71

(3) Jean-Pierre Berdot, Op.Cit, pp. 1158-1159

محايدة Neutre، فمن مصلحة الحكومة مثلاً خفض الإنفاق العمومي على الاستثمار أو نفقات التسيير (عدا الأجور) بدل خفض نفقات الاستهلاك.

أمّا فيما يتعلّق بإجراءات التصحيح، تُعتبر كلّ من الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية من بين الإجراءات الخطيرة خاصّة على المعنّيين بشكل مباشر بها؛ أي عمّال القطاع العام الذين سيكون مصيرهم البطالة وكذا المنتجين المحليين الذين يكون إنتاجهم موجّهًا بشكل أساسي للسوق الداخلي.

وعموماً، تُشكّل برامج صندوق النقد والبنك العالمي خطراً حقيقياً لأما غالباً ما تؤزّم الوضع الاقتصادي للبلد المعني، ومن ثمّ تُهدّد بشكل مباشر الوضع الاجتماعي للمواطنين حيث تكون معدلات البطالة والفقر مرشحة دوماً للزيادة، الأمر الذي يدفع بالمتضرّرين تنظيم إضرابات قد تتطوّر إلى أن تدخّل البلد في دوّامة من الفوضى السياسية، بل وقد تنتهي بالانقلاب على الحكومات.



يقوم البلد المدين مقابل إعادة جدولة دينه الخارجي من طرف نادي باريس بتبني برامج تصحيح هيكلي (PAS)، وهي جملة من الإجراءات والتوصيات التي تخص السياسة الاقتصادية الواجب انتهاجها لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية الناجمة عن تبني سياسات غير سليمة.

ويتمّ التصحيح الهيكلي تحت إشراف مؤسستي Breton woods في شكل برامج، يتولّى صندوق النقد جانب التثبيت الاقتصادي منها، وهي إجراءات قصيرة المدى تمسّ كلّ من الميزانية العامة، سعر الصرف والسياسة النقدية. أمّا البنك العالمي، فيتولّى جانب التصحيح الهيكلي من هذه البرامج، وهي إجراءات بعيدة المدى ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، الخصخصة والتحرير المالي.

وليس يخفى فإنّ لهذه البرامج آثار على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وبغية تقييمها يستخدم الاقتصاديون والخبراء طرقاً متباينة، أهمّها طريقة ما قبل وما بعد، طريقة مع أو بدون، طريقة مقارنة النتائج بالأهداف وطريقة الحقائق المقابلة. وطبيعياً فإنّ النتائج تتباين فيما بينها وبالتالي تختلف الاستنتاجات والأحكام.



الفصل الثاني
في تاريخ الجزائر

حالة الجزائر

مركز
الدراسات
السياسية
والاقتصادية

رأينا في الفصل الثاني من الباب الأول والمتعلق بتطور المديونية الخارجية للجزائر أن الأمور زادت تفاقما مباشرة بعد الأزمة العالمية لسنة 1986، وقد بلغت ذروتها مع نهاية 1993، حيث شهدت معدلات خدمة الدين مستويات جد مرتفعة تجاوزت ثلاثة أرباع إيرادات الصادرات.

وبعد أخذ وردّ في أوساط أهل الحلّ والعقد بخصوص مسألة إعادة الجدولة، وفي ظلّ جوّ سياسي مشحون وظروف تسيير كلّها في الاتجاه المعاكس، تبين للجميع أنه لا مفرّ من العودة إلى نادي باريس، وذلك ما حصل في جوان 1994. وإثر ذلك قامت الجزائر بتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي على أمل تصويب المسار الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد من جديد.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول عرض الخطوات التي قطعتها الجزائر في إطار تعاملها مع كلّ من نادي باريس والمؤسّستين الماليّتين، وسيكون ذلك في مبحثين، أوّلهما يتعلّق بإعادة جدولة الدين الجزائري في كلّ من نادي باريس ولندن، وثانيهما يتعلّق بتفكيك محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الخاصّ بالجزائر.

المبحث الأول

إعادة جدولة الدين الجزائري

لم يكن للجزائر خيار في أن تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية بعدما بلغت معدلات خدمة الدين الخارجي مستويات حرجة. ففي سنة 1993، بلغ المعدل 86% بينما تجاوز نسبة 100% خلال الثلاثي الأول من سنة 1994⁽¹⁾. وقد لجأت الجزائر لكل من نادي باريس ونادي لندن على أمل التخفيف من عبء خدمة ديونها الخارجية.

المطلب الأول: اللجوء للنادي باريس.

لجأت الجزائر إلى نادي باريس أول مرة في جوان 1994 بعد إمضائها اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، وقد حُدد تاريخ 30 سبتمبر كتاريخ توقف، حيث أن القروض المعنية بإعادة الجدولة هي فقط التي تم التعاقد عليها قبل هذا التاريخ. أما فترة التحسيد Consolidation، فقد حُددت بين 01 جوان 1994 إلى غاية 31 مايو 1995، وهي الفترة التي يستغرقها برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد⁽²⁾. وفيما يخصّ المبلغ المعني بإعادة الجدولة فهو 4400 مليون دولار يُسدّد بحسب الشروط التالية⁽³⁾:

- إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدّة العفو أربع سنوات.
- يبدأ سداد خدمة الدين في مايو 1998.

(1) Ahmed Benbitour, Op.Cit, p. 133

(2) Brahim Guendouzi, Les retombées de l'Ajustement Structurel sur le développement local en Algérie, CREAD, n°46, Alger, 1998, p. 142

(3) تصريح بن بيتور، وزير المالية، الخبر، عدد 1095، جوان 1994.

وقد سمحت العملية للجزائر بأن تستفيد من قرض بقيمة 1250 مليون دولار من صندوق النقد بهدف دعم ميزان المدفوعات، على أن يكون السداد خلال خمس سنوات منها ثلاث سنوات كفترة سماح. ثم بعد سنة تقريبا، لجأت الجزائر مرة أخرى إلى نادي باريس، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة سبعة ملايين دولار، وذلك بالشروط التالية⁽¹⁾:

- فترة التجسيد تمتد من جوان 1995 حتى أفريل 1998.
- فترة السداد 13 سنة.
- منها أربع سنوات كفترة سماح.
- يبدأ السداد في السادس الثاني من سنة 1999.

المطلب الثاني: اللجوء إلى نادي لندن.

في أكتوبر 1994، تقدمت الجزائر رسميا لطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة لدى نادي لندن، وبعد سبعة أشهر من المفاوضات استطاعت الجزائر أن تحصل على اتفاق في ماي 1995 لإعادة جدولة ما قيمته 3,2 مليار دولار. وقد مسّت العملية جانبيين هما⁽²⁾:

- 1- ديون كانت موضوع إعادة تمويل سابقة (Reprofilage) مع القرض الليوي وقروض إيجار مع اليابان قيمتها 1,1 مليار دولار مستحقة في الفترة 01 مارس 1994 إلى 31 ديسمبر 1997، وقد مُنحت لها فترة استحقاق بـ 12,5 سنة منها 6,5 سنوات كفترة سماح.
- 2- ديون أخرى بقيمة 2,1 مليار دولار لم تكن محلّ إعادة تمويل وقد حُصّت بفترة استحقاق تُقدّر بـ 16 سنة منها 6,5 سنوات كفترة سماح.

هكذا تكون عملية إعادة الجدولة قد شملت تقريبا نصف قيمة الدين الإجمالي في 1994 والمقدّر بـ 28 مليار دولار، أي أنّ 14,6 مليار دولار قد أُعيدت جدولتها. ومن جانب آخر حصلت الجزائر على 2,6 مليار دولار كقروض من مؤسّستي Breton woods، وهي كلّها مؤشّرات تخدم الجزائر لإعادة ترتيب البيت الداخلي بعد الفكّ المؤقت للخناق المالي.

⁽¹⁾ Nimour Mouna, Endettement et développement, Mémoire de Magister, Oran, 2001, p. 174
⁽²⁾ بلوناس عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص 319

المبحث الثاني

برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بالجزائر

قامت الجزائر بتطبيق جملة من السياسات الاقتصادية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وذلك على أمل تصحيح الاختلالات التي خلفتها السياسات السابقة، وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

المطلب الأول: السياسة الميزانية.

يرمي برنامج التصحيح الهيكلي في الفترة 1994-1998 بخصوص السياسة الميزانية إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة المؤسسات وتطهير محفظة البنوك.
- زيادة الادّخار العمومي.
- وضع نظام لسعر صرف الدينار، يكون أكثر مصداقية.
- رفع أسعار المواد الطاقوية.
- رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية.
- الحدّ من عجز الخزينة.

وكلّ عنصر من هذه الإجراءات إلّا ويصبّ في أحد الجانبين؛ جانب النفقات وجانب الإيرادات، ومعلوم أنه في المدى القصير والمتوسّط من اليسير التحكّم في النفقات وذلك فقط بالضغط عليها، وعلى النقيض من ذلك، فإنه من الصعب تحصيل مزيد من الإيرادات في ظلّ كساد اقتصادي Récession، لأنّ توسيع الضغط الجبائي قد يحول دون إنعاش الاقتصاد الوطني، وعليه كان من باب أولى التركيز أساسا على جانب الإنفاق.

وبلغة الأرقام⁽¹⁾، كان هدف التثبيت الاقتصادي سنة 1994 تخفيض العجز في الميزانية من 5,9% من PIB سنة 1993 إلى 0,3% سنة 1994، وتخفيض عجز الخزينة من 8,7% إلى 3,3% فقط خلال نفس الفترة، على أن يكون هناك فائض بقيمة 0,3% بداية من 1996 ثم 0,6% في 1997 و2,7% في 1998، السنة الأخيرة من عمر البرنامج.

ولبلوغ ذلك تم عمليا اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحديد نسبة الأجور إلى الناتج المحلي (PIB) بقيمة 9,1% بالنسبة لسنة 1996 و8,9% بالنسبة لسنة 1997 وكذا 1998 مع العلم أن هذه النسبة قد بلغت 10,5% في سنة 1993 و10,3% في سنة 1995.

- تخفيض نسبة رصيد صندوق دعم الأسعار من 4,9% من PIB إلى 0,8% كأقصى حدّ سنة 1996 و0,6% سنة 1998. ويوضح الجدول أدناه تطوّر المواد الغذائية المدعومة والتي عرفت تناقضا بداية من 1995 حيث كانت أربع مواد لتتخصر في مادة واحدة.

1996	1995	1994	1993
- الحليب المبستر	- القمح الصلب واللين	- الحبوب	- الحبوب
	- السميد	- السميد	- السميد
	- الدقيق المستورد	- الدقيق المستورد	- الدقيق
	- الحليب	- الحليب	- الحليب
		- دقيق الأطفال	- دقيق الأطفال

المصدر: قوانين المالية 93-94-95-1996.

من جانب آخر، شهدت المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الأساسية تراجعاً واضحاً خلال الفترة 1994-1996، فبعدما بلغت 22 مليار دينار سنة 1993، انخفضت إلى 17,4 مليار دينار في 1994 ثم 17 مليار دينار في السنة الموالية لتعرف قيمة أدنى بكثير هي 2,2 مليار دينار سنة 1996.

⁽¹⁾ CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux de l'Ajustement Structurel, 1999

وعموماً، فقد كانت التوقعات بشأن برنامج الميزانية العامة على النحو التالي:

1997-1996	1996-1995	1995-1994	
31,1	29,8	31,86	1- الإيرادات:
17,9	17,7	16,57	منها: - جباية بترولية
29,4	29,1	-32,12	2- النفقات:
22,4	22	-24,2	منها: - الجارية
7	7,1	-7,96	- نفقات التجهيز
1,7	0,7	-0,26	3- رصيد الميزانية
-	-0,2	-	4- حسابات خاصة
-0,1	-0,2	-0,25	5- قروض الخزينة الصافية
1,6	0,3	-0,51	6- رصيد الخزينة
-1	-1,5	-2,78	7- مبالغ التطهير
0,6	-1,2	-3,29	8- الرصيد الإجمالي للخزينة

المطلب الثامن: تخفيض سعر الصرف.

في إطار برنامج التثبيت، قامت الجزائر بتخفيض قيمة العملة مرتين؛ سنة 1994 بنسبة 7,3% في شهر مارس ثم 40,7% في شهر أبريل. وإثر ذلك أصبح الدولار الأمريكي يُعادل 38 ديناراً في مارس 1994 بعد أن كان يُعادل 24 ديناراً في السابق ثم أصبح يُعادل 45 ديناراً مع نهاية السنة⁽¹⁾.

يُعتبر هذا التخفيض من قيمة العملة من أهم إجراءات برنامج التصحيح، لأنّ المراد منه بالدرجة الأولى إعطاء مصادقية لسعر صرف العملة حتى تُصبح مرآة لحقيقة الاقتصاد الوطني، ومن ثمّ يُمكن الاعتماد عليه كوسيلة لجعله أقرب للتنافسية الخارجية، وهي صفة لازمة حتى يتعزّز وضع التجارة الخارجية، وبالتالي يُصبح بالإمكان تحصيل إيرادات معتبرة من العملة الصعبة تستخدمها الدولة لسداد دينها الخارجي، كما تستخدمها لتمويل برامجها التنموية.

(1) Ammar Belhimer, Op.Cit, p. 228

وقد تضمن البرنامج في هذا الإطار بالنسبة للجزائر الأهداف التالية⁽¹⁾:

- رفع القيود على الصرف المفروضة في 1992 ومواصلة تحريم نظام الصرف وذلك بهدف تحقيق إمكانية تحويل الدينار Convertibilité على كامل التعاملات الجارية.
- إقامة سوق ما بين البنوك Interbancaire للعملة الصعبة التي تتلقاها من زبائنها.
- ومنذ 1996 تمّ التخلّي عن مواعيد التثبيت Séances de fixing، الأمر الذي يعني التحوّل إلى نظام معدّلات الصرف المعوّم.
- إقامة مكاتب الصرف.

المطلب الثالث: السياسة النقدية.

تُستعمل أدوات السياسة النقدية المستندة إلى السوق للتأثير مباشرة على العملة، القرض وأسعار الفائدة وبإدخال تغييرات على شروط السيولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وتهدف هذه الإجراءات إلى تخصيص أفضل للموارد، فتبني سياسة نقدية سليمة سيعمل على تعبئة الادّخار وتوجيهه نحو الاستثمارات ذات المردودية الفعلية.

وبالنسبة للجزائر، فقد كانت عناصر السياسة النقدية المتشدّدة Restrictive التي تبنتها في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي كالاتي⁽²⁾:

- 1- تقليص التوسّع النقدي من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- 2- رفع معدّل إعادة الخصم Réescompte إلى 15% والمعدّل المحوري Taux pivot لبنك الجزائر إلى 20% ومعدّل الكشف Taux sur le découvert إلى 24%.
- 3- تحديد سقف الهامش البنكي بـ5%.
- 4- رفع معدّل الادّخار المتعلّق بالسكن إلى 10% و14% بالنسبة للدفاتر الأخرى.
- 5- منح الخزينة معدّلات فائدة بـ16,5% على سندات التجهيز.

⁽¹⁾ CNES, Op.Cit, p. 192

⁽²⁾ Youcef Benabdallah, Ajustement Structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie, CREAD, n°46, Alger, 1998, p. 59

وتكتملة لهذه الإجراءات، جاء التصحيح الهيكلي لتحقيق ما يلي من أهداف:

- 1- تقليص التوسّع في الإقراض الداخلي من خلال إعادة هيكلة مقابل الكتلة النقدية (Contreparties) لفائدة الاقتصاد.
- 2- الحدّ من عرض النقود المركزية (L'appel à la monnaie centrale)، التأثير على نسب معدّلات الفائدة وسقوف إعادة الخصم بهدف تحفيز النظام المصرفي على جذب موارد الادّخار وتجنّب اللّجوء إلى مؤسّسة الإصدار.
- 3- جعل معدّل التضخّم يتقارب مع المعدّلات في اقتصاديات الشركاء التجاريين.
- 4- دعم قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الرابع: تحرير التجارة الخارجية.

يُركّز برنامج التصحيح الهيكلي على تصحيح الاختلالات الخارجية، وذلك بالقضاء على العجز الخارجي، وحسب الفلسفة الليبرالية فإنّ ذلك يتأتّى بتحرير التجارة الخارجية لأنّ هذه الأخيرة تُعتبر محرّكاً للتنمية الاقتصادية ووسيلة للتموّل الجيّد في النظام التجاري العالمي، كما أنّها السبيل للحصول على إيرادات بالعملة الصعبة التي يحتاجها البلد المدين للخروج من حالة عدم السيولة.

وعلى ضوء هذه الفكرة تبنت الجزائر إجراءات عملية لتحرير تجارتها الخارجية وهي أساساً أربع إجراءات تتمثّل فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- إلغاء شروط الحدّ الأدنى من القروض الموجهة لاستيراد السلع الأساسية وذلك في منتصف سنة 1995.
- 2- الإلغاء التدريجي لقائمة السلع ممنوعة الاستيراد حيث بداية من جويلية 1994 أصبحت 12 مادة مسموحة الاستيراد.
- 3- إلغاء قوائم المنتجات التي يكون استيرادها خاضعا لمراعاة الشروط التقنية عدا المنتجات الغذائية المدعومة والمواد الصيدلانية.
- 4- إلغاء القيود على تمويل استيراد السيارات بداية من ديسمبر 1994.

(1) Belhimar, Op.Cit, pp. 237-238

وقد استمرت سياسة التحرير فيما يخص التجارة الخارجية والدفع مع بدء التسهيل التمويلي الموسع بعد 1995، فقد تم حلّ لجنة ad-hoc الخاصة بالتجارة الخارجية كما تمّ الترخيص لتسوية نفقات الصّحة والتعليم من خلال حرية الحصول على عملة صعبة من بنك الجزائر (منتصف ماي) والبنوك التجارية (1996).

وفيما يتعلّق بالحماية الجمركية، فقد شرع في تخفيض الحقوق الجمركية والعمليات الجمركية⁽¹⁾، فبعدها كان هناك 17 معدّل رسم جمركي في بداية التسعينيات، أصبح العدد فقط أربعة سنة 1997 وبعدها كان أعلى معدّل للرسوم 250% أصبح لاحقا فقط 45%. لقد قامت الحكومة آنذاك بمجهودات معتبرة من أجل تحسين الجهاز الجمركي وجعله وسيلة فعّالة لخدمة اقتصاد السوق.

المطلب الخامس: إصلاح وتوطئة المؤسسات العمومية.

تمّ في هذا الإطار منح استقلالية مالية لخمس مؤسسات من ضمن 23 مؤسسة عمومية في ديسمبر 1994 كما تمّ حلّ 88 مؤسسة عمومية محلية في أفريل 1994.

وفي إطار التسهيل التمويلي الموسع تمّ تعزيز هذه الخطوات حيث تمّت سنة 1995 تصفية بعض المؤسسات العمومية وذلك بمنحها استقلالية و/أو فتح رأسمالها للخواص، كما أُعيدت هيكلة وتأهيل 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة.

وفيما يخصّ البنوك، فقد تمّ اعتبارها في ظلّ التسهيل التمويلي مؤسسات عمومية يتطلّب الأمر إعادة تأهيلها وفي ذات الوقت اعتبارها وسيلة لتمرر السياسة الجديدة للقرض.

أمّا عن تنظيم القطاع العام، فقد استُحدث نظام جديد يُسمّى بالشركات قابضة^(*) Holding وهو نظام حلّ محلّ صناديق المشاركة. وتنقسم هذه الشركات إلى صنفين هما⁽²⁾:

1- شركات قابضة (Holding de branches): تجمع مؤسسات لها نفس النشاط أو نفس التخصص التكنولوجي وهي تتمثل في ستّ شركات:

- المناجم، الصناعات المعدنية والميكانيك.

(1) Brahim Guendouzi, Op.Cit, p. 140

(*) هي شركات بالأسهم رأسمالها الاجتماعي بيد الدولة إما كلياً أو بمعية أفراد معنويين آخرين، وظيفتها السهر على تسيير ومراقبة الرأسمال العمومي.

(2) Ammar Belhmar, Op.Cit, p. 251

- الصناعات الكهربائية والإلكترونية.
- الصناعات الغذائية الأساسية.
- قطاع الكيمياء، الصيدلة والأسمدة.

2- شركات قابضة (de type conglomérat): تجمع المؤسسات الاقتصادية العمومية التي

تدخل في القطاعات التنافسية، وهي خمس شركات تُغطّي القطاعات التالية:

- القطاع الفلاحي-الغذائي.
- الصناعات.
- الخدمات.
- الأشغال الكبرى.
- السكن ومواد البناء.

وفيما يتعلّق بالخصوصية، فقد تمّ إنشاء وزارة لإعادة الهيكلة الصناعية في ماي 1994 مهمتها الأساسية حوصصة المؤسسات العمومية، كما تمّ إعداد قانون خاصّ بالاستثمارات يسمح بمساهمة البنوك الأجنبية في رأسمال البنوك الخاصّ وذلك في أوت 1994. ومن ناحية أخرى، تمّ إدخال معايير جديدة بخصوص بيع المؤسسات العمومية في جويلية 1994.

من ضمن المراسيم المتعلقة بعملية الخصخصة⁽¹⁾ نذكر المرسوم 22-95 المؤرّخ في 26 أبريل 1995 والذي جاء فيه أنّ العمليات المقصودة والمسموحة هي تلك التي ترمي إلى تأهيل أو تحديث المؤسسة و/أو الاحتفاظ بكلّ أو لجزء من الأجزاء. وتهدف هذه الاعتبارات إلى طمأنة الشركاء الاجتماعيين -خاصّة النقابات- والمؤسسات العمومية.

أمّا المرسوم 77-96 المؤرّخ في 20 ماي 1996 فينصّ على تخصيص الموارد المتأتية من الخصخصة للإنفاق على جانبيين يخطّان المديونية:

- سداد الدين الداخلي والخارجي.
- تمويل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية المراد حوصصتها وكذا لتسوية كامل أو جزء من ديون المؤسسات العمومية.

(1) Amar Belhimar, Op.Cit, pp. 259-260

المطلب السادس: تحرير الأسعار.

لقد سبق وأن شرعت الجزائر -قبل التصحيح- في تحرير الأسعار منذ 1989 (قانون 89-12)، وقد تمّ تسريع خطى العملية في إطار برامج التصحيح "وإذا كان نظام الأسعار في الجزائر يُصنّف ثلاثة أنواع من الأسعار؛ الأسعار المحدّدة (إداريا)، الأسعار ذات الهوامش المحدّدة، الأسعار الحرة فإنه خلال تنفيذ البرنامج يتمّ تحويل أسعار بعض المواد من أسعار محدّدة إلى أسعار ذات الهوامش المحدّدة وتحويل هذه الأخيرة إلى الأسعار الحرة، كما أنه خلال تنفيذ البرنامج وبعده يستمرّ التخفيض بشكل متزايد للدعم المقدم للأسعار"⁽¹⁾.

ومن بين ما تضمّنت اتفاقية التثبيت الاقتصادي الإجراءات التالية⁽²⁾:

- 1- تعديل (زيادة بـ98%) لأسعار المواد الطاقوية والغذائية المدعومة (1994-1995).
 - 2- تبني قانون بخصوص المنافسة الذي يُقعد حرية تثبيت الأسعار ويُلغي إلزامية تصريح المنتجين بأسعارهم (جانفي 1995).
 - 3- إلغاء الهوامش المراقبة للمنتجات بالنسبة لكلّ المنتجات باستثناء ثمانية أساسية (أبريل 1994).
 - 4- تبني ميكانيزم يسمح بمراقبة دورية (سداسية) لتحويل أسعار البترول الخام الذي تركته سونطراك للمصفاة (Raffineries) (جوان 1994) ومراقبة فصيلة لأسعار الكهرباء والغاز (أوت 1994).
 - 5- تحرير أسعار المدخلات الفلاحية (ماي 1994).
 - 6- تحرير أسعار البناء والسكنات الاجتماعية (سبتمبر 1994).
 - 7- الحدّ من دعم أسعار الإنتاج الفلاحي عدا القمح والبطاطا (سبتمبر 1994).
- هكذا فإنّ تحرير الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى تخلي الدولة عن دعم المنتجات سيُخفف العبء عن الدولة فيما يخصّ الإنفاق العمومي ويُمهد لإقامة اقتصاد سوق تكون فيه الأسعار وسيلة فعّالة لتخصيص أفضل للموارد.

(1) بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 324

(2) Ammar Belhimar, Op.Cit, p. 245

وإضافة لما سبق، فقد تضمّن القانون 06-95 المؤرّخ في 25 جانفي 1995 -المتعلّق بالمنافسة- مبدأين أساسيين هما حرّية الأسعار واعتماد المنافسة، فحسب المادّة الرابعة منه يتمّ تحديد أسعار السّلع والخدمات بشكل حرّ من خلال المنافسة إلّا أنّ المادّة الخامسة من نفس القانون تستثني بعض السّلع والخدمات التي تُعتبر في نظر الدولة استراتيجية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم الخطوات التي مرّت بها الجزائر في تعاملها مع كلّ من نادي باريس، نادي لندن ومؤسّستي Breton woods، وهي أساسا خطوات تقنية تخضع عموما لمقاييس واحدة بالنسبة لجميع الدول المدينة باستثناء بعض التفاصيل التي تختلف من بلد لآخر على حسب طبيعة اقتصاد البلد ووضعية مديونيته الخارجية.

وقد لجأت الجزائر لنادي باريس في جوان 1994 ولنادي لندن في أكتوبر 1994 حيث استفادت إثر ذلك من إعادة جدولة نصف ديونها الخارجية تقريبا، وبالمقابل تحصّلت على حوالي 2,6 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتمويل ميزان مدفوعاتها وتمويل مشاريعها التنموية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي.

والسؤال المطروح بعد ذلك هو إلى أيّ مدى ساهمت إعادة جدولة الدين وبرنامج التصحيح الهيكلي في التخفيف من المديونية الخارجية للجزائر؟

هذا ما سنتعرّف عليه في طيّات الفصل التالي.

الكتاب الثالث

تقييم التجربة الجزائرية

الفصل الأول
حاشية على كتاب سماه سما

أثر التصحيح الهيكلي على

المديونية الخارجية في الجزائر

بملا بيا:
حما

بعد أن تعرّضنا في الجانب النظري إلى كيفية حدوث أزمة المديونية ثمّ إلى كيفية إدارتها من خلال إعادة الجدولة وما يتبع ذلك من تصحيح هيكلي، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة وتحليل أثر التصحيح على المديونية الخارجية للجزائر وذلك طبعاً لن يكون بشكل مباشر وإنما من خلال تتبّع مواطن التأثير التي خلّفتها إجراءات التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الوطني.

بعبارة أخرى، نعلم أنه مع بداية 1997م استمرّ مخزون الدين الخارجي في الانخفاض وهو انخفاض مترام مع مباشرة الجزائر تطبيق برنامج التصحيح، ودون شكّ فالأثر الكبير لهذا الانخفاض يُعزى بالأساس إلى تحسّن الإيرادات النفطية، لكنّ دراستنا إنّما تتمثّل في تبيان مدى مساهمة التصحيح الهيكلي في هذا الانخفاض ولو أنّها مساهمة محدودة، وسيسمح لنا ذلك بالوقوف على العقبات التي حالت دون بلوغ أهداف البرنامج.

من أجل ذلك قسّمنا الفصل إلى أربع مباحث، حيث تعرّض في المبحث الأوّل إلى تطوّر المديونية الخارجية بعد إعادة الجدولة، ثمّ في المبحث الثاني سنعرض للنتائج الماكرومالية للتصحيح الهيكلي، كما سنعرض في المبحث الثالث للآثار على الاقتصاد الحقيقي. لنخلص في المبحث الرابع للإشكالية الجديدة للريع البترولي في ظلّ التصحيح الهيكلي.

المبحث الأول

تطور المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الأول: تطور مخزون الدين الخارجي بعد إعطاء الجاهلية.

على الرغم من قيام الجزائر بإعادة جدولة دينها سنة 1994 إلا أن مخزون الدين استمرّ في النموّ ليلبغ ذروته سنة 1996 حوالي 33,651 مليار دولار بعدما كان قبل ثلاث سنوات 25,72 مليار دولار، ويُعزى ذلك أساساً إلى حصول الجزائر على تمويلات جديدة خاصة من قبل مؤسّستي Breton Woods.

لكن وبداية من سنة 1997، استمرّ إجمالي الدين في الانخفاض ليصل سنة 2002 قيمة 22,64 مليار دولار، أي بانخفاض قيمته 11 مليار دولار في ظرف سبع سنوات.

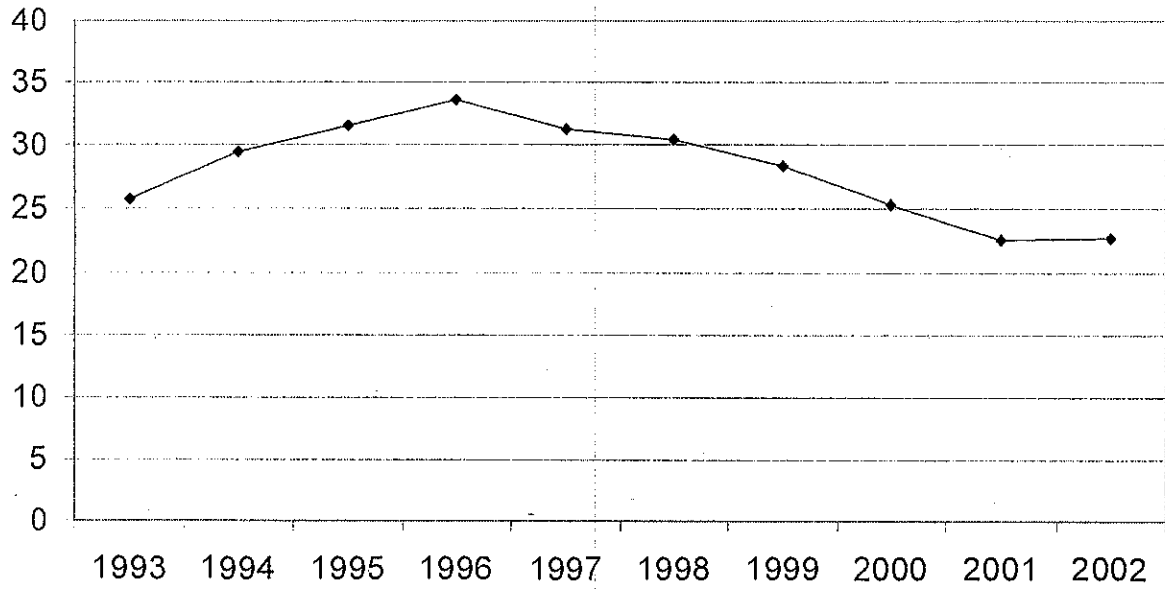
الجدول 01: تطور الدين الخارجي (مليار دولار).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
30,26	31,06	33,23	31,32	28,82	25,02	الدين متوسط الأجل 1
0,21	0,16	0,42	0,26	0,64	0,7	الدين قصير الأجل 2
30,47	31,22	33,65	31,57	29,49	25,72	الدين الإجمالي 3
0,69	0,51	1,25	0,82	2,17	2,72	نسبة 3/2

2002	2001	2000	1999	
22,54	22,31	25,09	28,14	الدين متوسط الأجل 1
0,10	0,26	0,17	0,18	الدين قصير الأجل 2
22,64	22,57	25,26	28,32	الدين الإجمالي 3
0,44	1,15	0,67	0,64	نسبة 3/2

المصدر: بنك الجزائر.

يوضح الجدول الممثل لتطور هيكل الدين الخارجي أنّ الديون متوسطة وطويلة الأجل ظلّت طوال الفترة تُمثّل النصيب الأكبر بقيمة تربو عن 98% من إجمالي الدين، أمّا الديون قصيرة الأجل، وعلى الرغم من تدني نسبتها فقد شهدت انخفاضا معتبرا يُقدّر بـ 600 مليون دولار بين سنتي 1993 و 2002.



الشكل 01: تطور الدين الخارجي.

المطلب الثاني: تطور هيكل الدين الخارجي.

خلال الفترة محل الدراسة، كان هيكل الديون متوسطة وطويلة الأجل كالآتي:

الجدول 02: تطور هيكل الدين الخارجي (مليار دولار).

1997	1996	1995	1994	1993	
5,819	6,088	4,735	4,006	3,090	قروض متعددة الأطراف
-	-	-	0,347	0,659	إصدارات سنديّة
9,729	12,428	14,046	15,212	15,990	قروض ثنائية الأطراف
1,086	1,746	2,851	3,890	4,489	قروض مالية
0,222	0,260	0,397	0,755	0,796	قروض تجارية غير مضمونة
14,204	12,707	9,288	4,640	-	قروض إعادة الجدولة
31,060	33,230	31,317	28,850	25,024	الدين متوسط وطويل الأجل

2002	2001	2000	1999	1998	
5,010	5,420	6,041	6,431	6,009	قروض متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	إصدارات سنديّة
4,920	4,622	5,491	6,714	8,097	قروض ثنائية الأطراف
0,297	00	0,063	0,341	0,735	قروض مالية
0,125	0,130	0,168	0,199	0,194	قروض تجارية غير مضمونة
12,188	12,139	13,325	14,455	15,226	قروض إعادة الجدولة
22,540	22,311	25,088	28,140	30,261	الدين متوسط وطويل الأجل

المصدر: بنك الجزائر.

بهدف تسهيل قراءة المعطيات ومن ثمّ تحليل تطوّر مكونات الجدول بشكل أفضل، حرّينا بنا تقديم الجدول أعلاه في نسب مئوية، باعتبار هذه الأخيرة كقيلة بتبيان تطوّر نصيب كلّ نوع من أنواع الدين الخارجي.

الجدول 03: تطوّر هيكل الدين الخارجي (%).

1997	1996	1995	1994	1993	
18,8	18,3	15,1	14,0	12,4	قروض متعددة الأطراف
0	0	0	1,2	2,6	إصدارات سندية
31,3	37,3	44,8	53,2	63,9	قروض ثنائية الأطراف
3,5	5,3	9,1	13,6	17,9	قروض مالية
0,7	0,8	1,3	2,6	3,2	قروض تجارية غير مضمونة
45,7	38,3	29,7	15,4	-	قروض إعادة الجدولة
100	100	100	100	100	المجموع

2002	2001	2000	1999	1998	
22,2	24,3	24,1	22,9	19,9	قروض متعددة الأطراف
0	0	0	0	0	إصدارات سندية
21,8	20,7	21,9	23,9	26,8	قروض ثنائية الأطراف
1,3	0,0	0,3	1,2	2,4	قروض مالية
0,6	0,6	0,7	0,6	0,6	قروض تجارية غير مضمونة
54,1	54,4	53,1	51,4	50,3	قروض إعادة الجدولة
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: بنك الجزائر.

بالنسبة للدين المعاد جدولته، تُلاحظ النمو المستمر في نصيبه من إجمالي الدين الخارجي، وبداية من سنة 1998، أصبحت نسبة هذا النوع من الدين تُمثّل ما يربو عن نصف إجمالي الدين. لكن، وفي قراءة للجدول رقم 02، يتبيّن لنا الانخفاض المستمر في الحجم الكلي لديون إعادة الجدولة بداية من سنة 1999 حيث تمّ تسجيل انخفاض بقيمة 771 مليون دولار مقارنة بالسنة التي قبلها، وبانخفاض قيمته حوالي ثلاث ملايين دولار ما بين سنتي 1998 و2002.

إنّ هذه المقارنة بين انخفاض مخزون الدين المعاد جدولته من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبته يُمكن تفسيره بالانخفاض في مخزون الدين الذي لم تمسّه عملية إعادة الجدولة. هذا الأخير انخفض مخزونه من 24,21 مليار دولار سنة 1994 إلى 10,35 مليار دولار سنة 2002 أي بقيمة 13,86 مليار دولار، وبالتالي انخفضت نسبته من إجمالي الديون متوسطة وطويلة الأجل من 84,6% سنة 1994 إلى 45,9% سنة 2002، وبالإضافة لذلك تُسجّل أيضا خلال نفس الفترة:

- 1- ارتفاع نسبة القروض متعدّدة الأطراف من 14% إلى 21,8%.
- 2- انخفاض القروض الثنائية من 53,2% إلى 21,8%.
- 3- الانخفاض المعتبر للقروض المالية من 13,6% إلى 1,3%.
- 4- انخفاض القروض التجارية غير المضمونة من 2,6% إلى 0,6%.

المطلب الثالث: تطور هيكل الدين الخارجي حسب العملات.

خلال الفترة محلّ الدراسة تطوّر هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب العملات كالآتي:

الجدول 04: تطوّر هيكل الدين الخارجي حسب العملات (%).

1997	1996	1995	1994	1993	
44,8	42,1	47,7	51,3	49,0	الدولار الأمريكي
-	-	-	-	-	اليورو
14,7	15,9	15,8	15,3	11,8	الفرنك الفرنسي
11,5	12,7	13,6	15,6	15,7	الين الياباني
6,2	6,4	6,5	6,8	6,5	المارك الألماني
22,8	22,9	16,4	11,0	17,0	عملات أخرى
100	100	100	100	100	المجموع

2002	2001	2000	1999	1998	
42,0	43,9	42,5	42,1	42,2	الدولار الأمريكي
30,0	-	-	-	-	اليورو
-	10,6	11,8	12,6	14,1	الفرنك الفرنسي
12,0	11,8	12,6	13,4	12,2	الين الياباني
-	4,9	5,2	5,6	6,3	المارك الألماني
16,0	28,8	27,9	26,3	25,2	عملات أخرى
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: بنك الجزائر.

يتبين لنا من خلال الجدول أن النصيب الأكبر من الدين الخارجي بالعملة الأمريكية، حيث أنه طوال الفترة لم يهبط عن نسبة 42%. وفي سنة 2002، نلاحظ أن العملات الرئيسية (الدولار، اليورو والين) تستحوذ على 84% من سلة العملات التي تم بها التعاقد على القروض الخارجية، ومن هذه النسبة نجد أن الدولار لوحده يشكل النصف أي 42% بينما لا تشكل بقية العملات مجتمعة إلا 16%.

المطلب الرابع: تطور خدمة الدين الخارجي في

تطوّرت خدمة الدين الخارجي خلال الفترة الممتدة بين السنة السابقة لإعادة الجدولة وسنة

2002 كما يلي:

الجدول 5: تطوّر خدمة الدين الخارجي (مليار دولار).

السنة	الأصل	الفائدة	خدمة الدين
1993	7,150	1,900	9,050
1994	3,130	1,390	4,520
1995	2,474	1,770	4,244
1996	2,025	2,256	4,281
1997	2,354	2,111	4,465
1998	3,202	1,978	5,180
1999	3,397	1,719	5,116
2000	2,822	1,678	4,500
2001	2,993	1,471	4,464
2002	2,922	1,228	4,150

المصدر: بنك الجزائر.

انخفضت خدمة الدين بين سنتي 1993 و1994 بـ 4,53 مليار دولار كنتيجة مباشرة لعملية إعادة الجدولة التي تمت في جوان 1994. وخلال الفترة (1994-1997) كان متوسط خدمة الدين 4,378 مليار دولار منها 2,496 مليار دولار كأصل للقرض و1,882 مليار دولار كفايدة. بينما كان متوسط خدمة الدين خلال الفترة (1998-2002) 4,682 مليار دولار منها 3,067 مليار دولار كأصل للقرض و1,615 مليار دولار كخدمة للدين الخارجي. من جانب آخر، نلاحظ بوضوح الانخفاض المتواصل للمتواصل للفائدة بداية من سنة 1996 وانخفاض خدمة الدين ككل بداية من 1998 السنة التي تمثل نهاية فترة التحسيد.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات المديونية الخارجية.

خلال الفترة محل الدراسة تطوّرت مؤشرات المديونية الخارجية على الشكل التالي:

الجدول 06: تطوّر مؤشرات المديونية الخارجية.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر						
الدين/PIB (%)	52,1	69,9	76,1	73,5	66,4	64,8
الدين/الصادرات	2,34	3,07	2,85	2,43	2,12	2,80
خدمة الدين/الصادرات (%)	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5

السنة	1999	2000	2001	2002
المؤشر				
الدين/PIB (%)	58,9	47,23	41,92	42,05
الدين/الصادرات	2,15	1,11	1,12	1,18
خدمة الدين/الصادرات (%)	39,05	19,80	22,21	21,68

المصدر: بنك الجزائر.

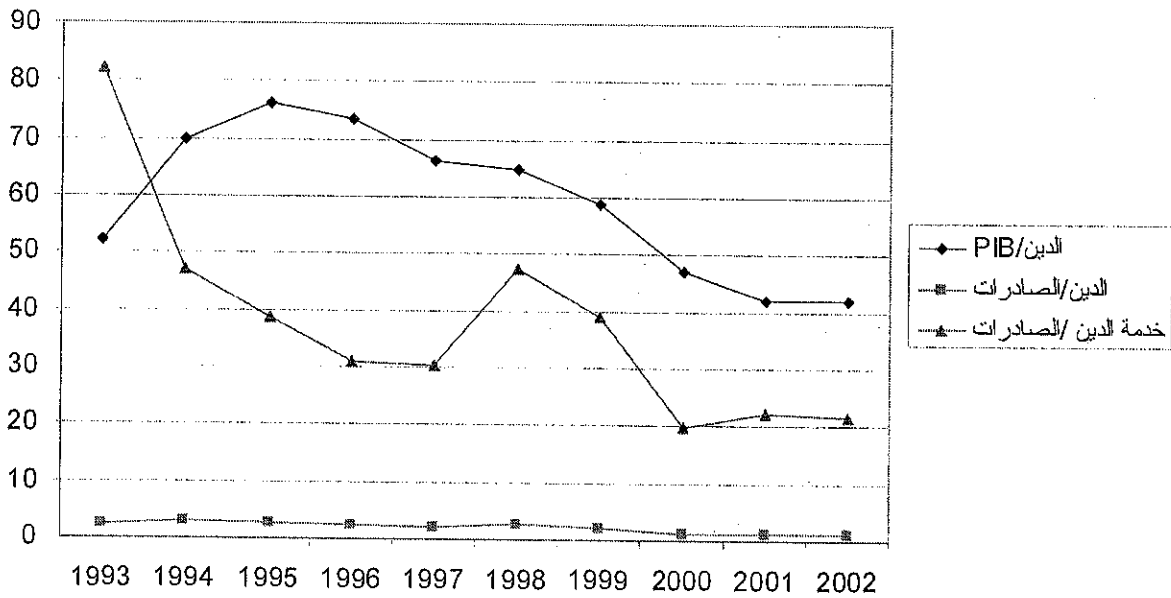
إنّ النتائج المذكورة أعلاه تعكس بوضوح التحسّن الطارئ على مؤشرات المديونية الخارجية بعد سنة 1994، وهي تتمثل فيما يلي:

- 1- الانخفاض المستمر لمؤشر المديونية (الدين/PIB) بداية من سنة 1997، بعدما شهد ارتفاعا حادا خلال السنوات الثلاث السابقة كنتيجة للارتفاع في مخزون الدين.
 - 2- الانخفاض المستمر في مؤشر الدين إلى الصادرات بداية من سنة 1995 باستثناء سنة 1998 التي شهدت تدهورا في إيرادات البترول بسبب انخفاض سعر البترول.
- ونلاحظ أنه بداية من سنة 2000 لم تعد الجزائر مثقلة بالدين لأنّ المعدل لم يتجاوز نسبة

165%.

3- انخفاض معدّل خدمة الدين الذي يُعبّر عن وضعية سيولة البلد، من 82,2 % إلى 21,68 % بين سنتي 1993 و2002 وهو انخفاض معتبر على الرغم من الارتفاع في نسبته سنة 1998.

عموماً يُمكن القول بأنّ قدرة البلد على الوفاء شهدت تحسّنا بيننا وهو ما يعكسه كلّ من المؤشّر الأوّل والثاني، ومن ناحية أخرى تحسّنت وضعية سيولة البلد بفضل التحسّن في خدمة الدين الخارجي.



الشكل 02: تطوّر مؤشّرات المديونية (الثلاثة).

المبحث الثاني

النتائج الماكرومالية للتصحيح الهيكلي

إن الإجراءات التي طبقتها الجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي جاءت لهدف أساسي يتمثل في بعث النشاط الاقتصادي من جديد والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وهو الهدف الذي يُنتظر منه تحسين قدرة البلد على تحقيق تمويل ذاتي في المدين المتوسط والطويل، الأمر الذي يؤهل البلد لخدمة الدين الخارجي وتمويل التنمية الاقتصادية.

على ضوء هذه الفكرة، سُنحاول من خلال هذا المبحث استعراض النتائج المتعلقة بالتوازنات المالية المنجزة عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

حسب الجدول أدناه، نلاحظ التحسن الواضح لمعدلات النمو الاقتصادي بعد سنة 1994 مقارنة بالفترة السابقة، فقد تم تسجيل نسب معتبرة في السنوات 1995، 1996 و1998 تتراوح بين 3% و5%.

الجدول 07: تطوّر معدّل النمو (%).

1995	1994	1993	1992	1991	1990	
3,8	-0,9	-2,2	1,6	-1,2	1,1	PIB
3,7	-1,3	-3,6	1,8	-2,9	-0,7	PIB_{hh} (*)
2,2	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	PIB_{hhha} (**)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
2,1	2,4	3,2	5,1	1,1	4,1	PIB
4,5	1,6	2,3	6,3	-1,7	3,4	PIB_{hh}
3,2	2,7	2,3	4,7	1,4	0,4	PIB_{hhha}

Source: Ministère des Finances, La situation économique et financière à la fin 2001, p.11

(*) الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.
(**) الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة.

لكن ما يهّمنا أساسا هو معرفة ما إذا كان هذا النمو يعكس حقيقة تحسّن الأداء الاقتصادي كنتيجة لإجراءات التصحيح أم لا؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يكفي أن نُعاود قراءة الجدول ونتتبع تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة (السطر الأخير)، وسنلاحظ أنّ المعدّل قد انتقل من 1,0% سنة 1994 إلى 3,2% سنة 2001.

وخلال فترة التصحيح، شهدت المعدّلات تقلّبات متفاوتة، أدناها سنة 1996 بمعدّل 0,4% وأعلىها 4,7% سنة 1998، أمّا المعدّل المتوسط خلال هذه الفترة فهو 1,94% بينما المعدّل المتوسط للسنوات الثلاث التالية بلغ 2,73%، ومعدّل السنوات الأربع السابقة كان 1,0% فقط. هذه الأرقام تُشير إلى حدوث تطوّر ملموس غير أنّ المساهمة الفعلية تؤول بالدرجة الأولى لبقية العوامل، والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

1- إعادة الجدولة، حيث ساهمت العملية في تحسين معدّلات خدمة الدين كما أنّها كانت وراء تدفق مزيد من الموارد المالية. وقد بلغت جملة ما حصلت عليه الجزائر 22,5 مليار دولار؛ 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و5,5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكذا قروض ثنائية لإنجاح برنامج التصحيح.

2- ارتفاع إيرادات الصادرات، فمن ناحية ارتفعت أسعار البترول ومن ناحية أخرى ارتفعت الكميات المصدّرة حيث تجاوزت حصّة الجزائر 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995.

3- الظروف المناخية الملائمة، خاصّة مع بداية البرنامج، والتي تسببت في تحسّن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام، فقد ارتفعت النسبة من 15% سنة 1995 إلى 21,2% سنة 1996.

بناء على ما سبق، يُمكن القول بأنّ أثر التصحيح الهيكلي على النمو كان جدّ محدود في حال ما استبعدنا العوامل سالفه الذكر.

(1) رواج عبد الباقي وغياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 13

المطلب الثاني: الميزانية العامة.

إنّ تحليلاً مفصلاً لوضعية الميزانية العامة في ظلّ التصحيح الهيكلي من شأنه أن يُبرز لنا إذا ما كان للإجراءات الرامية لتصحيح الاختلالات الداخلية دور فعلي في تحقيق فوائض مالية.

الجدول 08: تطوّر الميزانية العامة (مليار د.ج.).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
774,5	926,6	824,8	600,9	434,2	320,1	إيرادات
875,7	845,1	724,6	589,1	461,9	390,5	نفقات
-101,2	81,5	100,2	11,8	-27,7	-70,4	الرصيد

2001	2000	1999	
1389,7	1124,9	950,5	إيرادات
1321,0	1178,1	961,9	نفقات
68,7	-53,2	-11,2	الرصيد

المصدر: بنك الجزائر.

من خلال الجدول، نلاحظ التحسّن الطارئ على رصيد الميزانية العامة بين سنتي 1995 و1997 والذي انتقل من 11,8 مليار دينار إلى 81,5 مليار دينار على التوالي، ثمّ تُسجّل في السنة التالية حدوث عجز قيمته 100,2 مليار دينار جرّاء انخفاض مستوى الجباية البترولية الناجم عن تدهور أسعار البترول حينذاك.

بالأرقام النسبية، يتّضح من الجدول أدناه انخفاض نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي بين سنتي 1993 و2000 حيث انتقل من 32,82% لينخفض إلى 29,28%. وفيما يخصّ الإيرادات، فقد شهدت نسبتها من الناتج المحلي نمواً خلال الفترة 1993-1997 لينخفض بعد ذلك ويستمر في التذبذب نتيجة للارتباط القوي للإيرادات بالجباية البترولية المتأثر بتقلبات أسعار البترول.

الجدول 09: نسبة الإيرادات والنفقات من الناتج المحلي (%).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
27,56	33,33	32,11	29,97	29,21	26,91	إيرادات/ PIB
31,16	30,41	28,19	29,38	31,06	32,82	نفقات/ PIB

2001	2000	1999	
32,92	27,96	29,58	إيرادات/ PIB
31,29	29,28	29,94	نفقات/ PIB

المصدر: بنك الجزائر، وزارة المالية.

1- الإيرادات:

الجدول 10: تطوّر هيكل الجباية العائدة للدولة (مليون د.ج).

1997	1996	1995	1994	1993	
570,77	507,836	336,148	222,175	179,218	الجباية النفطية
317,86	290,629	244,599	170,706	121,45	الجباية غير النفطية
887,881	748,465	580,747	392,881	300,668	المجموع
35,80%	38,83%	42,11%	43,45%	40,4%	الجباية غير النفطية/المجموع

2000	1999	1998	
720,00	560,12	348,72	الجباية النفطية
362,41	343,77	342,56	الجباية غير النفطية
1082,41	903,89	721,28	المجموع
33,48%	38,03%	47,49%	الجباية غير النفطية/المجموع

المصدر: قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، ملتقى وطني حول الاقتصاد

الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 73.

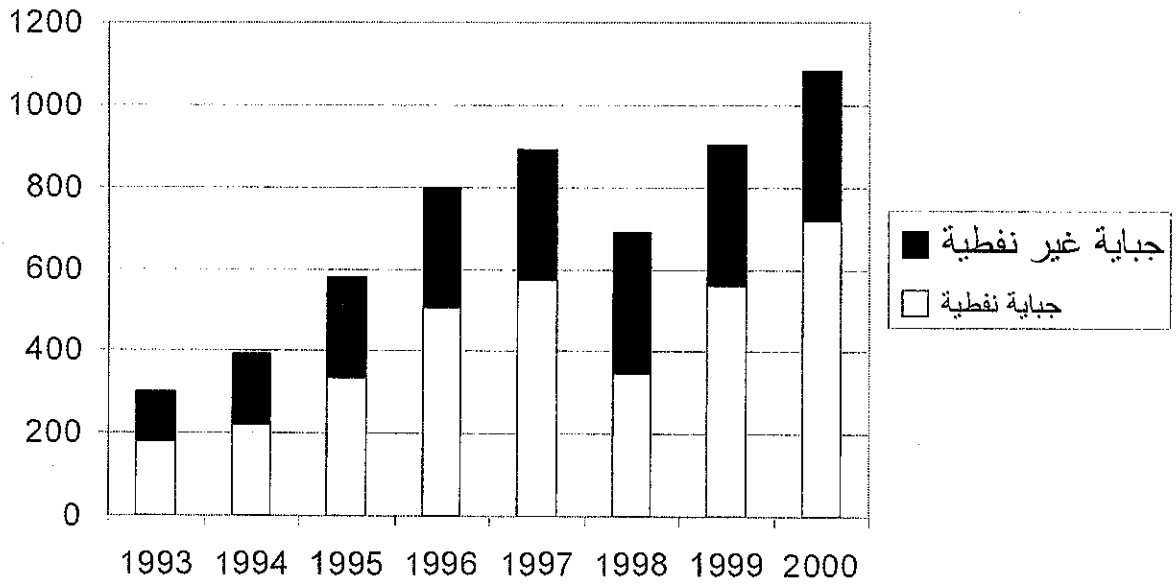
تدلّ المعطيات أعلاه على التطور الحاصل في إجمالي الجباية بنوعيتها النفطية وغير النفطية، حيث أنّ القيمة تضاعفت بنسبة 275,5% بين سنتي 1994 و2000، وتفصيلاً فقد تضاعفت الجباية النفطية بـ324% وهي نسبة تفوق نسبة نمو الجباية غير النفطية التي بلغت 212,3% خلال نفس المرحلة.

من جانب آخر، تُسجّل الانخفاض في نسبة الجباية غير النفطية من الجباية الكلية بين سنتي 1994-1997 على الرغم من تزايد قيمتها بنسبة 186,2% خلال هذه الفترة، ويُمكن تبرير ذلك بالارتفاع الكبير في الجباية النفطية مقارنة بالارتفاع في الجباية الأخرى. ثمّ في سنة 1998، صعدت النسبة إلى 47,49% وهي الأعلى في كامل الفترة ويُعزى هذا الصعود ليس إلى النمو الكبير في قيمة الجباية غير النفطية بل للانخفاض الكبير لعائدات البترول. بعد ذلك، انخفضت من جديد النسبة إلى 38,03% و33,48% سنتي 1999 و2000 على التوالي.

خلاصة لما سبق، فالإيرادات خارج الجباية النفطية لم تتعدّ سقف 40% في المتوسط وهذا يعني أنه لم تُسجّل استجابة واضحة للسياسة المالية المتبعة في ظلّ التصحيح الهيكلي الرامية لتعزيز الإيرادات غير النفطية، ويُمكن إعاز ذلك للأسباب التالية⁽¹⁾:

- 1- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحلّ البعض منها أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تُحصّلها من قبل.
- 2- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل الأمر الذي أدى إلى حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال.
- 3- التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

(1) قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 73



الشكل 03: تطور هيكل الجباية في الجزائر (1993-2000).

إن ضعف تحصيل كثير من الإيرادات في ظلّ كساد اقتصادي وفي مرحلة انتقالية هيكلية تكتنفها صعوبات جمّة وغموض في الأداء الإصلاحي قد يجد له تبريرا بهذا المنطق كما سبقت الإشارة إليه في الجانب النظري، وعليه فالمطلوب أساس هو خفض الإنفاق الحكومي، وهو ما يُمكن أن تقوم به الحكومة لأنها تمتلك من الأسباب ما يؤهلها لبلوغ ذلك.

2- النفقات:

الجدول 11: تطور هيكل النفقات العامة (مليار د.ج.).

السنة	1997	1996	1995	1994	1993	
النفقات العامة	845,1	724,6	589,1	461,1	390,5	
نفقات التسيير	643,5	550,6	444,4	344,7	288,9	
نفقات التجهيز	201,6	174	144,7	117,2	101,6	

2001	2000	1999	1998	
1321,0	1178,1	961,7	875,7	النفقات العامة
963,6	856,2	774,7	663,8	نفقات التسيير
357,4	321,9	186,9	211,9	نفقات التجهيز

المصدر: بنك الجزائر.

يُوضّح الجدول النمو المستمر في النفقات العامة على طول الفترة، حيث تضاعفت بأزيد من ثلاث مرّات بين سنتي 1993 و 2001، كما شملت الزيادة مكونات النفقات العامة المتمثلة في نفقات التسيير والتجهيز. لكن ومن خلال الجدول أدناه، نلاحظ انخفاض نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة بين سنتي 1993 و 1999 باستثناء الارتفاع المسجّل سنة 1998. وتُشير هنا إلى أنه "تمّ إيقاف صرف أية مبالغ على الإنفاق الاستثماري لسنة 1996، فبعد أن كانت النفقات الاستثمارية 113 مليار دينار عام 1994 أصبحت صفراً عام 1996"⁽¹⁾، وطبيعي فقد حال ذلك دون ارتفاع نفقات التجهيز بعد سنة 1996.

الجدول 12: نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (%).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
24,21	23,86	24,01	24,56	25,42	26,02	النسبة

2001	2000	1999	
27,06	27,32	19,43	النسبة

المصدر: من خلال الجدول (11).

(1) دريد كامل صالح الشبيب، مرجع سابق، ص 145

المطلب الثالث: التجارة الخارجية.

يُركّز برنامج التصحيح الهيكلي على تحرير التجارة الخارجية وذلك قصد تصحيح الاختلالات الخارجية، وبالنسبة للجزائر فقد تمّ تسجيل نتائج إيجابية بهذا الخصوص وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول 13: تطوّر الميزان التجاري (مليار \$).

1998	1997	1996	1995	1994	
8,7	13,8	13,2	10,3	8,9	الصادرات
8,9	8,3	9,1	10,1	9,2	الواردات
-0,2	5,7	4,1	0,2	-0,3	الميزان التجاري

2001	2000	1999	
19,2	21,7	12,5	الصادرات
10,4	9,6	9,7	الواردات
8,8	12,1	2,8	الميزان التجاري

Source: O.N.S/C.N.E.S.

لكنّ السؤال المطروح: ما مدى مساهمة إجراءات التصحيح الهيكلي في هذه النتائج المسجّلة؟

نعلم أنّ أهمّ إجراء في هذا الإطار هو تخفيض قيمة العملة الوطنية، لأنّ تخفيضها سيكون له أثر مزدوج، أثر على الصادرات إذ أنّ انخفاض أثمان السلع المحلية سيؤدّي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها، وأثر على الواردات حيث أنّ ارتفاع قيمتها بالعملة الوطنية سيخفّض الطلب عليها وبالتالي يوجّه الطلب إلى الإنتاج المحلي.

الجدول 14: تطوّر سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
54,77	47,68	35,09	23,3	21,8	18,7	9,0	سعر الصرف

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
79,69	77,26	75,31	66,64	58,74	57,73	سعر الصرف

المصدر: بنك الجزائر.

فيما يخص التجربة الجزائرية، لم يلق تخفيض الدينار استحابة كبيرة ومعتبرة من الواردات والصادرات. فحتى يكون لتخفيض العملة أثر مهم، المطلوب "أن تكون هياكل الإنتاج مرنة نسبيا، وهو شرط أولي كي تتكيف مع المتغيرات في الأسعار النسبية الناجمة عن تخفيض العملة"⁽¹⁾، وهو ما لم يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري حيث أن تخفيض الدينار تم في نطاق هيكلي مختلف تماما، فوضعية ومصير المؤسسات العمومية مبهم ومشتت بين خيارات عدّة، بين خصوصتها، حلّها أو استقلاليتها. وفي ظلّ هذه الظروف، من الصعوبة بمكان دفع عجلة الاستثمار مهما كانت السياسة المنتهجة.

وبالتالي بالرغم من نمو الصادرات خلال هذه الفترة، لم تخرج الصادرات خارج المحروقات عن مستوياتها المعتادة حيث أن نسبتها المتوسطة خلال المدة 1994-2001 لم يتجاوز 4,44%.

الجدول 15: تطوّر الصادرات خارج المحروقات (مليار \$).

1998	1997	1996	1995	1994	
0,5	0,57	0,77	0,6	0,3	الصادرات خارج المحروقات
5,75	4,13	5,83	5,83	3,37	نسبتها من الصادرات (%)

2001	2000	1999	
0,65	0,61	0,55	الصادرات خارج المحروقات
3,38	2,82	4,38	نسبتها من الصادرات (%)

Source: O.N.S/C.N.E.S.

⁽¹⁾ C.N.E.S, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociales de l'Ajustement Structurel en Algérie, 1999, p.204

وفيما يخصّ الواردات، فقد شهدت انخفاضاً ملموساً بعد سنة 1995، ويُعزى ذلك إلى انكماش الطلب الناتج عن تخفيض العملة والضيّق المالي المسجّل لدى المؤسسات العمومية⁽¹⁾، لكن هذا الانخفاض لم يُترجم في تحوّل الطلب صوب الإنتاج المحلي كنتيجة لأثر تخفيض الدينار لأنه وكما سنرى في المبحث التالي، فالنسيج الصناعي زاد تدهوراً في ظلّ برنامج التصحيح.

أمّا عن الواردات من السلع الغذائية، فقد ظلّت تُشكّل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات حيث اتّضح أنّها غير قابلة للضغط Incompressible الشيء الذي يعكس حجم التبعية الغذائية للخارج، وعلى الرغم من توفّر الجزائر على إمكانات هائلة في القطاع الفلاحي فإنّ السياسات الفلاحية فشلت في تحقيق اكتفاء ذاتي.

بناءً على ما سبق، يُمكن القول بأنّ الفائض المسجّل في الحساب الجاري قد ساهم في تكوين احتياطي معتبر من الصرف الأجنبي، الأمر الذي سهّل خدمة الدين الخارجي. إلا أنّ هذا الفائض يُردّ أساساً إلى عوامل خارجية أهمّها تحسّن أسعار المحروقات خاصّة سني 1996 و1997 ثمّ تحسّن الظروف المناخية (Pluviométrie) سني 1995 و1996. وهنا كانت مساهمة التصحيح الهيكلي محدودة تمثّلت في انكماش الطلب الكليّ، ممّا جعل الواردات تنخفض بشكل محسوس خاصّة السنوات 1995، 1996 و1997، كما أنّ لعملية إعادة الجدولة أثر في توفير موارد مالية، حيث أنّه في ظلّ هذه العملية يُستبعد خيار اللجوء للاستدانة بهدف دفع قيمة الواردات.

المطلب الرابع: الاحتياطي الصرف.

شهد احتياطي الصرف تطوّراً معتبراً خلال الفترة محلّ الدّراسة كما يُوضّح ذلك الجدول

التالي:

الجدول 16: تطوّر احتياطي الصرف (1992-2002).

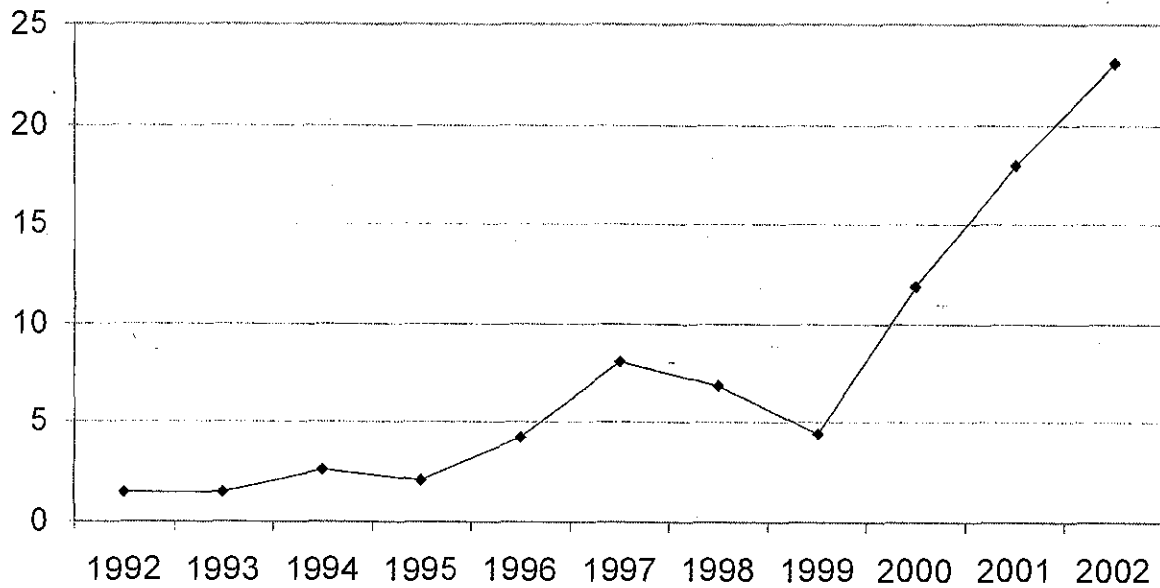
1997	1996	1995	1994	1993	1992	
8,05	4,23	2,11	2,64	1,5	1,5	احتياطي الصرف (مليار \$)
8,92	4,52	2,3	2,9	1,81	1,75	احتياطي الصرف (بالأشهر)

(1) Youcef BenAbdellah, Ajustement Structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie, CREAD, n°46, 1998, p. 64

2002	2001	2000	1999	1998	
23,1	17,96	11,91	4,41	6,84	احتياطي الصرف (مليار \$)
-	-	-	-	7,09	احتياطي الصرف (بالأشهر)

المصدر: بنك الجزائر.

ويُمكن تمثيل هذه البيانات في الشكل التالي:



الشكل 04: تطوّر احتياطي الصرف.

يعكس الاتجاه العام لتطوّر الصرف تحسّنا واضحا مباشرة بعد سنة 1995 على الرغم من الانخفاض المسجّل سنتي 1998 و1999. هذا الأداء الإيجابي إنما يُردّ لعوامل خارجية بالدرجة الأولى تتمثل في إعادة الجدولة، تدفق تمويلات جديدة وتحسّن أسعار النفط⁽¹⁾.

الجدول 17: تطوّر أسعار وإيرادات النفط.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
12,71	19,06	20,7	17,01	15,8	17	سعر البرميل (\$)
8,2	13,2	12,4	9,7	8,6	9,59	عائدات البترول (مليار \$)

(1) C.N.E.S, Op.Cit, p.205

2001	2000	1999	
23,33	27,39	17,88	سعر البرميل (\$)
18,53	21,06	11,91	عائدات البترول (مليار \$)

المصدر: بنك الجزائر.

لقد كان للنمو المعتبر للعائدات من صادرات البترول من جهة، والاستقرار النسبي للواردات كنتيجة لإجراءات التصحيح المتمثلة في تقليص استيراد بعض السلع المصنّعة ونصف المصنّعة من جهة أخرى، وكذا إلغاء الدعم قد أدى إلى تحقيق فوائض معتبرة في الميزان التجاري.

الجدول 18: تطوّر الميزان التجاري (مليار دولار).

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
8,8	12,1	2,8	-0,2	5,7	4,1	0,2	-0,3	رصيد الميزان التجاري

Source: O.N.S/C.N.E.S.

وقد كان لهذه الفوائض في الميزان التجاري أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، الأمر الذي سمح للجزائر أن ترفع احتياطاتها بالعملة الصعبة من 2,64 مليار دولار سنة 1994 إلى 23,1 مليار دولار سنة 2002، وهو مؤشر جيّد في صالح خدمة الدين الخارجي الجزائري.

الجدول 19: نسبة الاحتياطي إلى مخزون الدين الخارجي.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
22,45	25,78	12,57	6,68	8,95	5,83	5,62	النسبة

2002	2001	2000	1999	
102,02	79,57	47,15	15,57	النسبة

المصدر: تم حسابها بناء على المعطيات السابقة.

بداية من سنة 1995، شهدت النسبة نموا مستمرا عدا سنتي 1998 و 1999، حيث انتقل من 6,68% سنة 1995 ليلعب 102,02% سنة 2002، الأمر الذي يدلّ على أنّ قدرة الجزائر على تحصيل عملة صعبة قد تحسّنت وأصبح هذا التحسّن يؤهلها لخدمة دينها الخارجي، بمعنى أنّ استخدام هذا الاحتياطي هو في صالح سداد الدين لكن فيما يخصّ مصدر هذا الاحتياطي، فكما سبقت الإشارة إليه، وباستثناء العوامل الخارجية لا نكاد نُسجّل مساهمة خارج هذه العوامل والتي من المفترض أن تعكس إجراءات التصحيح الهيكلي فيما يتعلّق بتحرير التجارة الخارجية وتحديد ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما أنّ مساهمة كلّ من القطاع السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر تُعتبر محدودة للغاية، فبالنسبة للسياحة، تمّ تسجيل إيرادات بالعملة الصعبة بين سنتي 1993 و 1998 كالآتي: 55، 36، 27، 24، 20 و 24 مليون دولار⁽¹⁾، أمّا الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سجّل سنة 1998 مثلاً قيمة 1,43 مليار دولار، منها 1,18 مليار دولار في قطاع المحروقات و 243,9 مليون دولار في بقية القطاعات⁽²⁾. ودون شكّ فالسبب الرئيسي والمباشر الذي كان وراء هذا التدهور هو الإرهاب الذي جعل من الجزائر بلدا غير مرغوب فيه بالنسبة للسائح والمستثمر الأجنبيين.

(1) www.sesrtcic.org

(2) تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، ملنقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 261

المبحث الثالث

أثر التصحيح الهيكلي على الاقتصاد

رأينا في المبحث السابق أن الجزائر استطاعت استعادة توازنها المالية المحلّ الدراسة، وسُنحاول من خلال هذا المبحث استعراض النتائج على مستوى الاقتصاد لتبين فيما كان للتوازنات المحققة انعكاس إيجابي على هذا القطاع. تكمن أهمية القطاع الإنتاجي في كونه المستهدف من قبل برامج التصحيح حيث أن بعث النشاط فيه من جديد سيؤدّي حتما إلى التخفيف من عبء المديونية الخارجية من خلال توفير السيولة اللازمة لخدمة الدين الخارجي.

المطلب الأول: الصناعة.

إذا كان التصحيح الهيكلي نظريا يرمي لإصلاح المؤسسات الاقتصادية من أجل رفع مستويات الإنتاجية فيها، ومن ثمّ تحقيق مورد مهم لتوليد الثروة، فالأمر بالنسبة للجزائر كان محيّا إذ أن انعكاسات التصحيح كانت سلبية على النسيج الصناعي، وهو ما يُترجمه التدهور المستمر لأدائه كما تُوضّح ذلك الأرقام التالية:

الجدول 21: مؤشر الإنتاج الصناعي (1995-100).

السنوات	1994	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤشر	112,6	108,6	108,1	101,0	100	92,6	89,3	95,6	96,7

Source: Eurostat, p. 37

خلال الفترة، باستثناء قطاعي المحروقات ومواد البناء، شهدت سائر القطاعات انخفاضا في مستوى أدائها الاقتصادي، وهو ما يُبينه الجدول التالي:

الجدول 22: تطوّر الإنتاج الصناعي (1989=100).

98/89	1998	1997	1996	1995	1994	1989	
-18,5	81,6	78,5	81,5	87,6	88,4	100	المؤشر العام
-27,1	73,0	69,3	74,1	82,9	84,2	100	المؤشر خارج المحروقات
-32,6	67,4	63,4	68,7	79,9	80,1	100	مؤشر الصناعة التحويبية
43,5	143,5	144,0	138,0	132,4	133,1	100	الطاقة
18,5	118,5	118,0	113,0	107,6	106,1	100	المحروقات
-27,0	73,0	71,1	78,1	81,1	82,4	100	المناجم
-50,1	49,9	47,9	59,6	74,5	68,2	100	ISMMEE(*)
-8,3	91,7	88,8	93,7	89,7	86,2	100	مواد البناء، الخزف والزجاج
-10,9	89,2	78,8	75,0	86,2	94,3	100	الكيمياء والبلاستيك
-9,2	90,8	83,1	85,5	89,0	96,4	100	الصناعات الغذائية
-46,6	53,4	49,1	53,1	73,1	82,5	100	النسيج
-75,8	24,3	23,7	29,3	42,6	53,5	100	صناعة الأحذية والجلود
-52,9	47,2	47,3	48,5	60,1	67,1	100	صناعة الخشب، الورق وغيرها

Source: O.N.S.

نُلاحظ من الجدول التدهور الكبير الذي مسّ أهم القطاعات وعلى رأسها صناعات الصلب، الميكانيك، المعدنية، الإلكترونية والكهربائية (ISMMEE) التي تُعتبر النواة الحقيقية للنسيج الصناعي، فقد انخفض إنتاجها بحوالي النصف خلال الفترة 1989-1997 وهو مؤشر يدلّ على الفشل الذي مُنيت به السياسة الحكومية في هذا المجال. إنّ المفارقة التي ارتقى في أحضانها الاقتصاد الوطني والتي يصعب تفسيرها هي وضع حدّ لاقتصاد المديونية من جهة، ومن جهة أخرى كبح العجلة الإنتاجية!

(*) ISMMEE: صناعات الصلب، الميكانيك، المعدنية، الإلكترونية والكهربائية.

فيما يخصّ الصناعات الغذائية، فهي الأخرى عرفت انخفاضا ملموسا يُقدّر بحوالي 13% لنفس الفترة، أما عن صناعة الجلود والأحذية، فقد كانت النتائج جدّ سلبية حيث انخفض إنتاجها إلى نسبة 25% سنة 1997.

في الواقع، إن دلت هذه الحقائق عن شيء فإنما تدلّ على خيبة الأمل، خاصّة إذا علمنا بالجهود المبذولة في سبيل إنعاش القطاع الصناعي وإعادة تأهيله، وأهمّها تكلفة التطهير المالي والمقدّرة بـ13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999، وهي العملية التي اقتضت إنشاء وزارة لإعادة الهيكلة سنة 1994. مع نهاية سنة 1996 تحققت استقلالية 23 مؤسسة وتمّ تطهير هيكلها المالي كليّة، كما وُضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يُمكن إنعاشها⁽¹⁾.

من جانب آخر، و"بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22، والمتعلّق بخصوصية بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، بُدئ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 حيث مسّت 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات. في نهاية عام 1996 تسارعت عملية حلّ الشركات وخصوصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، حيث تمّ خصخصة أو حلّ أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل 1998، كما اعتمد برنامج ثاني للخصخصة في نهاية سنة 1997 يُركّز على المؤسسات العامّة الكبرى يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة 1998-1999"⁽²⁾.

(1) عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 1، 2002، ص 99

(2) بلوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 183

الجدول 23: نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة لمختلف القطاعات (%).

القطاعات	1994	2000
الفلاحة	99,1	99,6
المحروقات	0,4	5,0
الصناعة	16,5	33,6
البناء	60,7	68,0
النقل-الاتصالات	54,0	72,8
تجارة التجزئة	84,2	97,0
خدمات	85,3	89,0
المجموع خارج المحروقات	64,8	76,6
المجموع مع المحروقات	46,6	52,0

Source: Abdellatif Benachenhôu, L'Algérie aujourd'hui:
un pays qui gagne, 2004, p.17.

أمّا عن الأسباب التي أدّت إلى هذا التفكك في النسيج الصناعي والتدهور الذي آل إليه،
فيمكن إيجازها في النقط التالية:

1- انخفاض معدّل استغلال الطاقات (TUC) في جلّ القطاعات كما هو موضح في

الجدول الآتي:

2- الخسارة جرّاء تخفيض قيمة الدينار، حيث تُشير التقديرات إلى أنّ كامل القطاع الصناعي خسّر ما قيمته 60 مليار دينار فقط نهاية 1995، وأنّ التكاليف المالية الناتجة عن ذلك تمثّلت في ارتفاع المكشوف البنكي للمؤسّسات إلى 25 مليار دينار سنة 1995، أي أنّ 90% منه منجرّة عن الآثار المباشرة أو غير المباشرة لتخفيض قيمة العملة⁽¹⁾.

3- حلّ عدد كبير من المؤسّسات العمومية حيث أنّ أكثر من 800 مؤسّسة اقتصادية عمومية تمّ حلّها منذ 1994، 54% يخصّ القطاع الصناعي.

4- تحرير التجارة الخارجية أثر على النسيج الصناعي كون هذا الأخير يتميّز بضعف طاقته التصديرية، الأمر الذي أدّى إلى ظهور عجز هيكلي في الميزان الصناعي إذ أنّ نسبة تغطية الواردات بالصادرات الصناعية لم يتعدّد حدود 4%.

5- انخفاض مستوى الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث أنه على الرغم من تسجيل 30072 مشروع استثماري خلال الفترة 1993-1998 التي كان من المتوقّع أن تُوفّر 1,3 مليون منصب عمل جديد، فإنّ النسبة المحقّقة لم تتجاوز 15%.

في الأخير، وبعد هذا الاستعراض لواقع الصناعة غداة التصحيح الهيكلي يُمكننا القول بأنّ إجراءات التصحيح انعكس بالسلب على أداء النشاط الصناعي، وبدل أن يكون لهذا الأخير دور في توليد الثروة وإشباع السوق المحلي لتقليص الواردات من جهة، ومن جهة أخرى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي تحقيق فائض تجاري معتبر يكون أقلّ ارتباطا بأسعار المحروقات، فإنه زاد تدهورا مقارنة بالوضع قبل التصحيح.

وبناء عليه، لا يُمكن تبرير انخفاض المديونية خلال هذه الفترة بأيّ تحسّن معتبر في القطاع

الصناعي.

(1) C.N.E.S, Op.Cit, p.212

المطلب الثاني: الفلاحة.

لقد طال التصحيح قطاع الفلاحة الذي يُعدّ من ضمن القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ودون شكّ فالتحسّن في أداء هذا القطاع إن حصل سينعكس بالإيجاب على وضعية المديونية الخارجية حيث سيؤدّي ذلك إلى تقليص الواردات من المنتجات الغذائية والفلاحة Agro-alimentaire والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

والسؤال المطروح بالنسبة لحالة الجزائر هو ما يلي: هل كان لإجراءات التصحيح دور في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحسين معدّل تغطية الواردات الغذائية والفلاحة بالصادرات منها؟ بداية يجب الإشارة إلى أنّ قطاع الفلاحة قد سجّل نموا بعد سنة 1994 وأساسا سنتي 1995 و1996 ثمّ سنة 1998، وحسب المختصّين فالتحسّن المذكور إنما هو نتيجة للظروف المناخية الملائمة في تلك الفترة والتي تتمثّل في التساقط المعتبر للأمطار (La pluviométrie) على عكس ما حدث سنة 1997.

الجدول 26: نمو القطاع الفلاحي (%).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدّل النمو	-3,7	-0,9	15,0	19,5	-14	11,4

المصدر: شريط عثمان، التكيّف مع العولمة، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 307.

بيد أنّ هذا النمو لم ينعكس على التجارة الخارجية للفلاحة بشكل مقبول حيث أنّ معدّلات التغطية ظلّت جدّ هزيلة وزادت تدهورا بعد سنة 1997؛ ففي سنة 1996 كان المعدّل 5,19% لينخفض بعدها بسنة إلى 1,51% ثمّ إلى 0,98% سنة 1999. كما أنّ نسبة الواردات الفلاحية ظلّت تتراوح بين 25% و30% من كامل الواردات بينما لم تتجاوز الصادرات الفلاحية نسبة 1,1%، وهي النسبة المسجّلة سنة 1995.

الجدول 27: تطوّر التجارة الخارجية للفلاحة (مليار د.ج).

1997		1996		1995		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
0,3	2,2	1,0	7,4	1,1	5,3	صادرات
29,3	146,9	28,6	142,5	25,6	131,3	واردات
1,51		5,19		4,04		معدّل التغطية (%)

2000		1999		1998		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
0,15	2,3	0,19	1,5	0,3	2,0	صادرات
26,79	185,6	25,17	153,7	26,9	148,8	واردات
1,24		0,98		1,34		معدّل التغطية (%)

Source: C.N.I.S, O.N.S.

تّما سبق، يُمكننا القول بأنّ الفلاحة في ظلّ التصحيح الهيكلي لم يكن لها أثر معتبر ومهم على تخفيض مخزون الدين الخارجي وذلك لجملة من الأسباب، بعضها يتعلّق بدور الدولة والبعض الآخر يخصّ وضعية الفلاحة بذاتها⁽¹⁾:

1- إنّ دور الدولة فيما يخصّ السياسة الفلاحية يعتره شيء من الغموض؛ فإذا علمنا بقصور اقتصاد السوق في تحفيز وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاكتفاء الذاتي الغذائي، فإنه لا مناص من قيام الدولة بالتخطيط الفلاحي ما دام أنّ الأسعار لوحدها تفتقد للقدرة على توجيه الإنتاج وملكية الأراضي.

2- لقد تمّ تنفيذ إجراءات التصحيح الهيكلي على الفلاحة دون القيام بتقييم أوّلي لوضعيتها على جميع الجبهات، فبعض الإجراءات مثل استرجاع الأراضي كان يُنظر إليها على أنها غير مشروعة وغير مبرّرة.

ومن ناحية أخرى، أدّى الارتفاع في أسعار المدخلات الفلاحية إلى تقليص استعمالها، كما أنّ استيراد المنتجات الغذائية والفلاحية ساهم في انخفاض مستوى الطلب على الإنتاج المحلي.

(1) C.N.E.S, Op.Cit, p.218

يتضح من الجدول النمو الحاصل في عائدات النفط بين 1995 و1997، لكن وكنتيجة لانخفاض أسعار النفط بـ7 دولارات للبرميل سنة 1998، انخفضت العائدات بحوالي 4 ملايين دولار. بعد ذلك تحسنت الأسعار في السنوات التالية وتحسنت معها الإيرادات بشكل متسارع. وهنا نلمس استمرارية العضوية التاريخية بين أسعار وإيرادات النفط التي ما فتئت تتعزز في الاقتصاد الجزائري.

من ناحية أخرى، فالتطور الحاصل في قطاع المحروقات يُعزى إلى التقدم الطارئ على السياسة المنتهجة الرامية لتعزيز دور الشراكة مع المستثمر الأجنبي وكذا إلى تبني سوناطراك التقنيات الحديثة مسأيرة للتقدم التقني في هذا المجال.

المطلب الثاني: نبذة عن أبناء سوناطراك.

يُقدّم لنا الشكل التالي نبذة موجزة عن سوناطراك وعن أداؤها منذ سنتين وهو أداء جيّد ومشرف، خاصّة كون الشركة أصبحت في المرحلة الأخيرة متعدّدة الجنسيات Multinationale.

الجدول 32: سوناطراك بالأرقام.

ديسمبر 1963	تاريخ التأسيس
شركة عمومية بالأسهم	الوضع القانوني
استكشاف، إنتاج، نقل وتسويق المحروقات	أهم نشاطات المجمع وفروعه
120000، منهم 50000 في سوناطراك	موظفو سوناطراك وفروعها
82	المكتشفة (الحقول)
67، منها 55 في الاكتشاف و12 في التطوير	عقود الشراكة
18، منها 13 سنة 2001	عقود ممضاة في 2001 و2002
مؤشر 116 في ديسمبر 2000	الاحتياطي (مؤشر 100 سنة 1971)
أكثر من 100 مليار دولار	الاستثمارات منذ التأسيس
202 مليون طن منها 22 مليون طن للسوق المحلي	الإنتاج الكلي في 2002
19 مليار دولار سنة 2001 (21 مليار في 2000)	رقم أعمال المجمع
200 مليار د.ج (2,5 مليار دولار وحوالي 4 ملايين في 2001)	النتيجة في 2002
87,7%	نسبة الإنتاج الجزائري
43%	نسبة المساحة المنجمية المراقبة
الرتبة 12 عالميا أول منتج لـ Condensat ثاني منتج عالمي لـ GNL و GPL ثالث مصدر عالمي للغاز	سوناطراك عالميا
اسبانيا، البيرو واليمن	سوناطراك في الخارج

Source: Abdellatif Benachenhou, Op.Cit, p.40

المطلب الثالث: إشكالية الريع البترولي.

لقد كان الريع البترولي لعدة عقود في الاقتصاد الجزائري الشريان الذي يُغذي النمو الاقتصادي حيث كان المصدر الرئيس في تمويل القطاع الإنتاجي. لكن ومع تبني الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي أصبح دور هذا الريع يطرح إشكالية جديدة حيث أنه لم يعد "محرّكا للنمو" لأن التصحيح الهيكلي عقم Stériliser الريع البترولي، وبالتالي بتر العلاقة بينه وبين التنمية وذلك تكريسا للتعاليم الليبرالية التي تقضي بالزامية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من أن "الدولة الجزائرية لا يزال اقتصادها ريعيا نظرا إلى نسبة الحماية البترولية من الدخل القومي، فالإشكال يتعلّق باستخدام هذه الحماية، حيث أصبحت الدولة تُقلّص من مديونيتها الداخلية لصالح خدمة ديونها الخارجية، وهو الأمر الذي يحدّ من دور الميزانية العامة في النشاط الاقتصادي في المدين القصير والمتوسط، لذلك فتدفّق الريع صوب الدائنين يطرح مشكلة تمويل الاقتصاد الوطني"⁽¹⁾.

فهل بإمكان الادّخار المحلّي والاستثمار الأجنبي المباشر ملأ جانب من الفراغ الذي خلّفه انسحاب الدولة؟

لا ريب فاجواب عن هذا السؤال يتقاطع مع السؤال التالي: هل بالإمكان الانتقال من اقتصاد مديونية إلى اقتصاد إنتاجي؟

إنه بالرغم من كون التجربة في الجزائر لا تزال حديثة نسبيا، حيث لم يمرّ عن انتهاء مرحلة التصحيح إلّا ست سنوات، فالتقييم الأوّلي يوحى بأنّ النتائج لا تبعث على كثير من التفاؤل، حيث وكما رأينا في المبحث الثالث، فالقطاع الإنتاجي لا يزال أداؤه دون المستوى المطلوب، فالعمليات التي خاضتها الدولة في سبيل إعادة هيكلة مؤسّساتها العمومية لا تزال قاصرة وتحتاج إلى مزيد من الجهد والتوجيه حتى تنجح.

أمّا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، فباستثناء قطاع المحروقات، لم تلتق الجزائر إلّا القليل منه في بقية القطاعات مقارنة بالدول المجاورة على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها هذه القطاعات، والسبب الأساسي كما سبقت الإشارة إليه، هو التدهور في الأوضاع الأمنية الذي لا يزال قائما رغم التحسّن الطارئ في السنوات الأخيرة.

(1) Youcef BENABDALLAH, Économie rentière et surendettement, Thèse de Doctorat, Université Lyon 2, 1999, p.250

وفيما يتعلّق بالادّخار المحلّي، فهو الآخر لا يزال محتشما وغير كافٍ و"حسب البنك العالمي، فتخفيض التضخم من المفروض أن يؤدّي إلى ارتفاع معدّل الاستهلاك"⁽¹⁾، وبالتالي انخفاض مستويات الادّخار، لكن لا يجب أن يكون ذلك مبرّرا لعدول الجهاز المصرفي عن أداء دوره في تعبئته حيث يتطلّب الموقف تحسين السياسة الائتمانية حتى يتسنى بلوغ الأهداف المرسومة.

من ذلك نخلص للقول بأنه في ظلّ غياب إستراتيجية واضحة مبنية على دور الدولة كمنظّم سيكون من الصعوبة بمكان الخروج من اقتصاد مديونية إلى اقتصاد إنتاجي. والخطر كلّ الخطر أن تبقى الجزائر على صعيد التقسيم الدولي للعمل تعتمد على المحروقات⁽²⁾. حسب دراسة للبنك العالمي فإنّ عمر هذه الأخيرة لا يتجاوز 25 سنة قادمة، الأمر الذي يعني أنّ الجزائر أمام تحدّي مصيري يستدعي كثيرا من الحزم، وفي ذات الوقت فإنّ أيّ خطوة في سبيل تجسيد إستراتيجية عملية يجب أن تُراعي متطلّبات التنمية المستدامة وذلك على جبهتين اثنتين؛ مراعاة حقوق الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية التي تتمتع بها نحن اليوم وكذا إعفاؤهم من تحمّل أعباء ديون خارجية نحن مسؤولون عن تراكمها.

واليوم لعلّ أهم مبادرة مطروحة في ظلّ غياب دور وظيفي للريع البترولي الذي أغدق الخزينة بمبالغ كبيرة من العملة الصعبة - تُقدّر حاليا بـ35 مليار دولار مرشحة للزيادة نهاية السنة الجارية- هي تسبيق سداد الدين Paiement par anticipation، حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره عن الحالة المالية للجزائر أنّ هذه الأخيرة، التي تبلغ ديونها 22,6 مليار دولار بإمكانها تسبيق سداد ما قيمته 2,7 مليار دولار الأمر الذي سيسمح للجزائر بأن تقتصد 250 مليون دولار، وإذا ما استمرّت خلال السنوات القادمة في هذه العملية، ستقتصد مليار دولار⁽³⁾.

لكن هل يُمكننا القول بأنّ التصحيح الهيكلي بهذا الشكل قد خدّم وضعية المديونية

الخارجية؟

(1) Youcef BENABDALLAH, Op.Cit, p.250

(2) Youcef BENABDALLAH, Ajustement Structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie, CREAD, n°46, 1998, p.65

(3) L'Expression, le 25 mai 2004.

طبعاً فإنخفاق إجراءات التصحيح في إنعاش القطاع الإنتاجي وبعثه من جديد كي يكون مصدراً رئيسياً لتحقيق تمويل ذاتي ومن ثمّ تخفيف عبء المديونية لا يُمكن أن يُغطّي عليه الأثر الإيجابي لتسييق السداد. فالرهان الحقيقي لا يزال هو تسريع خطوات الخصخصة والمضي في سياسات تنمية تستهدف البنى التحتية وتضمن حماية للطبقات الاجتماعية المحرومة، لأنّ المطلوب أساس هو الخروج من أزمة هيكلية تستدعي تغييرات هيكلية وبالتالي فالحلول الظرفية لا يُمكن أن يُعتدّ بها ولو أنّ لها أثر إيجابي في المدى القصير.

في الأخير، وعلى الرغم من طرح المبادرة المذكورة أعلاه، لا يزال الجدل دائراً حول الإشكالية الجديدة التي يطرحها الريع البترولي بعد انسحاب الدولة من وظيفتها التقليدية، وهي إشكالية تعني بشكل مباشر المديونية الخارجية للبلد، وعليه فالتفكير في حلول عملية لهذه الأخيرة سيمرّ لا محالة بالتفكير في مستقبل الريع البترولي.

المقدمة:

يُمكن القول بأنّ محاولتنا تبيان أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر من خلال استعراض الآثار الاقتصادية التي انجرت عن تنفيذ إجراءاته المتباعدة توحى بإخفاق التجربة الجزائرية على هذا المستوى. فعلى الرغم من تحقيق نتائج مرضية فيما يخصّ التوازنات المالية Macro-Financier إلا أنّ ذلك لم ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الحقيقي حيث ظلّ القطاع الإنتاجي أسيرا للإخفاقات المتراكمة خاصّة القطاع الصناعي الذي زاد تدهورا مقارنة بوضعه قبل التصحيح.

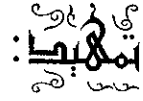
وبالتالي فالقطاع الذي كان يُعوّل عليه في النهوض بالاقتصاد باعتباره مصدر الثروة لم يستجِب للفلسفة الليبرالية، لذلك لا يُمكن الحديث عن وجود مساهمة فعلية له في التخفيف من عبء المديونية الخارجية، وكلّ ما يُمكن التأكيد عليه هو الأثر الذي أحدثته انكماش الطلب الداخلي على استقرار الواردات كنتيجة لبعض إجراءات التصحيح، الأمر الذي أسهم إلى حدّ ما في إحداث فائض في الميزان التجاري وبالتالي ارتفاع الاحتياطات الدولية.

لذا فانخفاض مخزون الدين الخارجي إنّما يُردّ لأسباب خارجية بالدرجة الأولى أهمها الأداء الجيّد لأسواق النفط العالمية وإعادة الجدولة ثمّ الأداء الجيّد لقطاع الفلاحة خلال بعض السنوات نتيجة لتحسّن الظروف المناخية.

نُشير في الأخير، إلى أنه من ضمن آثار التصحيح الهيكلي تعطيل دور الربيع البترولي والأثر هنا غير مباشر على المديونية من باب تسبيق سداد الدين، وهي مبادرة تدرج في سياق استغلال الوضع الجيّد للاحتياطات الدولية.

الفصل الثاني
في ما يتعلق بما

تحويل الدين الخارجي



انتهينا في الفصل السابق إلى أن تسبيق سداد الدين يُعتبر كأحد الآثار غير المباشرة للتصحيح الهيكلي. وفي هذا الفصل سنتطرق لموضوع تحويل الدين الخارجي Debt conversion باعتباره هو الآخر أثرا للتصحيح الهيكلي، حيث أنه من نافلة القول القيام بتحويل الدين في بلد لا يخوض عمليا سياسة الخوصصة. ذلك أن تحويل الملكية من عامة إلى خاصة يُعتبر الشرط اللازم Condition sine qua non لتحويل الدين الخارجي إلى استثمارات Debt equity swaps.

لا ريب، يُعتبر تحويل الدين واحدا من أجمع الحلول المطروحة للتخفيف من حدة المديونية الخارجية، ناهيك عن كونه وسيلة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا وتُعتبر التجربة الجزائرية حديثة بهذا الخصوص، حيث أنه فقط منذ سنتين قامت الجزائر بإبرام اتفاقات مع ثلاث دول ولم تظهر بعد ثمارها المرجوة.

من أجل تسليط الضوء أكثر على سياسة تحويل الدين، ارتأينا تقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث سنتعرض في المبحث الأول لماهية تحويل الدين وذلك بالتعريف بالعملية ثم ذكر سلباتها وإيجابياتها بالنسبة للبلد المدين وكذا تقديم أشكال أخرى للعملية. أما المبحث الثاني، فسُنخّصه للتجربة الجزائرية، وهنا لابدّ من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي شحّ المعلومات بخصوص الخطوات العملية لتحويل الدين الجزائري، المشاريع المعنية بالعملية وكذا النتائج الأولية المترتبة عنها.

المبحث الأول

الخلفية النظرية لتحويل الدين

المطلب الأول: تعريف.

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى استثمارات Debt equity swaps، وهو اقتراح كان أول من تقدّم به الاقتصادي آلان ملنزر، والذي يرى "أن معظم البلاد المدينة تملك فيها الحكومات -من خلال قطاعها العام- كثيرا من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة... ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فإنّ هذه البلاد تستطيع أن تُخفّف من عبء دينها الخارجي بالسّماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تُدرّ عوائد اقتصادية معقولة، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية، وتُصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمّل المخاطر"⁽¹⁾.

وعموما فالعملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعدّدة الجنسيات، حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسب معيّن (Une décote) ثمّ يتحصّل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن بحسب أقلّ. وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محليّة في إطار عمليات الخصوصية حيث يقوم بتمويل البناء والتجهيز⁽²⁾.

هذا وتعتبر التجربة الشيلية سنة 1985 من أبرز التجارب فيما يخصّ تحويل الدين نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية. فخلال ثلاث سنوات ونصف تمّ تحويل 4,2 مليار دولار، أي ما يُمثّل 29% من الديون متوسطة وطويلة الأجل⁽³⁾. بعد ذلك توسّعت العملية في أنحاء

(1) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص 265

(2) Philippe Auverny-Bennetôt, La dette du Tiers-monde, La documentation française, Paris, 1991, p.103

(3) Felipe Larrain & Andrés Valasco, Can swaps solve the debt crisis, Lessons from the Chilean experience, p.01 (www.edu/~ies/IES_Studies/S69.pdf)

شقي من العالم حيث أنه "من 1985 إلى 1996 تم تحويل 38,6 مليار دولار كديون إلى استثمارات، وقد ترتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل هذه وبرامج الخوصصة تكثيف صفقات التحويل خلال 1989 و1990، لكن ومع بداية 1994، بدأت تتلاشى العملية بشكل كبير"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإيجابيات والسلبيات.

سنقتصر في دراستنا هذه فقط على إيجابيات وسلبيات عملية تحويل الدين بالنسبة للبلد المدين باعتبار أن معضلة المديونية إنما تعني بشكل أساسي الدول النامية المدينة قبل الأطراف الدائنة.

I- الإيجابيات:

(1) **تخفيض الدين:** يتمثل الأثر المباشر لعملية تحويل الدين في تخفيض مخزون الدين Debt reduction، الأمر الذي سيؤفر على البلد المدين جانبا من احتياطاته بالعملية الصعبة والتي هي في الغالب شحيحة لدى البلدان المدينة. ومعلوم أنه "كلما كان سعر الاسترداد Redemption price المدفوع منخفضا (أو أن الخصم Discount مرتفعا)، كانت قيمة الدين المخفّض معتبرة"⁽²⁾، لأنّ الفائدة التي يجنيها البلد المدين من عملية التحويل هذه - إلى جانب الدفع بالعملية الوطنية - هي الفارق بين قيمة الدين Face value وسعر الاسترداد، فكلما كان الفارق كبيرا، كانت فائدة البلد كبيرة من العملية.

(2) **أثر إيجابي على ميزان المدفوعات:** نتيجة لانخفاض خدمة الدين من جهة، واحتمال ارتفاع القدرة التصديرية في حال تحويل الدين إلى استثمار Debt-equity swap من جهة أخرى، فإنّ ذلك سيكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، ومعلوم أنّ تقليص العجز في هذا الأخير يعني بالضرورة تقليص الحاجة إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز.

(3) **ترقية الاستثمار:** في حال توجيه الاستثمار في إطار عملية تحويل الدين إلى قطاعات أولية، فإنّ ذلك سيسهم في تحريك الآلة الإنتاجية، وعلى سبيل الذكر، "سمحت عملية تحويل الدين إلى استثمارات في الأرجنتين بالاستثمار في مشاريع موجهة للتصدير وذلك بالعملية الوطنية، وكان نتيجة ذلك تحصيل عملة صعبة بعد التصدير. في دول أخرى، أدت عملية تحويل الدين إلى تشجيع

(1) Melissa Moye, Overview of debt conversion, p.09
(www.dri-org.uk/pdfs/EngPub4_Debtconv.pdf)

(2) Ibid, p.07

الخصوصية وتسهيل عودة الرأسمال Flight capital الذي يتوفّر عليه المواطنون Nationals في الخارج⁽¹⁾.

4) تمويل المشاريع التنموية: يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI شكلا من أشكال التمويل الخارجي، لذلك فقيام البلد المدين بتحويل دينه إلى استثمارات سيسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملة الوطنية. فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة، فهو معفى من دفع قيمة الدين المحوّل بهذه العملة. وفي حال نجاح هذه الاستثمارات، سيكون ذلك داعيا لترويج فرص الاستثمار بالبلد المدين وبالتالي استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

II - السلبيات:

1) التضخم: غالبا ما يؤدي تحويل الدين إلى تفاقم التضخم وذلك بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار جديد للنقود. وقصد تجنّب هذا الأثر السلبي يُقترح أن تقوم الدولة النامية المدينة بتعقيم -أي إلغاء- أثر عملية المبادلة، عن طريق إصدار وبيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدّلات فائدة مغرية⁽²⁾. ولكن يبقى ذلك رهن قدرة هذا السوق على امتصاص كلّ ما يُعرض من سندات، الأمر الذي يعني ضمنا أنّ الحلّ المطروح لا يضمن بالضرورة تجنّب العرض المذكور.

2) أثر على الميزانية العامة: في إطار عملية تحويل الدين، يقوم البلد المدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحوّل إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية، إلّا أنه عادة ما يكون البلد المدين يفتقر إلى موارد جبائية كافية تؤهّله إلى سداد المبلغ بشكل آني⁽³⁾. وفي هذه الحالة، من مصلحة البلد المدين ألاّ يبتنى فكرة التحويل لأنّ العملية ستقود في الأخير إلى تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي، الأمر الذي سيُخلّف وراءه دون شكّ أثرا سلبيا على الميزانية العامة.

لكن وبغرض تفادي هذه المشكلة، بإمكان البلد المدين اللجوء إلى طرق أخرى، ومن ذلك "الدفع خلال مجال زمني (بدل الدفع الآني) أو دفع المبلغ عينا "Payout in Kind" بدل الدفع نقدا، وهي حالات من الممكن التفاوض عليها مع الأطراف المعنية بالتحويل"⁽⁴⁾.

(1) Melissa Moye, Op.Cit, p.07

(2) محمد عبد العزيز عجيبة، مرجع سابق، ص 253

(3) Melissa Moye, Op.Cit, p.08

(4) The conversion of Paris Club Debt : Procedures and potential, UNCTAD, 2001, p.04
(www.unctad.org/en/docs//psgdsgfbd6.en.pdf)

المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يُحوّل لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية بحيث تؤثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين⁽¹⁾.

في الواقع، تكتسي هذه العملية أهمية كبرى على المستوى السوسيواقتصادي، فإلى جانب أنها تُخفف ولو بالترز القليل من المديونية، فهي تُساهم في تحقيق تنمية بشرية خاصة كون الطرف القائم على العملية هي مؤسسات غير ربحية تهدف بالأساس إلى توفير التعليم والصحة للفئات المحرومة، وهو عين ما تحتاج إليه الدول المدينة التي تُضحيّ بأموالها من العملة الصعبة لخدمة الدين على حساب خدمة مواطنيها اجتماعيا. لكن يبدو أن الدول المتقدمة لا تُبدي كثيرا من الاهتمام لهذه المسألة، والدليل على ذلك هو كون مجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية بين سنة 1991 ومنتصف سنة 2000 لم يتعدّ 739 مليون دولار، كما أن المنظمة الوحيدة التي تُعتبر كمستثمر غير ربحي في عملية التحويل هذه هي اليونسيف فقط⁽²⁾.

تجربة السنغال:

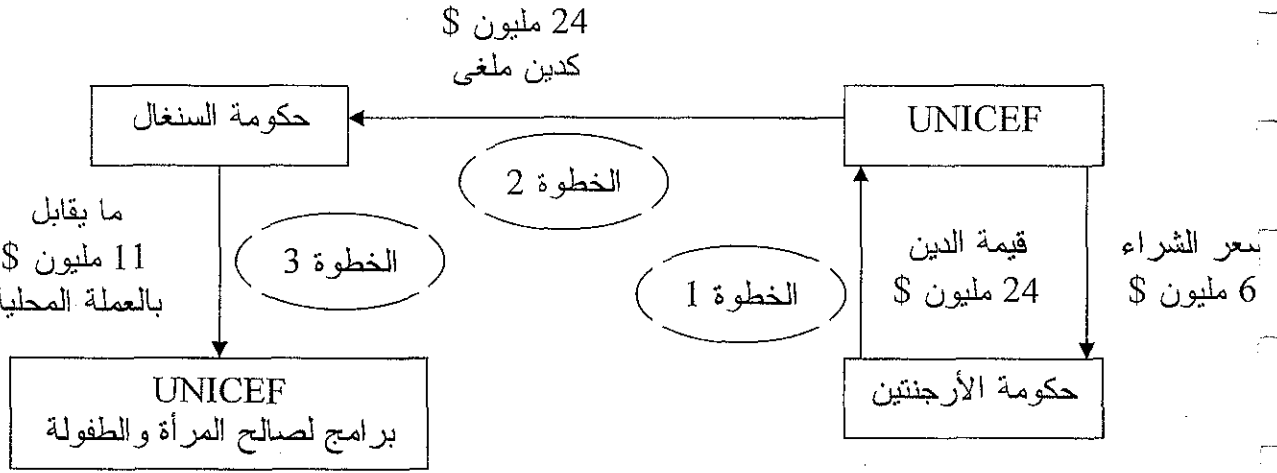
في ديسمبر 1993، قامت اليونسيف بتحويل دين على السنغال إلى مشاريع تنموية وذلك بتمويل مشاريع المياه، الصرف الصحي، الصحة والتعليم في أنحاء شتى من الوطن. فبمساعدة من بنك ING، اشترت اليونسيف 24 مليون دولار، وهو دين مستحق للأرجنتين، بسعر شراء 6 ملايين دولار (أي 25% من قيمة الدين). بالمقابل، قامت السنغال بدفع المبلغ المقدّر بـ 11 مليون دولار بالعملة المحلية (الفرنك) خلال ثلاث سنوات لدعم مشاريع اليونسيف بالسنغال⁽³⁾.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 89

(2) Melissa Moye, Op.Cit, p.13

(3) Ibid, pp.14-15

الشكل 01: تحويل دين على السنغال.



إنّ التجربة السنغالية على الرغم من تواضع قيمة الدين محلّ التحويل إلاّ أنّها خطوة جيّدة في سبيل تعزيز دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول النامية فيما يخصّ قضايا المرأة والطفولة، وليس يخفى الدور المحوري الذي تقوم به المرأة اليوم في التنمية الاقتصادية كما يؤكّد على ذلك الاقتصاديون المؤسّساتيون Institutionnalistes، وكذا أهمية رعاية الطفولة خاصّة المحرومة في تحقيق توازن اجتماعي.

II- تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة^(*)

تعتبر مسألة المحافظة على البيئة اليوم قضية همّ العالم بأسره، لأنّ حدوث كارثة بيئية في بلد ما قد يؤثر على دول أخرى؛ والدول الأكثر حرصاً على هذه المسألة هي الدول المتقدّمة، وعليه وفي سبيل المحافظة على البيئة، تقوم هذه الدول بتحويل جانب من ديون العالم النامي إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية، الحيوانية، النباتية ومكافحة التلوّث. ولقد "تمّت أوّل مبادلة للديون بمشروعات لحماية البيئة سنة 1987 بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدولية Conservation International - وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن - حيث أعادت شراء بمبلغ قيمته 100.000 دولار من CitiBank لدين بقيمة اسمية 650.000 دولار كان قد تمّ التعاقد عليه بين بوليفيا وبنوك تجارية. ومقابل إلغاء المؤسسة لهذا الدين، قامت بوليفيا بإنشاء صندوق تخصيص

(*) Debt for nature exchange, Debt for environment swaps or environment swaps.

Dotation بالعملة المحلية بقيمة 250.000 دولار هدفه تمويل إدارة واستغلال مَحْلَفٍ (**) Réserve في شمال شرق بوليفيا لحماية 13 نوعاً من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض⁽¹⁾. ومنذ ذلك التاريخ، استفادت أكثر من 30 دولة من هذه العملية حيث يُقدَّر مجموع ما تمَّ تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة مليار دولار⁽²⁾، وهو في الواقع مبلغ زهيد إذا ما قُورن بمجموع الديون التي تُثقل كاهل الدول النامية. وقد يُبرَّر ذلك بضعف إمكانات المنظمات غير الحكومية ONG's التي تهتم بقضايا البيئة حول العالم.

تجربة الفلبين:

سنة 1993، قام صندوق الحياة البرية العالمي World Wildlife Fund بتحويل 19 مليون دولار إلى مشاريع لحماية البيئة في الفلبين⁽³⁾. فبفضل المساعدة المالية التي قدّمتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) والمقدَّرة بحوالي 13 مليون دولار، قام الصندوق (WWF) بشراء 19 مليون دولار من السوق الثانوي للديون لدين تجاري كانت قد حصلت عليه الفلبين. وبذلك يكون الصندوق قد اشترى الدين بسعر يُعادل 68% من قيمة الدين (Face value) مقابل موافقة الحكومة الفلبينية استبدال قيمة هذا الدين بمبلغ 17 مليون دولار أي 90% من قيمة الدين (Redemption price) ولكن بالعملة الوطنية Peso. أمّا عن استخدام هذا المبلغ، فقد خُصِّص لتمويل مشاريع لحماية البيئة على المدى الطويل من خلال إنشاء مؤسّسة البيئة الفلبينية، والتي هدفها المحوري هو دعم تسيير الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيئي في الفلبين وكذا تقديم الدعم التقني والتسييري للمنظمات غير الحكومية. وقصد تبسيط عملية التحويل هذه، نُقدِّم الشكل التالي الذي يُبيِّن الخطوات المتبعة في سبيل إنجاح العملية⁽⁴⁾:

(**) منطقة مخصصة لإخلاف الحيوانات أو الأشجار.

(1) Philippe Auverny-Bennetôt, Op.Cit, p.106

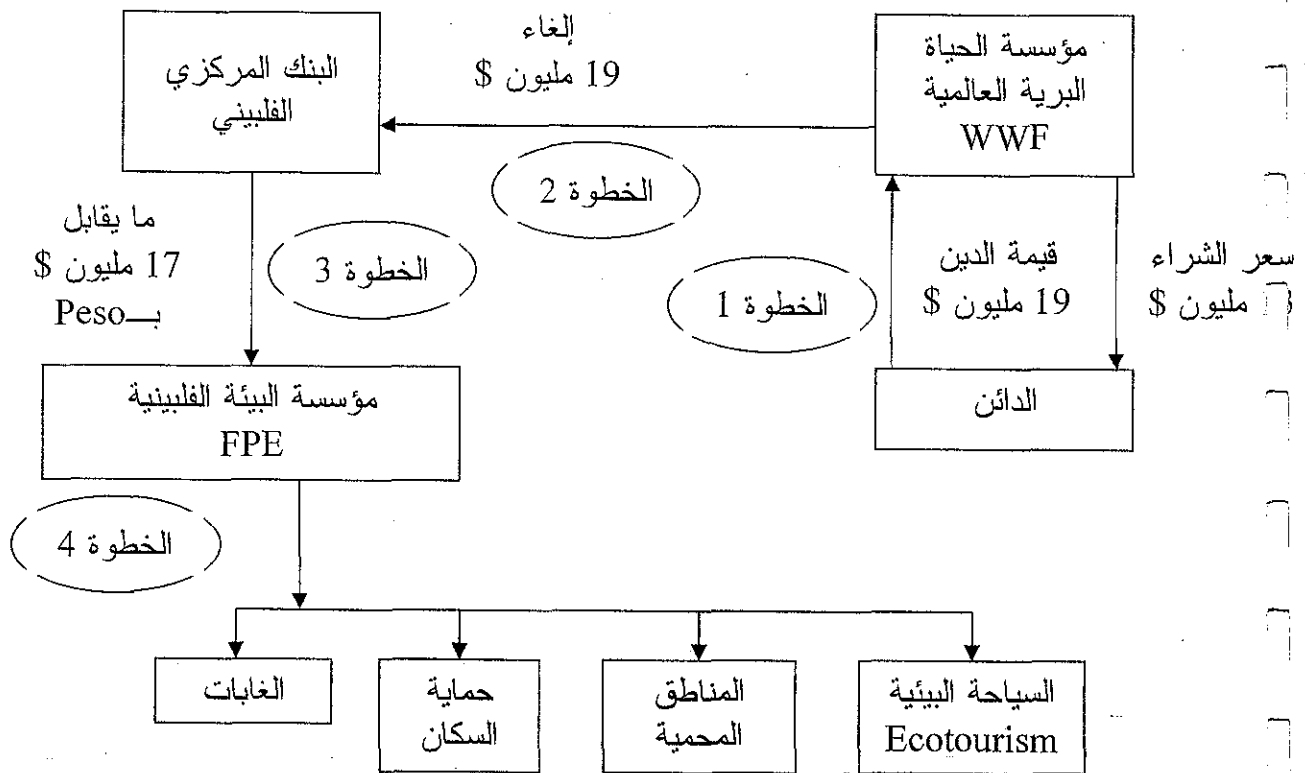
(2) Debt for environment swaps, UNDP, September 2003, p.02

(www.surf-as.org/papers/Debt-for-environment%20swaps%205ep03.pdf)

(3) Debt for environment swaps, Op.Cit, p.03

(4) Melissa Moye, Op.Cit, p.17

الشكل 02: تحويل دين على الفلبين.



تُشير هنا إلى أنّ بعض الدول العربية قد استفادت هي الأخرى من هذه المبادرة وهي الأردن، سوريا، مصر وتونس. وقد أسفرت عمليات التحويل في هذا الإطار إلى تخفيض جزء بسيط من الديون يُقدّر بـ 91 مليون دولار بالنسبة للأردن، 31,7 مليون دولار بالنسبة لسوريا، 1,8 مليون دولار لتونس و 121 مليون دولار فيما يخصّ مصر. مقابل ذلك تمّ إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة في هذه البلدان⁽¹⁾.

(1) www.worldwildlife.org/coservationfinance/pubs/bilateral_swaps_summary.pdf

أمّا فيما يتعلّق بالطرف الإيطالي الذي وافق على تحويل دين قيمته 83 مليون أورو⁽¹⁾، لم يخطُ خطى إسبانيا في تعاملها مع تحويل الدين الذي كان يهدف بالأساس إلى الاستثمار Debt equity swap، والذي يقتضي مبدئياً وجود طرف ثالث هو المستثمر، بل ارتأت إيطاليا تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية Debt for development، ومشاريع بيئية Debt for environment. "ففي جوان 2002، تمّ تحويل الدين إلى قروض مساعدة لتحويل مشاريع تنمية سوسيواقتصادية، تمثّلت في بناء ثانويتين، حي جامعي بوهران وبرنامج لمعالجة النفايات في خمس مدن جزائرية كبيرة هي باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف وتيزي وزو"⁽²⁾.

هذا وتعتبر أهم صفقة في تحويل الدين الجزائري هي تلك التي تمّ عقدها على مرحلتين مع فرنسا والتي بلغت قيمتها 171 مليون أورو، "فقد تمّ الاتفاق في مرحلة أولى (سنة 2002) على تحويل ما قيمته 61 مليون أورو، تمّ تسوية 60% منها حسب تأكيدات الرئيس جاك شيراك خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر، وقد تعرّض الملف بسبب عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع محدّدة يُمكن توظيفها في إطار تشجيع الاستثمارات المباشرة في الجزائر، في الوقت الذي طالبت فيه السلطات الجزائرية الإسراع في وتيرة تحرير المبالغ المرتبطة بالاتفاق وتحويلها إلى استثمارات موازاة مع اقتراح النظر في إمكانية توسيع الاتفاقية التي يُمكن أن تُحسّن [من وضعية] الديون الجزائرية التي أُعيد جدولتها والتي تُعادل 54,1% أي أكثر من 11 مليار دولار"⁽³⁾.

وفي مرحلة ثانية، وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته 110 مليون أورو، وقد جاءت المبادرة تنويجاً للزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الاقتصاد الفرنسي للجزائر بداية شهر جوان الفارط ليلبلغ مجموع الدين الذي تمّ تحويله مع فرنسا 171 مليون أورو. وفي هذا الصدد "يُرتقب وصول لجنة عن وزارة المالية الفرنسية للجزائر قصد دراسة توسيع الإطار المالي مع وزير المالية الجزائري بين الجزائر وفرنسا. هذا وقد تمّ الاتفاق مسبقاً على بعض القطاعات مثل: المياه، المواصلات (مترو الجزائر)، السّكن وغيرها. وفيما يخصّ إنجاز مترو الجزائر، وضّح الوزير Nicolas Sarkozy (وزير الاقتصاد الفرنسي) أنّ الحكومة الفرنسية مستعدّة للتعاون في هذا المشروع بمشاركة معتبرة لتمويل وتحويل الدين إلى ما يزيد عن 50%"⁽⁴⁾.

(1) Loi de Finance 2003 (www.interfaceco.com/focus/0301/loi_Finance_2003.html)

(2) Abdellatif Benachenhou, Op.Cit, p.35

(3) يومية الخبر، 18 أفريل 2004.

(4) El Watan, le 06 juin 2004.

إن إبداء الدول الثلاث تعاونها مع الجزائر فيما يتعلق بتحويل الدين الخارجي، ومواصلة الجزائر مناشدتهم الاستمرار في توسيع نطاق العملية إنما يُترجم عمليا العلاقات المتبادلة بين الجزائر والولايات المتحدة، وبالمقابل، لم تُخف دول دائنة أخرى رفضها القاطع لفكرة تحويل الدين مثل الولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية⁽¹⁾، فقد جاء على لسان السفير الأمريكي بالجزائر



Richard Erdman مثلا في جوان الفارط أن "الجزائر بلد غني وبممتلك قدرات هائلة، وعليه يستحيل تحويل الدين الخارجي"⁽²⁾. كما أعربت ألمانيا هي الأخرى عن رفضها للفكرة بينما لم تُخف قبولها فكرة تسبيق سداد الدين⁽³⁾ Remboursement par anticipation، وهي الفكرة التي باشرتها الجزائر - كما رأينا في الفصل السابق - مع نهاية شهر ماي الفارط كإستراتيجية جديدة لإدارة المديونية الخارجية في ظلّ الأوضاع المالية الجيدة للبلد والمتمثلة في الاحتياطي المعبر من العملة الصعبة المقدّر بـ 35 مليار دولار خلال السنة الجارية.

إن نجاح عمليات تحويل الدين واحتمال توسيعها مع دول أخرى إنما هو مرهون بالدرجة الأولى بقدرة الجزائر على إقناع الأطراف الدائنة، لكن وبالمقابل كان لزاما تقديم مشاريع تنمية تُرضي هذه الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل كامل الإجراءات القانونية وتيسير عمل المستثمر الأجنبي بعيدا عن كل التصرفات البيروقراطية.

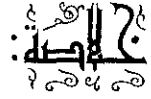
في الأخير، يبقى أن نقول أن "ملف تحويل المديونية إلى استثمارات يظلّ مطلبا جزائريا بالدرجة الأولى بالنظر لثقل المديونية الخارجية التي تظلّ رغم تراجعها عبئا كبيرا... وتُقدّر المديونية الإجمالية بداية 2004 ما قيمته 23 مليار دولار، إلا أن الديون قصيرة المدى لا تُمثل سوى 120 مليون دولار، وقيمة القروض الثنائية لا تتعدى 21,8 %، ويتصدّر الاتحاد الأوربي قائمة الدول الدائنة بنسبة 66% من إجمالي الديون الجزائرية مقابل 17% لأمريكا الشمالية، فيما تصل نسبة الديون الجزائرية بالدولار الأمريكي إلى 43% مقابل 30% باليورو و12% بالين الياباني"⁽⁴⁾.

(1) الخبر، 18 أبريل 2004.

(2) Quotidien d'Oran, le 02 juin 2004.

(3) Ibid, le 06 juin 2004.

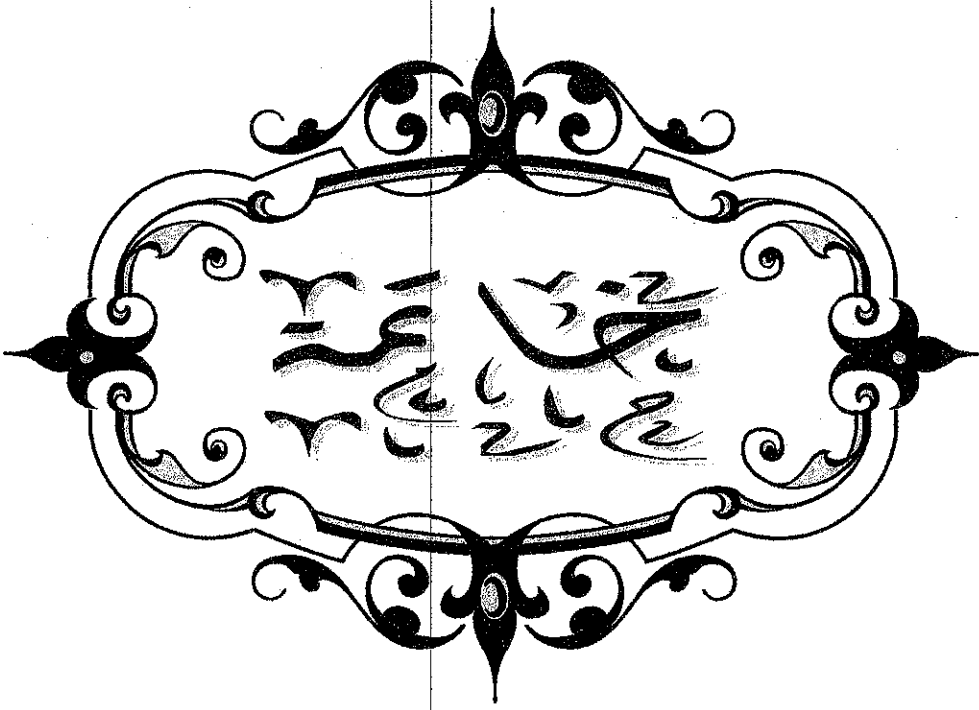
(4) الخبر، 18 أبريل 2004.



لقد فتح التصحيح الهيكلي الباب للمستثمر الأجنبي عبر قناة تحويل الدين الخارجي للاستثمار في البلد المدين، فبفضل إجراءات الخوصصة أصبح بإمكان الاستثمار الخاص التمويع داخل الاقتصاد الوطني، بل ويُعوّل عليه بدرجة كبيرة في النهوض باقتصاديات الدول المدينة في سبيل التخفيف من وطأة مديونيتها الخارجية.

وتعتبر التجربة الشيلية من أبرز التجارب في هذا الصدد حيث قامت سنة 1985 بتحويل حوالي 30% من دينها الخارجي.

أمّا عن التجربة الجزائرية، فلا تزال فتية حيث لم يمرّ على أوّل عملية تحويل ديونها إلاّ سنتان. ورغم تواضع قيمة الديون التي تمّ الاتفاق على تحويلها مع ثلاث دول أوروبية هي إسبانيا، إيطاليا وفرنسا والمقدّرة بحوالي 294 مليون أورو، إلاّ أنّها خطوة جيّدة يُرجى تعزيزها مستقبلا مع هذه الدول ومع غيرها من الدائنين، وهو الأمر الذي يبقى مرهونا بقدرّة الجزائر على حسن التفاوض مع هؤلاء تفاوضا مدعوما بتقديم مشاريع جيّدة للاستثمار، وكذا توفير جو ملائم يخلو من البيروقراطية واللامبالاة.



—

Vertical text on the right edge of the page, likely bleed-through from the reverse side. The text is faint and difficult to read, but appears to be a series of characters or words arranged vertically.

الخاتمة

ينظر كثير من الاقتصاديين إلى معضلة المديونية الخارجية في الاقتصاديات النامية على أنها أزمة هيكلية. ذلك أن تركيبة هاته الاقتصاديات التي فرضها التقسيم الدولي للعمل مع ظهور موجة التحرر السياسي منذ نصف قرن جعل من الاستدانة ضرورة لا غنى عنها لتمويل المشاريع الاقتصادية ، بيد أن الفشل الذريع الذي مُنيت به الاستراتيجيات التنموية في ظلّ تدهور شروط التبادل الخارجي على رأي الاقتصاديين الهيكليين structuralistes أمثال سمير أمين - إلى جانب جملة من الأسباب الأخرى - قد أفضى إلى وقوع البلاد النامية في فخ المديونية الخارجية.

لكن الخلفية التي تنطلق منها مؤسستي Breton Woods في تعاملها مع أزمة مديونية الدول النامية تنطوي على فكرة مغايرة تتمثل في إعزاز الأزمة إلى فشل هذه الدول في تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة وسليمة. لذلك جاءت برامج التصحيح الهيكلي PAS موجهة بالأساس إلى إصلاح ما أفسدته السياسات العرجاء التي تبنتها الاقتصاديات النامية في نظر المؤسستين.

إنّ لهذه البرامج جانبان ؛ جانب للتثبيت الاقتصادي Stabilisation وهي حزمة من السياسات قصيرة المدى ترمي إلى الضغط على الطلب ، وجانب للتصحيح Ajustement ، وهي سياسات طويلة المدى تهدف إلى تحفيز العرض ، وينتظر من تبني البلد المدين هذه الإجراءات القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية ذاتية قوامها تحسّن في القطاع الحقيقي خاصة الصناعي ، والذي سيكون هدفه الأخير تحسين وضعية المديونية الخارجية.

بهذا الشكل النظري يتمّ إيجاد حلّ هيكلي لأزمة المديونية الموسومة بالهيكلية حسب المنطق الليبرالي للمؤسستين الماليتين. لكن عمليا ، تُشير أغلب تجارب الدول النامية التي تبنت برامج التصحيح الهيكلي إلى عكس ما تذهب إليه هذه الفلسفة. وليس غريبا أن تنتقد هذه

3- أمّا القطاع الإنتاجي فقد ظلّ يراوح مكانه عدا قطاعي المحروقات ومواد البناء اللذين سجّلا نتائج محمودة ، حيث انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي بـ 18,4 نقطة بين 1989 و1998 ، كما أدّى انخفاض إنتاج قطاع الصناعات الصلب ، الميكانيكية ، المعدنية ، الإلكترونية والكهربائية (ISMME) بـ 51,5 نقطة أي حوالي النصف خلال نفس الفترة إلى تلاشي النسيج الصناعي. وفيما يتعلّق بالفلاحة ، فهي الأخرى رغم تحسّن أدائها لا تزال تعاني من مشاكلها التقليدية ولا يزال أداؤها مرهونا بتحسّن الظروف المناخية (Pluviométrie).

4- إنّ الإشكال الجديد الذي تولّد عن التصحيح الهيكلي هو مصير الريع البترولي في ظلّ انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، وهو إشكال لا يزال قائما. فما الذي يمكن عمله بالاحتياطي المعتر من العملة الصعبة الذي يشهد نمواً مستمرا منذ عشرية تقريبا ؟ وكيف يمكن نفاذي " المرض الهولندي " Duch Disease الذي ينجرّ عن حدوث طفرة في إيرادات الصادرات من المواد الأولية نتيجة اكتشافات جديدة أو ارتفاع أسعارها كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا ؟ لعلّ أهمّ إجراء مطروح اليوم لتفعيل دور الريع البترولي هو تسييق سداد الدين والذي تمّ مباشرته مع نهاية ماي الفارط حيث يُرتقب أن تقتصد الجزائر بعد سدادها 2,7 مليار دولار ما قيمته ربع مليار دولار.

5- من جانب آخر ، أصبح بإمكان الجزائر تحويل جانب من دينها الخارجي إلى استثمارات Debt equity swaps بعد تبنيها سياسة الخصخصة. ودون شكّ ، فإنّ لهذا الحلّ أثر مباشر وآخر غير مباشر على المديونية حيث يتمثّل الأثر الأوّل في التخفيض الآني لمخزون الدين الخارجي بينما يتمثّل الأثر الثاني في تسريع خطى الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على الجهاز الإنتاجي وبالتالي على المديونية الخارجية في المدى البعيد. هذا ، وقد قامت الجزائر حتّى اليوم بتحويل 294 مليون أورو مع كلّ من إسبانيا ، إيطاليا ، وفرنسا.

6- أخيرا لا بدّ من القول بأنّ الاقتصاد الجزائري يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تحدّ مصيري يتمثّل في فكّ الارتباط العضوي بين المديونية الخارجية والريع البترولي ، وهو ما يستلزم فعله عملياً في إطار متطلبات التنمية المستدامة Sustainable development وذلك

على المستويين التاليين ؛ تحقيق تنمية اقتصادية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية التي نتمتع بها نحن اليوم وكذا إعفائهم من تحمّل أعباء ديون خارجية نحن مسؤولون عن استعمالها.

وإذا كان التصحيح الهيكلي لم يُفض إلى فكّ الارتباط المذكور أعلاه ، فالمطلوب اليوم تفعيل ما جاء به التصحيح وأساساً السّهر على نجاح عمليات الخوصصة ، الاستثمار في تسييق سداد الدين والعمل على توسيع عملية تحويل الدين مع باقي الدائنين.



15- محمد بن علي العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

16- محمد عبد الشفيق عيسى، المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2002.

II- الدوريات:

17- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 1، 2002.

18- كاثرين باتللو وآخرون، الدين الخارجي والنمو، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002.

19- مايكل كريمر وسيما جايا شندران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002.

20- مارسيل كاسار ودفيد فولكرتس لاندو، الديون السيادية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1997.

21- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 262، بيروت، أكتوبر 2002.

III- الرسائل:

22- بلوناس عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.

23- بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.

24- دريد كامل صالح الشيب، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية، حالة الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2001.

25- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1994.

26- عبد الحميد بالودين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994.

27- محمد بن اعمر، أثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية في موريتانيا، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2003.

28- محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

IV- ملتقيات:

أ) ملتقى دولي حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، القاهرة، 1999:

- 29- الخضر علي موسى، هل الخصخصة مفيدة؟
- 30- بوطالب قويدر، السياسة النقدية والائتمانية في إطار استراتيجية الإصلاح: الحالة الجزائرية.
- 31- سعد حافظ، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.
- 32- عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي التصحيحي في تونس.
- 33- محمد الطيب عبد الله الطيب، تقييم تجربة الخصخصة في السودان.
- 34- منذر الشرع وخالد واصف الوزني، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن.
- 35- نبيل حشاد، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية.

ب) ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001:

- 36- بلوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 37- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية.
- 38- روابح عبد الباقي وغياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.
- 39- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة.

V- انترنت:

40- صباح نعوش، إعادة الجدولة، ملفات خاصة، موقع الجزيرة www.aljazeera.net.

VI - قوانين:

41- قوانين المالية للسنوات 1993، 1994، 1995، 1996 و 2003.

VII - اجراءات:

42- الخبر، عدد 1095، جوان 1994 و 18 أبريل 2004.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

I- OUVRAGES :

- 1- Abdellatif Benachenhou, L'Algérie aujourd'hui: un pays qui gagne, 2004.
- 2- Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, éditions MARINOOR, Alger, 1998.
- 3- Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie, Casbah éditions, Alger, 1998
- 4- Benoît de la Chapelle Bizot, La dette des pays en développement, 1982-2000,
La documentation Française, Paris, 2001.
- 5- Bruno Sabasin, Ajustement structurel et lutte contre la pauvreté en Afrique, L'harmattan,
Paris, 1999.
- 6- Christian Jimenez et autres, Économie Générale, éditions NATHAN, Paris, 1992.
- 7- Elias Gannage, Économie de l'endettement international, PUF, Paris, 1994.
- 8- François Bourguignon et al, Ajustement et équité dans les pays en développement,
OCDE, 1992.
- 9- Jacques B. Gélinas, Freedom from Debt, Zed Book Ltd, London, 1998.
- 10- Hakim Ben Hamouda, L'économie politique du post-ajustement, KARTHALA,
Paris, 1999.
- 11- Hocine Benissad, L'ajustement Structurel, OPU, Alger, 1999.
- 12- Gérard Grellet, Les politiques économiques des pays du Sud, PUF, Paris, 1994.
- 13- Maâmar Boudersa, Le FMI ce monstre de Paris, éditions Révolution Africaine,
Alger, 1994.
- 14- Marc Rffinot, Dette extérieure et ajustement structurel, EDICEF, Paris, 1991
- 15- Melissa Moye, Overview of debt conversion, Debt relief International Ltd, UK, 2001.
- 16- Mickael Graf Von Korff Schmising, Rescheduling of the external Debt: Paris club,
UNITAR, 1992.

- 17- Oluwole Akanle, Rescheduling of the external debt: London club, UNITAR, 1992.
- 18- Philippe Auverny-Bennetôt, La dette du Tiers-monde, La documentation française, Paris, 1991.
- 19- Philippe Hugon, La problématique de l'Ajustement; l'expérience de l'Afrique Sub-Saharienne, in "Ajustement et développement, l'Armathan, Paris, 1993.
- 20- Sanchez Arnau et autres, Dette et développement, OPU, Alger, 1982.
- 21- Stephan Haggard et autres, La faisabilité politique de l'Ajustement dans les pays en développement, OCDE, 1995.
- 22- Subrata Ghatak, Introduction to development economics, Routledge, London, 3rd edition, 1998.
- 23- Thierry Montalieu, économie de développement, Bréal, Paris, 2001.

II- PÉRIODIQUES :

- 24- Asking the Right Questions about the IMF, in "The Region", Special Issue, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Annual Report, 1998.
- 25- Boutaleb Kouider, La nature et l'efficacité de la politique d'ajustement du FMI, in "Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques", n°3, Alger, 1994.
- 26- Brahim Guendouzi, Les retombées de l'Ajustement Structurel sur le développement local en Algérie, CREAD, n°46, Alger, 1998.
- 27- Jean-Pierre Berdot, L'ajustement structurel dans les pays en développement, Une analyse de la faisabilité, in "Revue économique", V49, n°4, Presses des sciences, Paris, Juillet 1998.
- 28- HenryK.S Czubek, Can we learn something from the debt-to export ratio behaviour?, Economic Papers, Warsaw School of economics, n°25, Warsaw, 1993.
- 29- Norman Loayza, Klans Schmidt-Hebbel and Luis Servin, Saving in Developing Countries: An overview, in "the World Bank Economic Review", September 2000.
- 30- Yachir Fayçal, L'ajustement structurel dans le tiers monde, CREAD, n°21, Alger, 1990.
- 31- Youcef Benabdallah, Ajustement Structurel et nouveau statut de la vente pétrolière en Algérie, CREAD, n°46, Alger, 1998.

III- THÈSES :

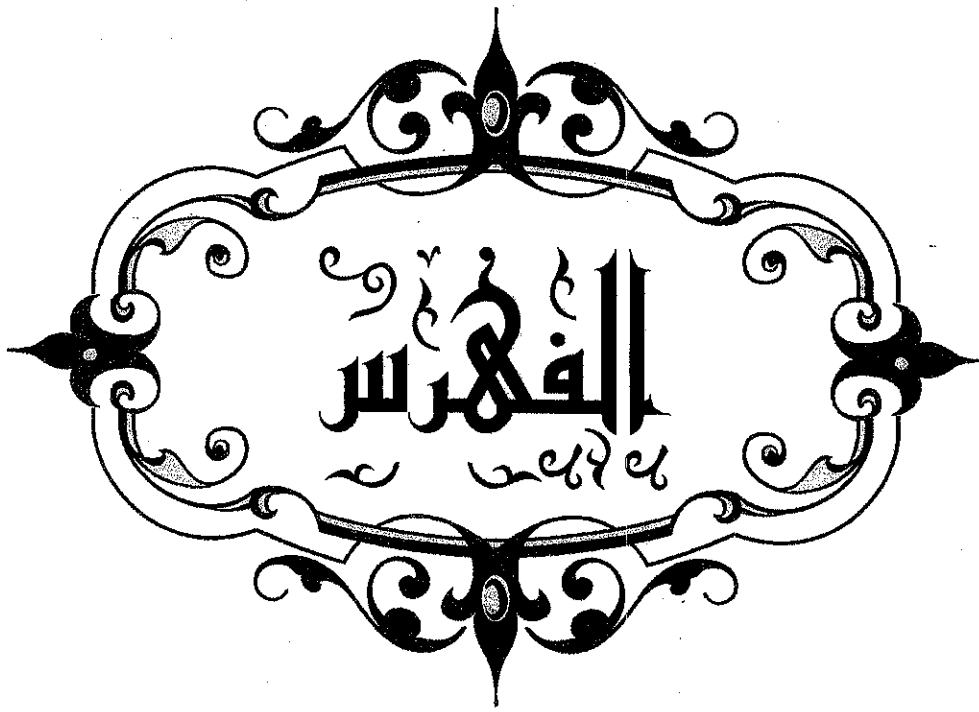
- 32- Mouna Nimour, Endettement et développement, Mémoire de Magister, Oran, 2001.
- 33- Youcef BENABDALLAH, Économie rentière et surendettement, Thèse de Doctorat, Université Lyon 2, 1999.

IV- SITES WEB :

- 34- Bernard Conte, Les méthodes d'évaluation des programmes d'Ajustement.
([nseig/Lic-ecod/docs_pdf/Meth_eval-ajt.pdf](#))
- 35- Felipe Larraín & Andrés Valasco, Can swaps solve the debt crisis?,
Lessons from the Chilean experience. ([www.edu/~ies/IES_Studies/S69.pdf](#))
- 36- The conversion of Paris Club Debt : Procedures and potential, UNCTAD, 2001.
([www.unctad.org/en/docs//psgdsgfbd6.en.pdf](#))
- 37- [www.surf-as.org/papers/Debt-for-environment%20swaps%205ep03.pdf](#)
- 38- [www.worldwildlife.org/coservationfinance/pubs/bilateral_swaps_summary.pdf](#)
- 39- [www.ONS.dz](#)
- 40- [www.CNES.dz](#)
- 41- [www.aljazeera.net](#)
- 42- [www.sesrtcic.org](#)

VI- JOURNAUX :

- 43- El Watan, le 06 juin 2004.
- 44- Quotidien d'Oran, le 02 et 06 juin 2004.
- 45- L'Expression, le 25 mai 2004.



الفصل الثاني

تطور المديونية الخارجية للجزائر

- 37 ص **تمهيد**
- 38 ص المبحث الأول: المرحلة الأولى قبل 1970.
- 40 ص المبحث الثاني: المرحلة الثانية 1970-1980.
- 47 ص المبحث الثالث: المرحلة الثالثة 1980-1985.
- 51 ص المبحث الرابع: المرحلة الرابعة 1986-1993.
- 57 ص **خاتمة**

الباب الثاني

إدارة أزمة المديونية

الفصل الأول

إعادة الجدولة

- 60 ص **تمهيد**
- 61 ص المبحث الأول: تعريف إعادة الجدولة.
- 62 ص المبحث الثاني: نادي باريس.
- 62 ص المطلب الأول: تعريف.
- 63 ص المطلب الثاني: مبادئ نادي باريس.
- 64 ص المطلب الثالث: المفاوضات في نادي باريس.

- 67 ص المطالب الرابع: المبادئ التقنية لإعادة الجدولة.
- 68 ص المبحث الثالث: نادي لندن.
- 68 ص المطالب الأول: تعريف.
- 69 ص المطالب الثاني: هيكل برامج انارة.
- 69 ص المطالب الثالث: مبادئ إعادة الجدولة في برامج انارة.
- 71 ص المطالب الرابع: المفاوضات في برامج انارة.
- 74 ص **خاتمة**

الفصل الثاني

التصحيح الهيكلي

- 76 ص **تمهيد**
- 77 ص المبحث الأول: فلسفة برامج التصحيح الهيكلي.
- 77 ص المطالب الأول: تعريف برامج التصحيح الهيكلي.
- 81 ص المطالب الثاني: الخلفية النظرية لبرامج التصحيح الهيكلي.
- 85 ص المطالب الثالث: تمويل برامج التصحيح الهيكلي.
- 90 ص المبحث الثاني: مضمون برامج التصحيح الهيكلي.
- المطالب الأول: برامج صناديق التقاعد المتداولة
- 90 ص التثبيت الاقتصادي.
- 96 ص المطالب الثاني: برامج الترخيص العالمي للتصحيح الهيكلي.
- 107 ص المبحث الثالث: تقييم برامج التصحيح الهيكلي.
- 107 ص المطالب الأول: طرق تقييم برامج التصحيح الهيكلي.

المطلب الثاني: صعوبات تفسير برامج التصحيح الهيكلي. ص 109

المطلب الثالث: انتقادات برامج التصحيح الهيكلي. ص 111

ص 116

عبد الحميد
المرابطي

الفصل الثالث

حالة الجزائر

ص 118

عبد الحميد
المرابطي

المبحث الأول: إعادة جدولة الدين الجزائري.

ص 119
المطلب الأول: اللجوء لبرنامج باريس.

ص 119
المطلب الثاني: اللجوء إلى برنامج لندن.

ص 120
المطلب الثالث: اللجوء إلى برنامج مدريد.

ص 121
المطلب الأول: السياسة الميزانية.

ص 121
المطلب الثاني: تخفيض سعر الصرف.

ص 123
المطلب الثالث: السياسة النقدية.

ص 124
المطلب الرابع: تحرير التجارة الخارجية.

ص 125
المطلب الخامس: إصلاح وخصوصية المؤسسات العمومية.

ص 126
المطلب السادس: تحرير الأسعار.

ص 128

عبد الحميد
المرابطي

ص 130